

دراسات

دورية نصف سنوية محكمة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة بمملكة البحرين

الدراسة الرئيسية:

واقع ومستقبل الأمن الإقليمي الخليجي في
ضوء التطورات الراهنة

الدكتور عليّ الدين هلال

ملف العدد:

مستقبل العلاقات الخليجية الأمريكية في
ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب

العلاقات الخليجية-الأمريكية

النفط في معادلة العلاقات الأمريكية الخليجية

محددات السياسة الأمريكية تجاه إيران في ظل عهد
ترامب

تكوين لوبي خليجي-عربي في الولايات المتحدة

القضايا الإقليمية:

تركيا المتغيرة .. تداعيات التصويت بنعم
للنظام الرئاسي

محددات التوازن في أسعار النفط: تحليل
لاتجاهات عام 2017م

عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"

تأسس مركز "دراسات" بمملكة البحرين في ديسمبر من العام 2009م، كمؤسسة تفكير مستقلة تعنى بإجراء الدراسات في المجالات الاستراتيجية والدولية والطاقة؛ بهدف رصد ودراسة وتحليل ومتابعة التطورات الاستراتيجية على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ بقصد استخلاص المؤشرات على المديين القريب والبعيد، المؤثرة على المصالح الحيوية لمملكة البحرين، بمفهومها الشامل، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً.

السياسة التحريرية

تعتمد سياسة التحرير على التكاليفات المباشرة للباحث، لكن يمكن قبول مقترحات من جانب الباحثين والمحللين، لإعداد دراسات وتقارير قابلة للنشر في الدورية، عبر الإرسال أو الاتصال بمدير التحرير.

الإشتراكات السنوية

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان الدورية باسم مدير التحرير.

المراسلات

توجه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير تحرير دورية "دراسات" على البريد الإلكتروني الخاص بالدورية، strategicjournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي: دورية "دراسات"
مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

ص. ب 39443 ، الرفاع، مملكة البحرين

هاتف: 17 752 778 (+973) - فاكس: 17 754 678 (+973)

الترقيم الدولي الموحد للدورية

ISSN 2384-468X

دراسات

دورية نصف سنوية متخصصة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة بمملكة البحرين، تعنى بنشر الدراسات والتحليلات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة والفضاء الرقمي، ذات الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل، والتي تركز على الشأنين الخليجي والعربي باللغتين العربية والإنجليزية.

رئيس التحرير

الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة

رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

الهيئة الاستشارية

الدكتور رائد محمد بن شمس

الدكتور أحمد هاشم اليوشع

الدكتور محمد أحمد عبدالله

هيئة التحرير

الدكتور عمر أحمد العبيدي

الدكتور أشرف محمد كشك

مدير التحرير

أحمد عبدالعزيز الجار

جميع الآراء الواردة في هذه الدورية تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدورية أو مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

© جميع حقوق النشر والطبع والتوزيع محفوظة للدورية، 2017م. ولا يجوز الاقتباس من مواد الدورية دون الإشارة الى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر الأعمال المنشورة في الدورية "ورقياً أو إلكترونياً" دون اتفاق مسبق مع المركز.

المحتويات

4	التعريف بالدورية
	الافتتاحية:
9	بقلم الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة
	القسم الأول:
13	الدراسات
	واقع ومستقبل الأمن الإقليمي الخليجي في ضوء التطورات الراهنة
15	الدكتور عليّ الدين هلال
	القسم الثاني:
29	ملف العدد: مستقبل العلاقات الخليجية الأمريكية في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب
31	تقديم الملف:
	1. العلاقات الخليجية-الأمريكية: خبرة الماضي ومستجدات الحاضر وآفاق المستقبل
33	الدكتور أشرف محمد كشك
	2. النفط في معادلة العلاقات الأمريكية الخليجية: هل يمكن للولايات المتحدة الأمريكية الاستغناء
	عن نفط الخليج؟
49	الدكتورة خديجة عرفه
	3. محددات السياسة الأمريكية تجاه إيران في ظل عهد ترامب: بين الثابت والمتغير
69	الدكتور محجوب الزويري
	4. تكوين لوبي خليجي-عربي في الولايات المتحدة: المتطلبات والفرص المتاحة
81	الدكتورة دانية قليلات الخطيب
	القسم الثالث: القضايا الإقليمية
95	1. تركيا المتغيرة .. تداعيات التصويت بنعم للنظام الرئاسي
97	الدكتور عبدالاله بن سعود السعدون
	2. محددات التوازن في أسعار النفط: تحليل لاتجاهات عام 2017م
109	الأستاذ عبد العزيز الدوسري

القسم الرابع:

121 عروض الكتب والندوات والمؤتمرات والوثائق

123 تقديم الملف:

125 أولاً: عروض الكتب:

الجريمة الإلكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها "نحو استراتيجية شاملة لمكافحة الجريمة الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي"

125 عرض الأستاذ: أحمد بن الشيخ عبدالله الفضالة

129 ثانياً: الندوات والمؤتمرات:

حوار المنامة: قمة الأمن الإقليمي، الدورة الثانية عشرة 2016م، (9 - 11 ديسمبر 2016م)

129 عرض الأستاذ: أحمد عبدالعزيز الجار

145 ثالثاً: الوثائق

1. نص الكلمة السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى،

145 في الجلسة الافتتاحية للقمة العربية الثامنة والعشرين المنعقدة في المملكة الأردنية الهاشمية

2. نص "إعلان عمان" في ختام أعمال القمة العربية في دورتها العادية 28

3. نص كلمة صاحب الجلالة الملك المفدى في افتتاحية أعمال الدورة السابعة والثلاثين للمجلس

153 الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

4. نص البيان الختامي الصادر عن المجلس الأعلى في دورته السابعة والثلاثين

155 وإعلان الصخير

5. نص البيان الختامي للقاء قمة قادة دول مجلس التعاون مع دولة رئيسة وزراء بريطانيا

183 6. نص البيان الختامي لمُنْتدى التعاون العربي الروسي

197 7. نص البيان المشترك بين مملكة البحرين ومملكة تايلند

203 قواعد وإجراءات النشر في الدورية

التعريف بالدورية

1. دورية نصف سنوية متخصصة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة مملكة البحرين.

2. تعنى الدورية بنشر الدراسات والتقارير السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة والفضاء الرقمي، ذات الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل، والتي تركز على الشأنين الخليجي والعربي "باللغتين العربية والإنجليزية".

3. من أبواب الدورية الثابتة:

أ. افتتاحية العدد، يتناول مختلف القضايا الاستراتيجية الراهنة.

ب. الدراسات، يتضمن 3 دراسات، تتسم بالأصالة والجدية، فضلاً عن اتخاذها المنهج العلمي.

ت. ملف العدد، والذي يهدف لدراسة قضية من القضايا الراهنة، سواء بالنسبة لمملكة البحرين أو القضايا الإقليمية أو الدولية، بحيث لا تتجاوز كل مساهمة 4000 كلمة على أقصى تقدير.

ث. التقارير التحليلية، مجموعة من التحليلات التي ينفذها باحثو "دراسات" أو غيرهم بشأن القضايا الراهنة على الساحة المحلية أو الإقليمية أو الدولية، ولا يزيد التحليل عن 3000 كلمة ويضم من 3 - 5 تقارير.

ج. مراجعات الكتب، بهدف التعريف بمحتوى أحدث الكتب ونقدها بأسلوب علمي من حيث السلبات والإيجابيات ومواطن التميز وأوجه القصور. وينبغي ألا تزيد مراجعة الكتاب عن 1000 كلمة، وأن تتضمن المراجعة، موضوع الكتاب وحدوده الزمانية والمكانية والمرجعية، منهج الباحث في بحثه وأدواته ومصادره، إضافات الباحث واستدراكاته على من سبقه والجديد في بحثه، ويلتزم الباحث بعرض أبرز الأفكار التي ناقشها الكتاب برؤية نقدية. وترفق معها البيانات الأساسية للكتاب (الكاتب، عنوان الكتاب، سنة النشر، دار النشر، الطبعة).

ح. الوثائق، ويحوي عدداً من الوثائق الاستراتيجية المهمة كالكلمات السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك المفدى، أو التقارير الختامية لأعمال قمم مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو جامعة الدول العربية أو الأمم المتحدة، وغيرها.

4. تراعى في أولوية النشر، ما يلي:

- أ. التوازن في الدراسات التي تعالج الوضع الراهن، والدراسات المتعلقة بآفاق المستقبل.
 - ب. تاريخ استلام الدراسة وأسبقية البحوث للنشر، إن كان هناك طلب إجراء تعديلات عليها.
 - ت. تنوع الأبحاث والباحثين لتحقيق التوازن بحيث تنشر الدورية لأكثر عدد من الكتاب في العدد الواحد.
 - ث. القضايا الاستراتيجية المختصة بمملكة البحرين، وذلك لما تعانيه المكتبة البحرينية من نقص واضح فيها.
5. تهدف الدورية إلى:

- أ. نشر الدراسات والتقارير في التخصصات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة والفضاء الرقمي ذات الصلة بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل.
 - ب. تشجيع وتدعيم البحث العلمي الاستراتيجي بمفهومه الشامل.
 - ت. تزويد المكتبات في دول المنطقة والباحثين وصناع القرار بنتائج الدراسات والتقارير التي يحتاجونها في مجال اختصاصات الدورية.
6. تحرص الدورية على ترسيخ دور المركز في تناول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بمملكة البحرين ومنطقة الخليج العربي ومشكلاته على النحو الذي يجعلها دورية رصينة وتقدم العون للباحثين والمهتمين.

افتتاحية العدد

بقلم الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة
رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

الكلمة الافتتاحية

الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة¹

أثبتت تطورات الأحداث في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة الماضية أن ثمة بوادر حقيقية وإجراءات ملموسة على المستويين الخليجي والعربي تكافح من أجل وقف محاولات رسم خارطة جديدة للمنطقة تركز على أسس الطائفية والإرهاب والفوضى، وتجاهد لمنع العبث بشئون المنطقة وفق تصورات ومشاريع إقليمية لفرض السيطرة والهيمنة.

وبناء على المعطيات الواقعية، فإن الحديث عن التفاؤل بشأن مصير المنطقة ومآلات النزاعات الجارية في ظل تحولات غير مسبوقة ومتغيرات فارقة، لم يعد أمراً مستبعداً أو ضرباً من الخيال.

التحرك الخليجي بقيادة المملكة العربية السعودية، أعاد الكثير من الأمور إلى نصابها في فضاء التفاعلات الإقليمية المتجاذبة، وفي ظل تربص القوى الطامعة في مقدرات وثروات المنطقة، وتدخلاتها السافرة في الشؤون الداخلية. كما أظهر قدرة واضحة للإجابة على السؤال المثار: الشرق الأوسط إلى أين؟

هذا التحرك لم يأت من فراغ وإنما بعد استشعار أن الأمن القومي العربي وأمن منطقة الخليج في القلب منه بات مهدداً في بنيته وركائزه، ويواجه خيارات صعبة وحرجة.

وتمثل الأزمة اليمنية انعكاساً لعقيدة راسخة لدى صانع القرار في دول مجلس التعاون بأن حماية وصون الأمن الوطني والجماعي هو مسؤولية دولها في المقام الأول، ولا بديل عن بناء نظام أمني ذاتي يحمي المقدرات الوطنية، ويدافع عن الثوابت الخليجية العليا.

وإذا كان أمن منطقة الخليج يعتبر ركناً ثابتاً وأصيلاً في منظومة الأمن العالمي، فإن القمم الخليجية - العربية - الإسلامية مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي عقدت في الرياض في شهر مايو الماضي وضعت أولوية لتصحيح المسار الإقليمي، وشخصت بدقة ماهية التهديدات القائمة، وأهمها النشاطات والممارسات الإيرانية التي تقوض أمن المنطقة، وتؤسس شبكات الإرهاب دعماً وتدريباً وتمويلًا وإدارة، بما يتعارض مع مبادئ القانون الدولي.

لقد رسمت مملكة البحرين بقيادة جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد -حفظه الله ورعاه- رؤية واضحة لأمن الخليج قوامها مواصلة الإصلاح كعملية مستمرة، وأن الأمن والتنمية صنوان متلازمان

1 رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة - رئيس تحرير دورية "دراسات" - مملكة البحرين

كضرورة ملحة للرخاء ومكافحة الإرهاب. كما يشكل الاتحاد الخليجي، خياراً استراتيجياً للتكامل في كيان مشترك كنتيجة حتمية لشعوب ودول لديها مقومات جامعة ومصير واحد. ولا يمنع ذلك من تعزيز الشراكات الاستراتيجية والعلاقات الأمنية مع الدول الصديقة والقائمة على المصالح المشتركة.

وحرصت دورية "دراسات" في هذا العدد على رصد وتحليل واستقراء عدة قضايا مهمة يأتي في مقدمتها: الأمن الإقليمي الخليجي في ضوء التطورات الراهنة، والعلاقات الخليجية الأمريكية، بالإضافة إلى تطورات إقليمية محور الاهتمام، وذلك في إطار يجمع بين رؤية البحث وواقع الأحداث، ويمزج بين دروس الماضي واستشراف المستقبل.

ومع دخول دورية "دراسات" مرحلة جديدة نأمل أن تضيف رصيذاً حيويًا للفكر الاستراتيجي العربي، فإن السياسة التحريرية توافقت على تحديد معايير وقواعد للمادة المنشورة ينبغي أن تتوافر بها مقاربات بحثية جديدة، وتقديرات منضبطة، واسهامات وتوصيات نوعية، تثري مجال الفكر والبحث العلمي، وتخدم عملية صنع القرار.

وأخيراً، يحدونا الأمل من خلال دورية "دراسات" في تقديم إنتاج بحثي مميز، ورؤى فكرية واستراتيجية راقية وخلاقة، تواكب التطورات الراهنة، وتعزز القدرات للتعامل مع المستقبل، وتسهم في زيادة الوعي والمعرفة.

والله ولي التوفيق،،

الدراسات

واقع ومستقبل الأمن الإقليمي الخليجي في ضوء التطورات الراهنة

الدكتور علي الدين هلال

واقع ومستقبل الأمن الإقليمي الخليجي في ضوء التطورات الراهنة

الدكتور علي الدين هلال¹

ملخص:

ترصد الدراسة أهم التغيرات التي طرأت على البيئة الاستراتيجية للأمن الإقليمي الخليجي 2011-2016، وهي: موجة التحولات التي اجتاحت المنطقة العربية، وازدياد عدد الدول المأزومة والفاشلة، وانتشار تنظيمات التطرف الديني والعنف والإرهاب، والسقوط المروع لأسعار النفط، والاتفاق النووي الإيراني.

ثم يتناول الواقع الراهن للأمن الإقليمي، وذلك بدراسة ثلاثة موضوعات:

أولها: إشكالية التعامل مع الحليف الأمريكي مبرزاً حالة الشك وعدم الثقة التي أصابت العلاقة بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة في الفترة الثانية لولاية الرئيس أوباما، وبدء تغير هذه الحالة في عهد الرئيس ترامب.

وثانيها: حدود التدخل في الصراعات والحروب الداخلية العربية والتداعيات الناجمة عن أزمتي سوريا واليمن.

وثالثها: إدارة العلاقات مع القوى الإقليمية غير العربية، وهي إيران وتركيا وإسرائيل، فتحلل الدراسة أهداف كل منها وأنماط التفاعلات القائمة بينها من تعاون وتنافس وصراع. ثم يعرض لرؤى مراكز البحوث الأمريكية بشأن مستقبل الأمن الخليجي، فيشير إلى رؤية توافقية تهدف إلى إقامة بناء أممي يضم كل الدول المطلة على الخليج العربي والولايات المتحدة وعدد من القوى الكبرى، وإلى رؤية صراعية تقوم على استبعاد إيران وإقامة حلف "ناتو عربي"، وهي الرؤية التي تلقى حظاً أكبر في الممارسة.

وتصل الدراسة إلى أن دول مجلس التعاون تمتلك القدرة العسكرية على الردع وتحقيق الأمن الاستراتيجي، أخذاً في الاعتبار أن ذلك الأمن يستند إلى توازن للقوى لايزال يعتمد على قوى خارجية، بسبب سيولة الأوضاع الإقليمية والعالمية. ويُقترح سبل تدعيم الأمن الإقليمي، والتي تشمل تطوير القدرات الذاتية وزيادة التنسيق بين دول المجلس في مجالات الاتصال والقيادة والتحكم، وبناء التحالفات العربية والإقليمية، والتنبيه إلى أهمية المصادر الداخلية وغير العسكرية المهددة للأمن.

1 أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة.

تقديم:

من المفيد أن نبدأ بضبط المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في هذه الدراسة. فتعبير الأمن يشير في معناه التقليدي إلى الأمن الاستراتيجي بمعنى الأخطار والتهديدات، ويشير في معنى آخر إلى الأمن التعاوني أي التعاون بين الأطراف الإقليمية والدولية لخلق مصالح ومنافع متبادلة. وبحكم ظروف منطقة الخليج العربي الراهنة، فإن التعريف الذي يساعد على فهم أفضل لها هو الأمن الاستراتيجي. أما بشأن تعبير الإقليمي الخليجي، فإنه يشير إلى أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إضافة إلى دول الجوار الجغرافي المباشر، وهي العراق وإيران واليمن، والسياق الجغرافي الأوسع الذي يشمل الأمن العربي وأمن الشرق الأوسط وأمن المحيط الهادي. وبالنسبة لتعبير التطورات الراهنة ونطاقه الزمني، فإن الدراسة تغطي المرحلة التي بدأت عام 2011م مع التركيز على السنوات الثلاث 2015-2017.

وقبل عرض أهم التحديات التي نشأت بسبب تغيرات البيئة الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، فمن المهم أن نعرض بإيجاز لأهم سمات خبرة الأمن الخليجي كما تبلورت من الانسحاب البريطاني في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، وتتمثل أهم هذه السمات فيما يلي:

1. غياب بناء أو نظام أمني مشترك أو ساحة واحدة للنقاش السياسي والاستراتيجي تجمع بين دول المنطقة، فبينما أقامت دول الخليج العربية تنظيمًا خاصًا بها عام 1982م، فقد ظلت العراق وإيران واليمن خارجه، وربما كان ذلك مبرراً حيث إن مجلس التعاون تم تأسيسه بين دول متجانسة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، هذا في الوقت الذي اتسمت فيه العلاقات بين أغلب دول مجلس التعاون بالتوتر مع إيران، سواء في عهد الشاه أو ما بعد عام 1979م؛ بسبب الثورة الإيرانية وتدابيرها، ومع العراق بعد قيامه بغزو الكويت 1990م. واستمر اليمن خارج عضوية المجلس مع السماح له بالمشاركة في بعض الأنشطة¹.

2. الطابع المزدوج لأمن الخليج العربي بين الإقليمية والعالمية، فنظراً للأهمية الجيوسراتيجية لمنطقة الخليج العربي بسبب امتلاكها لحوالي نصف المخزون العالمي من النفط (الغاز الطبيعي)، وبسبب استمرار اعتماد العالم الصناعي عليه كمصدر للطاقة، فقد أصبح موضوع إنتاجه وتسعيه ونقله إلى أسواق المستهلكين محل اهتمام عالمي يصل إلى حد اعتباره ضمن "المصالح الحيوية" في مفهوم الأمن القومي الأمريكي.

وارتبط أمن دول المنطقة بالممرات البحرية والطرق الملاحية التي تربط آسيا وأفريقيا بأوروبا ابتداءً من الخليج وامتداد بحر العرب فالمحيط الهندي مروراً بخليج عدن وباب المندب والبحر الأحمر فقناة السويس وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط².

1 انظر بالتفصيل تطورات هذه العلاقة في: علي أحمد محمد الديلمي، علاقات التكامل بين اليمن ومجلس التعاون الخليجي وأثرها على الأمن الإقليمي: دراسة في الإقليمية الجديدة، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2011م.

2 الدكتور محمود خلف، "دول الخليج وتحدي أمن الملاحة في الخليج والبحر الأحمر"، مجلة آراء حول الخليج، العدد 102،

3. **أولوية الدور الأمريكي**، لقد انتقل ضمان أمن الخليج العربي ورعايته في السبعينيات من بريطانيا إلى الولايات المتحدة، وتكشف تصريحات الرؤساء الأمريكيين عن أهمية الدفاع عن أمن الخليج ابتداءً من مبدأ نيكسون، ومبدأ كارتر الذي أعلنه في يناير 1980م بعد نشوب الثورة الإيرانية والذي ورد فيه أن أي محاولة للتدخل من جانب طرف خارجي في شئون الخليج سوف يُعتبر اعتداءً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة، وسوف يتم مقاومته بكل الوسائل الممكنة بما فيها القوة المسلحة، ثم مبدأ ريجان الذي أكد فيه المعاني ذاتها، وصولاً إلى مبدأ كلينتون وسياسة الاحتواء المزدوج لإيران والعراق.

ورافق ذلك ازدياد الوجود العسكري الأمريكي والقواعد العسكرية ثم التدخل المباشر وتكوين تحالف دولي لحرر العدوان العراقي على الكويت، وتساعد هذا الدور بعد الاعتداء على مركز التجارة العالمي في سبتمبر 2001م فالتدخل العسكري في أفغانستان في العام نفسه والعراق في 2003م، وتلي ذلك مبدأ أوباما الذي أوجد ثغرات في العلاقات الأمريكية الخليجية على النحو الذي سوف نشرحه أدناه.¹

4. **اختلاف إدراك مصادر الأخطار والتهديدات**، فقد اختلف إدراك دول مجلس التعاون بشأن مصادر الأخطار والتهديدات وكيفية التعامل معها. وعلى سبيل المثال، فقد انتهجت سلطنة عمان سياسة خارجية مستقلة عن بقية دول المجلس ابتداءً من الحرب العراقية الإيرانية إلى التحالف العربي في اليمن وعاصفة الحسم²، كما أفصحت دول المجلس عن إدراكات مختلفة بشأن كيفية التعامل مع التهديد الإيراني.

5. **عسكرة الأمن**، شهدت الفترة 2011-2015 ازدياد الاعتماد على بناء القوة العسكرية الذاتية، فازداد الإنفاق العسكري، وإبرام صفقات شراء السلاح، وإقامة القواعد العسكرية التي تنوعت ما بين أمريكية وبريطانية وفرنسية وتركية. فارتفع حجم الإنفاق العسكري بصورة مضطردة في كل دول مجلس التعاون - ما عدا سلطنة عمان. وكما يسجل تقرير معهد استوكهولم SIPRI الصادر في فبراير 2016م أن الإنفاق العسكري السعودي خلال الفترة 2011 - 2015 قد ارتفع بنسبة 275% خلال سنوات 2006 - 2010، وأن المملكة احتلت المركز الثالث عالمياً في حجم الإنفاق على السلاح بعد أمريكا والصين، والمرتبة الأولى عالمياً في شراء السلاح بنسبة 7% من إجمالي واردات السلاح في العالم. وتلتها دولة الإمارات العربية المتحدة التي شغلت المركز الثاني خليجياً والرابع عالمياً في شراء السلاح خلال نفس الفترة.

أما من حيث الدول المصدرة للسلاح، فتتصدر الولايات المتحدة القائمة، وتُعتبر إدارة الرئيس أوباما هي الإدارة الأكثر مبيعاً للأسلحة لهذه الدول من نهاية الحرب العالمية الثانية، وتلي الولايات المتحدة كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا وتركيا.

ديسمبر 2015م، ص ص 55-59.

1 Garry Sick, "The Obama Doctrine", in Visions of Gulf Security, Op.Cit, pp. 10-12.

2 مريم يوسف البلوشي، أثر العلاقات العمانية الإيرانية في أمن دول مجلس التعاون بعد الربيع العربي، المستقبل العربي، العدد 445، آذار/ مارس 2016م، ص ص 50 - 67.

ومنذ بداية الحقبة الثانية من القرن الحالي، حدثت تطورات غيرت بعض معالم البيئة الاستراتيجية للأمن الإقليمي لدول الخليج، فقد تعرضت هذه الدول لتأثيرات أربعة أنواع أو تغيرات عاصفة أصابت دول المنطقة، وأثرت على أمنها الوطني:

أولها: في التأثيرات العابرة للحدود في التحولات التي شهدتها العديد من الدول العربية في عام 2011م.

وثانيها: تأثيرات ازدياد عدد الدول العربية المأزومة والفاشلة، وصعود دور التنظيمات الدينية المتطرفة والتكفيرية ولجوئها المنظم لاستخدام العنف والإرهاب.

وثالثها: السقوط المروع لأسعار النفط إلى أقل من نصف ثمنه من منتصف عام 2014م؛ مما أوجد تأثيرات سلبية على اقتصادات دول مجلس التعاون النفطية؛ الأمر الذي دفع حكوماتها إلى اتخاذ إجراءات اقتصادية كان لها تداعياتها الاجتماعية والسياسية التي تصل إلى إعادة هيكلة الاقتصاد.

ورابعها: الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى، والذي أثار تساؤلات لدى دول مجلس التعاون بشأن تأثير ذلك الاتفاق على أمن الخليج العربي والأمن الإقليمي عموماً.

في هذا السياق، تتناول الدراسة أهم التحديات التي تفرضها هذه البيئة الاستراتيجية المتغيرة على النحو التالي:

أولاً: إشكالية التعامل مع الحليف الأمريكي

جوهر هذه الإشكالية هو المفارقة بين حجم الاعتماد الخليجي على الضمانة الأمريكية للأمن الإقليمي ومدى فهم الولايات المتحدة لدورها في تحقيق هذا الأمن. وتعود هذه الإشكالية إلى فترة حكم الرئيس أوباما، ويبدو أنها سوف تتغير في عهد الرئيس دونالد ترامب. ففي بداية مدته الرئاسية الثانية، أعلن الرئيس أوباما في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2012م عن تحولات مهمة في السياسة الأمريكية، فأشار إلى أنه سوف يتبع سياسات عملية وواقعية، ولن يشغل باله بالعبارات النارية.

وبشأن منطقة الخليج، حدد أوباما المبادئ التالية للسياسة الأمريكية، وهي: أن الولايات المتحدة ستستمر في استخدام كل أدوات القوة لحماية مصالحها في المنطقة، وأنها سوف تواجه الاعتداءات الخارجية الموجهة ضد الحلفاء "كما فعلنا في حرب الخليج"، وأن أهدافها هي ضمان حرية تدفق النفط من المنطقة إلى سائر أنحاء العالم، وتفكيك الخلايا الإرهابية "التي تهدد شعوبنا"، وعدم التسامح مع أسلحة الدمار الشامل¹. ويلاحظ على هذا الخطاب أنه لم يحدد شكل النظام الإقليمي الذي تسعى الولايات المتحدة إلى إقامته، وغاب عنه التزام واضح بحماية نظم الحكم القائمة. وكانت هذه الأفكار هي الأسس التي اتبعتها الإدارة الأمريكية في السنوات التالية، ودعمت من مشاعر الريبة والشك لدى المملكة العربية السعودية وأغلب دول مجلس التعاون.

1 Garry Sick, Op.Cit.

ظهرت هذه المشاعر في عام 2001م، في أعقاب تفجيرات مركز التجارة العالمي، وتوجيه انتقادات للمملكة العربية السعودية بالنظر إلى جنسيات منفذي ذلك الهجوم، الجدير بالذكر أن تقرير اللجنة الوطنية التي شكلتها الولايات المتحدة للتحقيق في المسؤولية عن تلك الأحداث قد أثبت لاحقاً أنه لا علاقة للمملكة بتلك الأحداث.

وعلى مدى السنوات التالية، تكررت الأزمات والانتقادات المتبادلة بين الطرفين مثل ما حدث بشأن تقييم الولايات المتحدة لأحداث 2010-2011 التي سُميت بـ "الربيع العربي"، وحماس واشنطن لها وتأييدها لوصول حزب الحرية والعدالة - الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين - إلى سدة الحكم في مصر، وذلك على خلاف التحفظ السعودي/ الخليجي تجاه هذا الأمر.

وتصاعدت في 2015م حدة الانتقادات السعودية/ الخليجية للمباحثات بين الدول الغربية وإيران التي كانت قد أوشكت على الوصول إلى نهايتها، فقد أشارت المصادر إلى أن دول مجلس التعاون لم تكن طرفاً في تلك المفاوضات، ولم يتضمن جدول أعمالها وضع ضوابط لسلوك إيران الإقليمي. وفي مواجهة هذه الانتقادات، دعا الرئيس أوباما رؤساء دول مجلس التعاون لحضور مؤتمر في كامب ديفيد¹ يوم 14 مايو 2015م لطمأنتهم وتجديد الالتزام الأمريكي بحماية أمن دولهم.

ولكن المؤتمر لم يغير من مشاعر الشك بشكل أساسي، فمع أن البيان الختامي للمؤتمر أكد على الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين، فقد لاحظ أنطوني كوردسمان في تحليل له أن البيان لم يحدد الأساليب التي يتم بها تفعيل الشراكة الاستراتيجية وتحويلها إلى واقع، كما أنه قصر التهديدات التي تتصدى لها الولايات المتحدة على أنها تلك الموجهة إلى وحدة إقليم كل دولة، ولم يُشر إلى أنشطة التحريض والإثارة التي تنتهجها إيران وتدخلها في الشؤون الداخلية لدول المجلس².

وأشار الرئيس أوباما في الملاحظات التي بدأ بها مؤتمره الصحفي الذي أعقب المؤتمر أن "الهدف من التعاون الاستراتيجي بين الطرفين ليس هو استمرار مواجهة طويلة مع إيران أو حتى تهميشها، وأنه ليس من مصلحة أي طرف استمرار عداء مفتوح أو بلا نهاية معها"، مضيفاً أن "انتهاء التوتر في الإقليم وانتهاء صراعاته المدمرة يتطلب حواراً واسعاً يشمل إيران ودول مجلس التعاون، وأن هدف الولايات المتحدة من دعم القدرات العسكرية الذاتية لهذه الدول هو تمكينها من مواجهة إيران بثقة وقوة".

وزادت مشاعر عدم الثقة مع صدور قانون "العدالة ضد رعاية الأفعال الإرهابية" المعروف إعلامياً باسم جاستا في سبتمبر 2016م، والذي أعطى المتقاضين المدنيين الأمريكيين من متضرري أعمال الإرهاب الحق في الحصول على تعويض من الأشخاص والجهات والدول الأجنبية التي قامت بتقديم دعم جوهري سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

1 على مستوى رؤساء الدول شارك أمير الكويت وأمير قطر، وعلى مستوى ممثلهم شارك ولي عهد وولي ولي عهد السعودية، وولي عهد أبو ظبي، وولي عهد مملكة البحرين، ونائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء العماني.

2 Anthony H. Cordesman, More than Keeping Up the Facade: The U.S.-GCC Summit at Camp David, Center for Strategic and international Studies, May 15 2015

ودعم من هذا التباين السعودي/ الخليجي مع الولايات المتحدة ازدياد الاقتناع الخليجي بأن واشنطن تراجع سياساتها في المنطقة بهدف التخلص من التزاماتها العسكرية المباشرة والتركيز على آسيا، والتي كان من مظاهرها انسحاب القوات الأمريكية من العراق. وهو المعنى الذي وصفه أحد الباحثين الأمريكيين بأن الولايات المتحدة - في المنظور الخليجي "قوة في طور التراجع، وتتجاهل مصالح شركائها المخلصين"¹. وزاد من هذا الانطباع ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري، وتنامي مصالحها التجارية والاقتصادية مع الصين والدول الآسيوية. أضف إلى ذلك الخلاف المتزايد بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة بشأن الموقف في سوريا، وحالة التردد وعدم القدرة على اتخاذ القرار التي أصابت الإدارة الأمريكية.

ومع نهاية إدارة الرئيس أوباما، تبلورت عدة انتقادات لسياسات تلك الإدارة في الخليج والمنطقة العربية والشرق الأوسط، وإخفاقها في تحقيق الاستقرار والأمن الإقليمي، بل على العكس فقد أدت إلى انتشار التنظيمات الدينية المتطرفة وامتداد أعمال الإرهاب في مختلف دول المنطقة والعالم، وأوجدت الفرصة المواتية لزيادة النفوذ الروسي، وضعف القبول الشعبي للولايات المتحدة من جانب قطاعات كبيرة من الرأي العام العربي، وانتهاء النظام الأمني الذي أرست الولايات المتحدة قواعده من نهاية حرب تحرير الكويت عام 1991م.

والأرجح أن أغلب دول مجلس التعاون تتطلع لعلاقات أفضل مع الولايات المتحدة في عهد الرئيس الأمريكي الجديد الذي تولى الحكم في يناير 2017م. وبالفعل، فإن مواقف الرئيس ترامب وإدارته اتسمت بتقارب أكبر مع وجهة النظر السعودية/ الخليجية. فمن ناحية أولى، اعتبر إيران مصدر التهديد الأول للأمن والاستقرار في الخليج، وأنها - حسب تعبير وزير الدفاع الأمريكي - أكبر دولة راعية للإرهاب في العالم².

ومن ناحية ثانية، اتسم موقفه تجاه تنظيم الدولة الإسلامية - داعش - بالحسم والوضوح، فأعلن أن الهدف الأمريكي هو القضاء على داعش وإزالتها مادياً من الوجود، وهو الأولوية الأولى للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ورفع من حجم مشاركة القوات الأمريكية في سوريا والعراق.

ومن ناحية ثالثة، فإن الإدارة الجديدة لم تضع قضية الحريات وحقوق الإنسان كمبدأ حاكم لسياساتها تجاه دول الخليج. فرفض ريكس تيلرسون وزير الخارجية، خلال الجلسة المخصصة لتصديق الكونجرس على ترشيحه، توجيه اتهامات للسعودية بانتهاك حقوق الإنسان، واصفاً سياسة إطلاق التوصيفات المماثلة بأنها "قصيرة النظر" مشيراً إلى أن السعودية تحقق تقدماً في هذا المجال³. ومن ناحية رابعة، بدأت وزارة الدفاع في مراجعة القيود التي كانت مفروضة على تصدير بعض أنواع الذخائر إلى السعودية.

1 فردريك ويرى، مقارنة أمريكية جديدة لأمن الخليج، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 10 آذار/ مارس 2014م.

2 وزير الدفاع الأمريكي: إيران أكبر دولة راعية للإرهاب في العالم، هيئة الإذاعة البريطانية، 5 فبراير 2017م.

3 مرشح ترامب للخارجية يرفض انتقاد السعودية، سي ان ان العربية، 12 يناير 2017م.

وإن كان من الضروري التعرف على حدود موقف الإدارة الأمريكية، فهي لا تدخل القوة المسلحة الأمريكية كأداة للتعامل مع التهديد الإيراني، ولا تعتبر إبعاد الرئيس السوري بشار الأسد شرطاً مسبقاً لمناقشة حل سياسي للأزمة السورية، وتنتظر من الدول الخليجية الغنية تمويل إقامة المناطق الآمنة في سوريا والعراق. أضاف إلى ذلك، استخدام الرئيس الأمريكي لتعبير "الإرهاب الإسلامي"، وانحيازه الواضح وحماسه لإسرائيل واستعداده للتخلي عن مبدأ الدولتين الذي أصبح أحد الأسس المستقرة للسياسة الأمريكية وقرارات الأمم المتحدة.

ثانياً: حدود التدخل في الصراعات والحروب الداخلية

شهدت الحقبة الأولى من هذا القرن تصاعد دور دول مجلس التعاون في تسيير أمر مؤسسات جامعة الدول العربية، وعلى مستوى العلاقات الثنائية مع الدول العربية الأخرى، وازداد التأثير الخليجي على صنع القرار العربي خاصة من حيث الدرجة والنوع في الفترة التالية لعام 2011م. وبقدر ما كان هذا الدور علامة نفوذ وتأثير، فقد أدى إلى تعرض دول المجلس لمسئوليات وتحديات جديدة.

كان من هذه التحديات سعي دول مجلس التعاون للحيلولة دون وصول تأثيرات تحولات العالم العربي إليها وكشفت الدول الخليجية عن درجة عالية من "الحساسية للأخطار"، والقدرة على التكيف مع تداعيات تلك الأخطار؛ فاتخذت عدداً من القرارات المهمة التي وفرت مزايا مادية للمواطنين، كما اتخذت إجراءات لتحقيق المزيد من الانفتاح السياسي والمشاركة في الانتخابات وتمكين المرأة مما دعم استقرارها السياسي والاجتماعي، وأكد الشرعية السياسية لحكوماتها والأسر الحاكمة فيها.

ولكن المشكلة الأكبر للأمن الإقليمي في الخليج تنبع من انخراط عدد من دولها في الصراعات والحروب الداخلية في سوريا واليمن، وبدرجة أقل في العراق وليبيا، والتهديدات التي يطرحها هذا التدخل على الأمن الإقليمي. ومع الإقرار بأن هناك اختلافاً نوعياً بين حالي سوريا واليمن من حيث الجوار الجغرافي والأهمية الاستراتيجية بالنسبة لأمن الخليج، فإنهما يتشابهان من عدة جهات: فهما من **جهة أولى** حروب تتأثر مجريات القتال بتدخلات إقليمية ودولية معقدة، ويترتب على ذلك من **جهة ثانية** تعدد الأطراف والأدوار والتحالفات والمصالح الإقليمية والدولية، فالأطراف التي تتحالف فيما بينها في جبهة ما تجد نفسها في قتال مباشر في جبهة أخرى، وهما من **جهة ثالثة** صراعات هويات وانتماءات أولية ورواسب تراث تاريخي لا يمكن حسمه بالحرب، ولذلك فإنها تبدو وكأنها حروب لا نهاية لها، وكان نشوب الأزمات التي أدت إلى هذه الحروب من **جهة رابعة** هو نتيجة سياسات خاطئة لدول فاشلة على مدى سنوات ولعدم قدرة النظم الحاكمة فيها على احتواء الحركات الاحتجاجية بطريقة سلمية.

وبالنسبة لسوريا، أدى سوء إدارة نظام الحكم للأمور إلى تفاقم الحركات الاحتجاجية واتضح ضعف الدولة؛ مما أنهى احتكارها للقوة المسلحة، ونشأت فصائل وميليشيات مسلحة تعتمد بالكامل على دول خارجية،

وقامت كل دولة صاحبة مصلحة بدعم هذا الفصيل أو ذاك، وبلغ الأمر أن مؤسسات الحكومة الأمريكية كوزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزية... أيدت فصائل ومجموعات مسلحة مختلفة دون تنسيق بين بعضها وبعض. وكان من شأن ذلك أن انتشرت الفصائل المسلحة على اختلاف أفكارها السياسية والدينية، وكان معارضتها للنظام الحاكم في دمشق هو الرابط الوحيد الذي يجمع فيما بينها، وعلى هذا الأساس أصبح تنظيم داعش وجبهة أحرار الشام¹ المرتبطة بالقاعدة جزءاً من قوة المعارضة الموجودة على الأرض.

يختلف الوضع بالنسبة لليمن، فهي جغرافياً جزءاً من شبه الجزيرة العربية، ولها حدود طويلة مع السعودية وسلطنة عمان، وعاش مئات الألوف من اليمنيين في المدن السعودية لعقود. لذلك فإن الاهتمام السعودي/الخليجي بمسيرة تدهور الأوضاع في اليمن وإعلان مجلس التعاون للمبادرة الخليجية، ثم الإعلان عن إنشاء التحالف العربي وعاصفة الحزم بقيادة السعودية في 2015م²، أمر يمكن فهمه في ضوء متطلبات الحفاظ على الأمن الإقليمي، خاصة مع تصاعد الخطر الحوثي واتضح أن الهدف لم يكن تغيير أو إصلاح بعض جوانب نظام الحكم القائم وزيادة تمثيل الحوثيين في مؤسساته، وإنما إسقاط أسس النظام كلية وإحلالها بأخرى جديدة، وذلك من خلال القوة والإكراه، وسعيهم للامتداد العسكري والسيطرة على كل المحافظات اليمنية³. وكذلك ثبوت الدور الإيراني في دعم الحوثيين بالسلاح والذخائر والتدريب⁴.

حقق التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن هدفه المباشر، وهو كسر شوكة القوة العسكرية الحوثية، وإجبارهم على الانسحاب من أجزاء كبيرة من الأراضي اليمنية، كما حقق أهدافاً غير مباشرة مثل انخراط قوات عسكرية سعودية وإماراتية في حرب طويلة الأمد. لكن الحرب لم تنته، وربما تمتد لسنوات طويلة.

وأدى استمرار هذه الصراعات والحروب إلى استقطاب أكبر للهويات الفرعية وتنامي دعوات إعادة تنظيم الدول على أساس الحكم الذاتي أو الفيدرالي كما الحال في سوريا واليمن وليبيا، وازداد صوغ الاختلافات السياسية على قاعدة الطائفية والمذهبية كالحديث عن الصراع السني - الشيعي، وساهم في إحياء هذه الروح الطائفية عدة عوامل منها الأسلوب الذي اتبعته الولايات المتحدة في إعادة بناء نظام الحكم في العراق والذي تبنى مبدأ المحاصصة الطائفية، والسياسة المذهبية والطائفية لإيران في المنطقة.

1 وهو الاسم الجديد لجبهة النصرة.

2 الدكتور علي الدين هلال، عاصفة الحزم: التطورات والتداعيات، في: الخليج في عام 2015 - 2016 (جدة: مركز الخليج للأبحاث، 2016م)، ص ص 192-200.

3 الدكتور يحيى بن مفرح الزهراني، انعكاسات عاصفة الحزم على أمن الخليج العربي، تقرير حال الإقليم، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، العدد 17 (مايو 2015م)، ص ص 5-8.

4 مايكل نايتس، الرد على عمليات تهريب الأسلحة الإيرانية إلى اليمن، أوراق معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2 كانون الأول / ديسمبر 2016م. وسامون هندرسون وكوماندر جيرمي توغان، الحرب السعودية الحوثية في البحر، أوراق معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 31 كانون الثاني / يناير 2017م.

في هذا السياق، شهدت كلٌّ من السعودية والكويت عدداً من الأعمال الإرهابية، وكشفت أجهزة الأمن السعودية عن عدة مجموعات كانت تخطط لأنشطة تخريبية. كما كان لبعث الطائفية والمذهبية آثارها في كل دول مجلس التعاون التي تشهد تنوعات اثنية ومذهبية¹.

أما بشأن تنظيمات التطرف والتكفير والتي سيطرت على مساحات من سوريا والعراق لفترة، فمن الأرجح أنه سوف يتم هزيمتها عسكرياً، ولكن ذلك لا يعني نهاية الخطر، فلا بد من البحث في مصير العشرات من مقاتلي داعش الذين سوف يهربون ويعاودون أعمال الإرهاب في دول أخرى، وخصوصاً المرتزقة والمقاتلين الأجانب منهم، ثم إن الهزيمة العسكرية لداعش لا تعني هزيمة الأفكار التي يتبناها والتوجهات الفكرية المتطرفة التي يمثلها، بل قد يكون لأداء مقاتليه دفاعاً عن ما تبقى من الموصل والرقعة ما يجعلهم رمزاً بطولياً في عيون أنصارهم ومشجعيهم.

ثالثاً: إدارة العلاقات مع القوى الإقليمية غير العربية

يتصل هذا التحدي بأدوار القوى الإقليمية غير العربية، وهي: إيران وتركيا وإسرائيل بشأن أمن الخليج، والتأثيرات الدولية المرتبطة بهذه الأدوار.

فبالنسبة لإيران، فإنها تمثل مصدر التهديد الرئيسي للأمن الإقليمي، ففي السنوات التي تلت الثورة 1979م، تبنى قادتها شعار تصدير الثورة، وطرحوا النموذج الإيراني كمثل يتم الاقتداء به، وما زال قطاع من قادتها يؤمن بأن إيران هي "قوة تغيير" وليست "دولة أمر واقع"، وهي تسعى إلى بسط نفوذها في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية في إطار تصورها الاستراتيجي لما تسميه "الشرق الأوسط الإسلامي الكبير".

وتتطلق الرؤية الإيرانية من أن أمن الخليج هو مسؤولية الدول المطلة على سواحله، وترفض وجود قوات أجنبية أو عقد اتفاقيات أمنية مع دول أخرى، وتعتبر إيران أن الخليج هو المجال الحيوي لها، وعليها باعتبارها الدولة الكبيرة إقليمياً مسؤولية خاصة في تحقيق أمنه². وهو ما يفسر التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون، وخصوصاً كلاً من السعودية والبحرين.

ومع أن دول مجلس التعاون تتفق على رفض التدخل في شؤونها الداخلية، فإن مواقفها تتنوع بشأن اعتبار إيران مصدر التهديد الرئيسي وكيفية التعامل معها، فتتخذ سلطنة عمان موقفاً أكثر مرونة، وقامت بدور الوساطة بين إيران والولايات المتحدة إبان مفاوضات الاتفاق النووي، وكذلك هناك تباين بين رؤى دول

1 انظر في هذا الشأن

Fatemah Shayan, *Security in the Gulf Region* (London: Palgrave Macmillan, 2017).

2 الدكتور أشرف محمد كشك، "أمن الخليج في الرؤية الإيرانية"، *السياسة الدولية*، العدد 196 (أبريل 2014)، ص 81. وكذلك الاتجاهات المختلفة داخل إيران في عهد روحاني في: الدكتور محمد السعيد عبد المؤمن، إعادة تعريف المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الإيرانية في نفس العدد، ص 65-62.

الخليج الأخرى بهذا الشأن¹. ويتيح إدراك إيران لتنوع إدراكات دول مجلس التعاون لها فرصة للمناورة والعمل الدبلوماسي، والذي كان من مظاهره زيارة الرئيس الإيراني حسن روحاني كلاً من سلطنة عمان والكويت في فبراير 2017م.

وعلى مدى سنوات القرن الحالي، استطاعت إيران توظيف متغيرات البيئتين الإقليمية والدولية، فأتاح لها قيام الولايات المتحدة بتدمير مؤسسات الحكم في العراق بعد 2003م فرصة مد نفوذها بمختلف أبعاده فيه، وبرز وجودها البحري في مياه الخليج، واقتربت القوارب الإيرانية السريعة أكثر من اللازم عدة مرات من السفن الحربية الأمريكية، وقامت بدعم الحوثيين بالسلاح في اليمن، ونفذت مناورات بحرية مع الصين في ميناء بندر عباس في 2014م²، وسمحت لروسيا في 2015م باستخدام قاعدة مشهد لطائراتها العاملة في سوريا لفترة، وحصلت على الموافقة السورية لإقامة قاعدة بحرية في اللاذقية. كما قامت بإجراء تجارب لصواريخ طويلة المدى في يناير 2017م بدعوى أن الاتفاق النووي لا يشملها، وأنها غير مهيأة لنقل رؤوس نووية، وأثارت قلقاً دولياً ظهر في اجتماع وكالة الطاقة النووية في مارس 2017م بشأن كيفية التصرف في المياه الثقيلة التي تزيد عن الحجم المسموح لها بالاحتفاظ به.

وفي هذا السياق، هدفت إيران إلى إعادة رسم الخريطة السياسية والعسكرية في اليمن من خلال جماعة الحوثيين، والوجود في الجنوب المباشر للسعودية، وربما استنساخ صورة جديدة من حزب الله، وكشف تصريح لمسئول إيراني عن حجم طموح طهران في قوله بأن صنعاء أصبحت العاصمة العربية الرابعة التي تدور في فلك النفوذ الإيراني بعد بغداد ودمشق وبيروت³.

ومع تولي الرئيس ترامب السلطة، شهدت الشهور الأولى من عام 2017م زيادة ملموسة في توتر العلاقات بين أمريكا وإيران، والتي هدفت منها واشنطن إلى ممارسة ضغوط منظمة لضبط السلوك الإيراني، وردت إيران بحملة إعلامية مماثلة، وانتقد علي خامنئي مرشد الثورة الولايات المتحدة في خطابه بمناسبة عيد النيروز في 21 مارس 2017م، ولكن لا يوجد ما يشير إلى اتجاه واشنطن لإلغاء الاتفاق النووي مع إيران أو اللجوء إلى القوة المسلحة ضدها.

وبالنسبة لتركيا، فقد سعت في عهد حزب العدالة والتنمية إلى تحقيق ثلاثة أهداف: هدف اقتصادي يتمثل في التجارة وإيجاد مجالات لعمل الشركات التركية، وجذب السياحة والاستثمارات الخليجية، وهدف عسكري يتصل ببيع السلاح والتدريبات والمناورات المشتركة وإقامة القواعد، وهدف جيوسراتيجي وهو استعادة الدور الإقليمي في الشرق الأوسط عموماً⁴.

1 Anoushiravan Ehteshami et al (Eds.), *Security and Bilateral Issues between Iran and its Arab Neighbors* (London: Palgrave Macmillan, 2017).

2 مايكل سينغ، تواجد الصين العسكري في الخليج، أوراق معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 26 أيلول/ سبتمبر 2014م.

3 الدكتور علي الدين هلال، مرجع سابق، ص 196.

4 بشير عبد الفتاح، سياسة تركيا الإقليمية، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط (القاهرة)، العدد

وتطورت العلاقات التركية/ الخليجية بشكل مضطرب، فتم تنفيذ تدريبات ومناورات عسكرية مشتركة، وإبرام صفقات سلاح مع السعودية والبحرين وقطر، وتم توقيع اتفاقية لإنشاء قاعدة عسكرية في قطر في 2014م، وإنشاء مجلس الشراكة السعودية التركية في ديسمبر 2015م. وفي فبراير 2017م، قام الرئيس أردوغان بزيارة كل من السعودية والبحرين وقطر.

وفيما يتصل بالعلاقات بين تركيا وإيران، فإنها جمعت بين التنافس والتعاون، مع وجود اختلافات بينهما في بعض الموضوعات، وإن كانت هذه الخلافات لها حدود لا يتم تجاوزها. فقد اختلفت الدولتان بشأن أحداث ما سُمي "بالربيع العربي"، وتجاه التغيير السياسي الذي حدث في مصر في يوليو 2013م، والموقف تجاه إسرائيل. ناهيك عن اتخاذهما مواقف متناقضة بشأن الحرب في سوريا. وانتقد وزير الخارجية التركي في مؤتمر ميونخ للأمن في فبراير 2016م إيران مشيراً إلى أنها تسعى لنشر مذهبها، وردت إيران على ذلك بحملة إعلامية ضد تركيا، ولكن هذا الخلاف لم يمنع من التنسيق بينهما لوجود مصالح مشتركة تتطلب "توافق الضرورة"، فاستمر التعاون بين البلدين لتسوية الأزمة السورية؛ عسكرياً على مستوى اجتماعات رؤساء أركان حرب الجيوش الروسية والإيرانية والتركية، ودبلوماسياً على مستوى وزراء الخارجية في اجتماعات الأستانة في يناير 2017م. وبخصوص إسرائيل، فإنه لا يوجد دور مباشر لها في الأمن الإقليمي بحكم عدم وجود علاقات دبلوماسية لها مع دول مجلس التعاون، ولكن الدور الإسرائيلي في أمن الخليج يرتبط بإيران، والتي تعتبرها إسرائيل الخطر الرئيسي عليها في المنطقة. ولذلك، أخذت إسرائيل موقف المعارض لإبرام الاتفاق النووي، وتجاه الانخراط العسكري لقوات حزب الله لدعم النظام السوري. وفي مارس 2017م، قامت الطائرات الإسرائيلية بضرب مواقع لحزب الله في سوريا، وفي نفس الشهر زار رئيس الوزراء نتنياهو روسيا للمرة الرابعة خلال 18 شهراً.

رابعاً: مقترحات بناء نظام أمن خليجي

لم ينقطع اهتمام الحكومات ومراكز البحوث الغربية والأمريكية بأمن الخليج قط باعتباره جزءاً من أمن الطاقة العالمي والأمن الغربي. وأخذت الآراء بشأنه أحد مسارين: الأول توافقي يدعو إلى إدخال إيران في هيكل الأمن الإقليمي الخليجي، والثاني صراعي يدعو إلى مواجهة إيران بالقوة.

أما الاتجاه الأول، فعادة ما ينطلق ضرورة بناء نظام أمني خليجي مشترك يضم كل الدول المشاطئة للخليج ودولاً أخرى.

من هذه التصورات المقترح الذي طرحه مركز كارنيجي للشرق الأوسط في نوفمبر 2015م أي في أعقاب توقيع الاتفاق النووي مع إيران¹. ينطلق هذا التصور من أن الاتفاق النووي مع إيران يوفر فرصة سانحة لقيام

63 (أبريل - يونيو 2014م)، ص ص 111-130.

1 تصور نظام أمني جديد في الخليج، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015م.

نظام أمني جديد في الخليج يكون من شأنه تحسين العلاقات بين إيران والدول الخليجية العربية، ويقلل من الالتزامات العسكرية الأمريكية في المنطقة، ودعا إلى عقد حوار استراتيجي بين إيران وجاراتها العربية بمشاركة أمريكية، وذلك من خلال إقامة منتدى متعدد الأطراف يهتم بقضايا أمن المنطقة يضم خبراء من دول مجلس التعاون، وإيران، والعراق، والولايات المتحدة، والصين، والاتحاد الأوروبي، والهند، واليابان، وروسيا لمناقشة التحديات الإقليمية، مع التأكيد من دعم الحكومات لهذا التوجه وبالذات السعودية وإيران.

وطرح التصور المهام العملية التي ينبغي على الحكومة الأمريكية أن تقوم بها، وهي: القيام بحملة دبلوماسية لتحقيق التوافق بين الأطراف، وبدء محادثات تمهيدية استكشافية في الستة أشهر القادمة، وإعطاء هذه المحادثات دفعة سياسية يجب أن يعلن الرئيس الأمريكي أو وزير الخارجية عن الرؤية الأمريكية طويلة الأجل لمنطقة الخليج والتي تشمل الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية، والتي تستهدف إقامة منطقة أمنية إقليمية أكثر استقراراً وفعالية.

أما الاتجاه الثاني، فيمثله الاقتراح المعروف باسم "ناتو عربي"، الذي تزايد الحوار بشأنه في الشهور الثلاثة الأخيرة من عام 2016م، وبعد الاعلان عن مايكل فلين الذي شارك في صياغة هذه الأفكار تم ترشيحه وتعيينه لمنصب مستشار الأمن القومي في الإدارة الجديدة¹، لكنه قدم استقالته من المنصب في فبراير 2017م.

وارتبطت هذه الأفكار بالتقارير الصادرة عن مركز لندن لبحوث السياسات ومقره العاصمة الأمريكية واشنطن، أولها كتبه بيتر براين بعنوان "ماذا يمكننا ان نفعل"²، وثانيها كتبه هربرت لندن بعنوان "استراتيجية للشرق الأوسط"³، وثالثها كتبه أنطوني شيفر بعنوان "معاهدة منظمة البحر الأحمر: عائداً متأخراً لاستثماراتنا العالمية"⁴، وترددت أفكار مماثلة في دراسات صدرت عن المجلس الأطلسي، ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ومشروع الشرق الأوسط بجامعة جورج واشنطن⁵.

1 وهناك الكثير من التحليلات التي ركزت على ضرورة تحسين العلاقات السعودية - الإيرانية، وأنها شرط لتحقيق الأمن والاستقرار في الخليج والشرق الأوسط. انظر على سبيل المثال: غريغوري غوس، التقارب السعودي - الإيراني: الحوافز والعوائق، معهد بروكينجز، 17 مارس 2014م، ولينا الخطيب، هزيمة الدولة الإسلامية تتطلب تسوية سعودية إيرانية، أيلول/ سبتمبر 2014م.

2 Peter O'Brien, What can we do?, London Center for Policy Research, January 16, 2015.

3 Herbert London, A Strategy for Middle East, London Center for Policy Research, March 2, 2015.

4 Anthony Shaffer, The Red Sea Treaty Organization: A Long Overdue Return on Our Global Investment, May 22, 2015.

5 من هذه المقالات:

Stephen Grand & Jessica P. Ashooh (executive team), MIDDLE EAST STRATEGY: TASK FORCE (Final Report of the Co-Chairs), New York: Atlantic Council, November 2016

Samuel R. Berger and others, Key Elements of A Strategy for The United States in The Middle East, The Washington Institute for Near East Policy, 2015.

Lara Friedman, The Middle East Peace Process landscape: a Post-Election view from Washington, USMEP Briefing Paper, US Middle East Project, December 2016.

وجوهر هذا التصور هو إقامة تحالف عسكري بين بعض الدول العربية - من داخل منطقة الخليج وخارجها - بهدف إقامة تحالف عسكري وبناء أمني موحد لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الخليج والبحر الأحمر على النحو الذي يقوم به حلف شمال الأطلسي "الناتو".

وانعكست هذه الأفكار على الواقع، وشهدت في بداية عام 2017م تطوراً ملموساً في العلاقات السعودية/الخليجية - الأمريكية، وذلك مع التصعيد السياسي الأمريكي ضد إيران، وموافقة الدول الخليجية على إنشاء مناطق آمنة في سوريا والعراق. وكان من مظاهر ذلك مشاركة تيريزا ماي رئيسة الوزراء البريطانية في قمة مجلس التعاون في ديسمبر 2016م بمملكة البحرين، والذي ورد في خطابها "أن أمن الخليج هو أمننا وازدهار خليجكم هو ازدهارنا"¹. وفي 24 يناير 2017م، تم افتتاح مكتب إقليمي لحلف شمال الأطلسي لدى دول مجلس التعاون مقره الكويت، وصرح السكرتير العام للحلف "أن أمن الخليج مرتبط بأمن دول الحلف"، وما تردد عن مشاركة طائرات من القوات الجوية الإماراتية في المناورة التي شاركت فيها طائرات من اليونان وإيطاليا والولايات المتحدة، وبدأت في 28 مارس 2017م.

بماذا نخرج من هذا التحليل؟ الإجابة أن دول مجلس التعاون آمنة من المنظور الاستراتيجي، وتحديداً في مواجهة إيران، وذلك لثلاثة أسباب: حجم الترسانة المسلحة التي تمتلكها من طائرات حديثة وصواريخ ووسائل الحرب الأخرى، والوجود العسكري الغربي على أراضيها، والتهديدات الأمنية لحلف شمال الأطلسي، إضافة إلى نجاح نظمه الحاكمة في مواجهة تداعيات التحولات التي عصفت بدول عربية أخرى.

ومن الأرجح أن دول مجلس التعاون تملك القدرة على الردع، وفي حالة حدوث الحرب، فإنها تملك القدرة التي تحول دون حصول إيران على نصر عسكري سريع، ولكنه ردع يعتمد في جزء منه على القوة الأجنبية².

ويمكن لدول الخليج العربي أن تزيد قدرتها على الردع من خلال المزيد من التعاون المشترك على مستوى الاتصال والقيادة والتحكم، وأن تضيف إلى قدراتها عبر التعاون العسكري مع مصر والأردن. ينبغي أيضاً إضافة الأبعاد الداخلية للأمن في كل دولة. فإلى جانب المخاطر التقليدية المرتبطة بنقص عدد السكان وزيادة العمالة الوافدة، والاعتماد على مورد ريعي واحد، ظهرت أبعاد جديدة كالأمن السيبراني، وازدياد نسبة الشباب المتعلم تعليماً عالياً وعلى تماس مع وسائل التواصل الحديثة، والأخطار المحتملة لمصادر المياه العذبة ومحطات تحلية المياه³، والآثار الاجتماعية لإعادة هيكلة الاقتصادات الخليجية. وهي جميعها، مهام وأعباء لا يمكن تحقيق الأمن الإقليمي بدون التعامل معها.

1 Dr. Dinoj K Upadhyay and Dr. F R Siddiqui , 'The UK and the Gulf: A New Chapter' in Partnership, Issue Brief, **Indian Council of World Affairs**, 23 January 2017.

2 بشأن الجدل حول حدود الالتزام الأمريكي بأمن الخليج، انظر:

Geoffrey F. Gresh, **Gulf Security and the U.S. Military: Regime Survival and the Politics of Basing** (Stanford: Stanford Security Studies, 2015), and Charles L. Glaser and Rosemary A. Kelanic (Eds.), **Crude Strategy Rethinking the US Military Commitment to Defend Gulf Oil** (Washington D.C.: Georgetown University Press, 2016)

3 Hussein A, Amery, **Arab Water Security: Threats and Opportunities in the Gulf States** (Cambridge : Cambridge University Press, 2015)

ملف العدد

مستقبل العلاقات الخليجية الأمريكية
في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب

تقديم الملف

العلاقات الخليجية-الأمريكية: خبرة الماضي ومستجدات الحاضر وآفاق المستقبل
الدكتور أشرف محمد كشك

النفط في معادلة العلاقات الأمريكية الخليجية: هل يمكن للولايات المتحدة
الأمريكية الاستغناء عن نفط الخليج؟
الدكتورة خديجة عرفه

محددات السياسة الأمريكية تجاه إيران في ظل عهد ترامب: بين الثابت والمتغير
الدكتور محجوب الزويري

تكوين لوبي خليجي-عربي في الولايات المتحدة: المتطلبات والفرص المتاحة
الدكتورة دانية قليلات الخطيب

أثار دونالد ترامب الرئيس الخامس والأربعون للولايات المتحدة، الكثير من الجدل؛ وذلك بسبب تصريحاته خلال حملته الانتخابية عن نيته حال وصوله إلى البيت الأبيض تبني سياسات قد تؤدي إلى تقويض الأسس السياسية والأمنية والاقتصادية للنظام الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام 1945م؛ الأمر الذي جعل سياسات ترامب محل اهتمام دول العالم كافة وليس الدول الأوروبية فحسب؛ بل أيضاً دول الشرق الأوسط؛ بالنظر إلى حالة التأزيم المزمن التي تشهدها العديد من الملفات الإقليمية.

فلدى تقلده سدة الحكم في البيت الأبيض أصدر ترامب عدداً من الأوامر التنفيذية تنفيذاً لوعوده الانتخابية، وتعدّ "الأوامر التنفيذية" إحدى الآليات التي منحها الدستور الأمريكي للرئيس، وضمن له أن يمارسها بدون العودة إلى الكونجرس، وقد شملت تلك الأوامر عدة مجالات مهمة على المستويين الداخلي مثل نظام التأمين الصحي، والخارجي مثل الانسحاب من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي (Trans-Pacific Partnership) ثم أتبع ذلك بإصدار قانون يمنع دخول مواطني ست دول عربية إلى الأراضي الأمريكية وهي (العراق- ليبيا- الصومال- السودان- سوريا- اليمن) بالإضافة إلى إيران، وهو الأمر الذي أثار ردود أفعال واسعة النطاق على مستوى العالم.

ومع أهمية السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط عموماً فإن العلاقات الخليجية - الأمريكية تكتسب خصوصية ضمن سياق تلك العلاقات انطلاقاً من اعتبارات عدة ليس أقلها التحديات المشتركة التي تواجه الجانبين.

وفي هذا الإطار، يسعى هذا الملف الذي يضم مجموعة من الدراسات والتحليلات إلى تناول الجوانب المختلفة للعلاقات الخليجية-الأمريكية على المستويات الاستراتيجية والنفطية، فضلاً عن محاولة تحليل مسار العلاقات الإيرانية-الأمريكية خلال عهد ترامب وتأثيرها على الأمن الإقليمي وأمن الخليج العربي، بالإضافة إلى محاولة التعرف على دور اللوبي الإيراني على الساحة الأمريكية.

انطلاقاً مما سبق، فقد خصص ملف دورية "دراسات" لهذا العدد لدراسة "مستقبل العلاقات الخليجية الأمريكية في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب"، وذلك من خلال أربع مساهمات هي:

المساهمة الأولى بقلم الدكتور أشرف محمد كشك، حول العلاقات الخليجية-الأمريكية: خبرة الماضي ومستجدات الحاضر وآفاق المستقبل

أما المساهمة الثانية فقدمتها الدكتورة خديجة عرفه، حول النفط في معادلة العلاقات الأمريكية الخليجية: هل يمكن للولايات المتحدة الأمريكية الاستغناء عن نفط الخليج؟

والمساهمة الثالثة قدمها الدكتور محجوب الزويري، حول محددات السياسة الأمريكية تجاه إيران في ظل عهد ترامب: بين الثابت والمتغير.

بينما دارت **المساهمة الرابعة والأخيرة** والتي قدمتها الدكتورة دانية قليلات الخطيب، حول تكوين لوبي خليجي-عربي في الولايات المتحدة: المتطلبات والفرص المتاحة.

العلاقات الخليجية - الأمريكية:

خبرة الماضي ومستجدات الحاضر وآفاق المستقبل

الدكتور أشرف محمد كشك¹

ملخص:

تكتسب منطقة الخليج العربي أهمية بالغة بالنسبة للولايات المتحدة لأسباب عديدة، سواء بالنسبة لموقعها الاستراتيجي والذي يعد التقاءً للممرات البحرية الاستراتيجية، فضلاً عن أهميتها النفطية - على الرغم مما يطلق عليه "ثورة النفط الصخري"، وقد انعكست تلك الأهمية في المبادئ والسياسات كافة التي أعلنتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ عام 1947م وحتى عام 2016م، وترتبط دول مجلس التعاون والولايات المتحدة بعدة مصالح على المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية، وعلى الرغم من وجود بعض أوجه التباين في رؤى الجانبين للتحديات الإقليمية وخاصة ما بدا خلال الولاية الرئاسية الثانية للرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، فإن التوتر بين الجانبين لن يصل إلى حد التصادم بالنظر إلى المصالح الاستراتيجية بينهما، كما أن الخلافات بينهما لا ترتبط بقضايا ثنائية، فضلاً عن أن دول الخليج تعد شريكاً إقليمياً مهماً للولايات المتحدة في التصدي للإرهاب، بالإضافة إلى العديد من المؤشرات الإيجابية التي أطلقتها الإدارة الأمريكية الجديدة، ويمكن البناء عليها في سياق تلك العلاقات.

مقدمة:

على الرغم من أن العلاقات الخليجية - الأمريكية تقدم نموذجاً للتفاعل بين الأمن الإقليمي ونظيره العالمي، فضلاً عما تتسم به هذه العلاقات من طبيعة استراتيجية، فإنه يجب الأخذ في الاعتبار أن تلك العلاقات لا تعمل في فراغ، وإنما ضمن بيئة إقليمية وأخرى دولية تتضمن فرصاً لتطوير العلاقات وتواجهها تحديات في الوقت ذاته، وهو ما بدا جلياً خلال الولاية الثانية للرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، ومع تسلم الرئيس دونالد ترامب مقاليد الحكم في يناير 2017م أثّر الكثير من الجدل حول المسار المستقبلي للعلاقات الخليجية - الأمريكية، وما يمكن أن تشهده من مستجدات.

انطلاقاً مما سبق تستهدف هذه الدراسة تناول العلاقات بين الجانبين تأسيساً على ميراث الماضي ومستجدات الحاضر وآفاق المستقبل من خلال العناصر التالية:

1 مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية - مركز "دراسات".

أولاً: نبذة مختصرة عن تاريخ العلاقات الخليجية-الأمريكية

تولي الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً كبيراً بأمن منطقة الخليج العربي؛ لأسباب عديدة سواء بالنسبة للموقع الاستراتيجي لدول مجلس التعاون، والذي يعد التقاءً للممرات البحرية الاستراتيجية، فضلاً عن أهميتها النفطية، وقد انعكست تلك الأهمية في المبادئ والسياسات كافة التي أعلنتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ عام 1947م وحتى عام 2016م على النحو التالي:

1. مبدأ ترومان عام 1947م للدفاع عن اليونان وتركيا وشرق البحر المتوسط في مواجهة تمدد الاتحاد السوفيتي السابق، ومضمونه أنه "في حال تعرض مصالح الولايات المتحدة للتهديد المباشر عليها التحرك عسكرياً لحماية تلك المصالح".

2. مبدأ إيزنهاور عام 1957م ومضمونه أنه "يحق لأي دولة في الشرق الأوسط طلب مساعدات عسكرية من الولايات المتحدة لمواجهة المخاطر والتهديدات التي تواجهها خاصة من جانب الاتحاد السوفيتي السابق".

3. الانسحاب البريطاني من شرق السويس والخليج عام 1971م، مما أدى إلى حدوث فراغ في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، ورغبة الولايات المتحدة في ملء ذلك الفراغ من خلال مبدأ كارتر الذي جاء في أعقاب الثورة الإيرانية عام 1979م والغزو السوفيتي لأفغانستان في العام ذاته، ومضمونه أن "الولايات المتحدة سوف تعتبر أي محاولة من قبل أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي اعتداءً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، وسيتم صد هذا الاعتداء بأي وسيلة ضرورية بما في ذلك القوة العسكرية".

4. خلال حقبة الرئيس رونالد ريجان الذي تولى الحكم خلال الفترة من 1981-1989 فقد حاول الحفاظ على توازن القوى الإقليمي من خلال دعم كل من العراق وإيران حتى أنه كانت هناك فضيحة إيران كونترا أو ما يطلق عليها "إيران جيت" حيث عقدت إدارة الرئيس ريجان اتفاقاً مع إيران لتزويدها بالأسلحة بسبب حاجة إيران الماسة لأنواع متطورة منها خلال حربها مع العراق في الفترة من 1980-1988 وذلك مقابل إطلاق سراح بعض الأمريكيين الذين كانوا محتجزين في لبنان، وسميت إيران كونترا حيث استهدفت الولايات المتحدة استخدام أموال تلك الصفقة لتمويل حركات "الكونترا" المناوئة للنظام الشيوعي في نيكاراغوا آنذاك.

5. أما الرئيس جورج بوش الأب -من عام 1989م وحتى عام 1993م - فقد تولى الرئاسة مع بداية انتهاء الحرب الباردة، وظهرت الولايات المتحدة كقوة وحيدة في النظام العالمي حيث قامت بقيادة تحالف دولي لتحرير دولة الكويت من الغزو العراقي عام 1991م.

6. أما الرئيس بيل كلينتون والذي تولى الرئاسة من عام 1993 وحتى 2001 فقد تبني فكرة "الاحتواء المزدوج" لكل من العراق وإيران.

7. وخلال حكم الرئيس بوش الابن من عام 2001 وحتى 2009 فقد شهد تطوراً مهماً هو غزو العراق عام 2003م.

8. أما خلال إدارة الرئيس أوباما من عام 2008 وحتى 2016، فكان التطور الأهم هو حالة الوفاق الأمريكي الإيراني والذي تمثل في توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة دول الـ 1+5 في يوليو 2015م، ذلك الاتفاق الذي اختزل المخاطر الإيرانية في المسألة النووية، من ناحية أخرى يلاحظ أن الإدارة الأمريكية السابقة لم تسعَ للتدخل في الأزمات الإقليمية "سوريا - العراق - اليمن" بل انتهجت استراتيجية إدارة تلك الأزمات بدلاً من حلها.

وبغض النظر عن مضمون كافة السياسات الأمريكية السابقة إلا أنه يجمعها ثلاثة أمور، وهي:

الأمر الأول: أنه لم تكن هناك خطط خاصة بأمن منطقة الخليج كدول لها علاقات استراتيجية مهمة مع الولايات المتحدة، ولكن تلك السياسات جاءت إما ضمن الصراع مع الاتحاد السوفيتي السابق من ناحية أو وفقاً لتوجهات الإدارة الأمريكية من ناحية ثانية.

الأمر الثاني: كان هدف الولايات المتحدة هو عدم ظهور قوة إقليمية تهدد مصالحها الجوهريّة في تلك المنطقة المهمة من العالم، وهو ما يفسر السياسات الأمريكية تجاه التطورات الإقليمية سواء من خلال الاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران، أو من خلال الإطاحة بالنظام العراقي السابق عندما وجدت الولايات المتحدة ومعها الدول الغربية الأخرى أن الغزو العراقي للكويت عام 1990م يمثل تهديداً خطيراً لمصالحها.

الأمر الثالث: أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول في سياستها تجاه دول مجلس التعاون إيجاد صيغة ما تجمع بين المصالح والقيم، فضلاً عن أن طبيعة ومسار تلك العلاقات لم تكن منبئة الصلة عن موازين القوى الإقليمية أو الدولية أو رؤية الولايات المتحدة لمصالحها في المنطقة عموماً¹.

ثانياً: دول مجلس التعاون والولايات المتحدة: بين المصالح وتباين وجهات النظر

ترتبط دول مجلس التعاون والولايات المتحدة بعدة مصالح مشتركة وهي:

1. **على المستوى العسكري** هناك علاقات واتفاقات عسكرية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون، فضلاً عن منح الولايات المتحدة صفة حليف من خارج حلف الناتو لكل من مملكة البحرين 2002م، ودولة

1 أشرف محمد كشك. (2014). السياسات الغربية تجاه أمن الخليج العربي. المنامة: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

الكويت 2004م، وقد حصلت عليها 16 دولة منها مصر وإسرائيل والأردن وتونس والمغرب، وهي صفة تقدمها الولايات المتحدة للدول التي لديها علاقات استراتيجية مع القوات المسلحة الأمريكية ولكنها ليست أعضاء في الناتو، وتحصل الدولة على مجموعة متنوعة من المزايا العسكرية والمالية التي لا يمكن الحصول عليها من قبل الدول الأخرى غير الأعضاء في الحلف¹.

2. على المستوى السياسي هناك آليتان للتنسيق بين الجانبين:

الأولى: مبادرة أمن الخليج العربي التي أعلنتها الولايات المتحدة عام 2006م وتعرف باسم "حوار أمن الخليج"، وتستهدف ستة مجالات لتحسين القدرات الدفاعية، وقضايا الأمن الإقليمي وهي النزاع العربي الإسرائيلي، العراق، برنامج إيران النووي، مكافحة انتشار الأسلحة النووية، التصدي للإرهاب، تعزيز الأمن الوطني، حماية البنية التحتية.

والثانية: منتدى التعاون الاستراتيجي بين الجانبين والذي تم تأسيسه عام 2012م ويستهدف عقد اجتماعات وزارية منظمة وتشكيل لجان مشتركة للتعاون الاقتصادي والسياسي والأمني والعسكري وخاصة مكافحة الإرهاب ومراقبة الحدود ومكافحة القرصنة.

3. وعلى المستوى الاقتصادي: تعد دول مجلس التعاون شريكاً اقتصادياً مهماً للولايات المتحدة، ومن ذلك على سبيل المثال أشار التقرير السنوي الصادر عن المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن "التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية خلال التسعة الأشهر الأولى من عام 2015م" إلى أن حجم إجمالي التبادل التجاري غير النفطي لدول مجلس التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال تلك الفترة بلغ 41,7 مليار دولار أمريكي بنسبة ارتفاع قدرها 2,8 بالمائة مقارنة بالفترة نفسها من العام 2014م الذي بلغ حجم التبادل التجاري فيه 40,6 مليار دولار أمريكي².

وعلى الرغم من تلك المصالح فقد شهدت العلاقات الخليجية-الأمريكية توتراً ملحوظاً وخاصة خلال ولايتي الرئيس السابق باراك أوباما سواء من خلال تصريحات الإدارة الأمريكية السلبية تجاه بعض دول المجلس أو بسبب التقارب الأمريكي - الإيراني، بالإضافة إلى الانحسار النسبي للولايات المتحدة عن الأزمات الإقليمية، ففي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2013م جمع الرئيس السابق باراك أوباما كلاً من "سوريا والعراق والبحرين" كبلدان تعاني من التوتر الطائفي. ولعل رفض المملكة العربية السعودية المقعد غير الدائم في مجلس الأمن يعد مؤشراً واضحاً على ذلك التوتر، ولعل التصريح الأهم هو أنه لدى محاولة المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الأخرى التعبير عن مخاوفها للولايات المتحدة بشأن السياسات الإيرانية

1 16 دولة تمتلك مكانة حليف رئيسي للولايات المتحدة من خارج الناتو آخرها تونس. (11 يوليو، 2015). تم الاسترداد من صحيفة الوطن المصرية: <http://www.elwatannews.com/news/details/768134>

2 التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة. (12 يونيو، 2016). تم الاسترداد من موقع إخباري: <http://shabiba.com/article/146111>

التخريبية في دول الجوار الإقليمي وهو الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على أمن منطقة الخليج العربي، فضلاً عن التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول المجلس، فقد طلب الرئيس أوباما المملكة العربية السعودية "بتقاسم النفوذ الإقليمي مع إيران" إلى الحد الذي وصف فيه علي مطهري النائب السابق لرئيس البرلمان الإيراني أن "أوباما فرصة لن تتكرر بالنسبة لإيران"¹ أما فرانسيس تاونسند مستشارة الأمن القومي الأمريكية السابقة لدى إدارة الرئيس جورج دبليو بوش فقد قالت "إن سياسات أوباما مع إيران تعد خيانة لدول الخليج"².

من ناحية ثانية فقد حقق الاتفاق النووي مصلحة استراتيجية للولايات المتحدة وهي جعل التدخل الأمريكي في الأزمات الإقليمية في حدوده الدنيا، حيث أن إحجام الولايات المتحدة عن التدخل في تلك الأزمات كان نتيجة عوامل عديدة في مقدمتها الخسائر التي منيت بها في حربي العراق وأفغانستان، والتي تقدر بنحو ستة تريليونات دولار وفقاً لدراسة صادرة عن جامعة هارفارد بالإضافة إلى تكاليف الحرب الأخرى والخسائر البشرية³، وتعادل تلك الخسائر حوالي ثلث إجمالي الدين الحكومي للولايات المتحدة والذي بلغ 19,867 تريليون دولار في أكتوبر 2016م⁴.

ومع أهمية تلك المصالح فإن هناك خلافات بين الجانبين الأمر الذي حدا بالرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما إرسال رسائل طمأنة لدول مجلس التعاون للتأكيد على "علاقات التحالف مع دول الخليج والمصالح الاستراتيجية" من خلال قمتي كامب ديفيد 2015م والرياض 2016م مع قادة دول مجلس التعاون إلا أن هاتين القمتين لم يكن لهما نتائج ملموسة على صعيد رأب الصدع بين الجانبين بالنظر إلى طبيعة التباين بينهما والتي يمكن إجمالها في ثلاثة أسباب أساسية، وهي:

1. ما تردد بشأن انحسار الدور الأمريكي عن الأزمات الإقليمية ويعد ذلك جزءاً من توجه أمريكي جديد مفاده عدم التورط في الأزمات كما كان عليه الحال خلال الحقب الماضية سواء لأسباب اقتصادية أو لمواجهة نفوذ الصين المتنامي في آسيا، وهو الأمر الذي انعكس على مضامين السياسات الدفاعية للولايات المتحدة، ففي عام 2012م أعلن وزير الدفاع الأمريكي الأسبق ليون بانيتا أنه بحلول عام 2020م سوف

1 أوباما فرصة لا تتكرر بالنسبة لإيران. (20 أغسطس، 2016). تم الاسترداد من موقع العربية نت:

<https://www.alarabiya.net/ar/iran/2016/08/20>

2 مستشارة الأمن القومي الأمريكية السابقة: سياسات أوباما مع طهران تعد خيانة لدول الخليج. (18 مارس، 2016). تم الاسترداد من صحيفة الشرق الأوسط: <http://aawsat.com/home/article/594641>

3 محمد علي صالح. (30 مارس، 2013). دراسة أمريكية: 6 تريليونات دولار تكلفة حربي العراق وأفغانستان. تم الاسترداد من صحيفة الشرق الأوسط: <http://archive.aawsat.com/details>

4 الدين العام للولايات المتحدة يساوي 19 تريليون دولار وترامب يعد بدفعه بسهولة في 8 سنوات. (5 إبريل، 2016). تم الاسترداد من موقع سي إن إن العربية:

<https://arabic.cnn.com/business/2016/04/05/bs-050416-trump-national-debt>

تقوم البحرية الأمريكية بإعادة نشر قواتها الأساسية من نسبة 50% - 50% حالياً بين المحيط الهادئ والمحيط الأطلسي إلى نسبة 60% إلى 40% لصالح المحيط الهادئ لمواجهة القوة الصينية الصاعدة¹.

2. أنه في الوقت الذي انحسرت الولايات المتحدة عن الأزمات الإقليمية فقد أخذت المملكة العربية السعودية على عاتقها مهمة الحفاظ على الأمن الإقليمي ومن ذلك قيادة تحالفاً عسكرياً عربياً للتدخل في اليمن من أجل دعم الحكومة الشرعية، بالإضافة إلى دعم أمن مملكة البحرين، وجميعها قرارات لم تتم بالتنسيق مع الولايات المتحدة، بمعنى آخر فإن عقيدة أوباما وهي "القيادة من الخلف" قابلتها عقيدة العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وهي "الحسم"، حتى أن الولايات المتحدة عندما أعلنت أنها بصدد الاستغناء عن نفط الخليج بسبب ما أطلق عليه "ثورة النفط الصخري" فإن المملكة العربية السعودية أعلنت أيضاً أنها بصدد الاستغناء عن النفط من خلال رؤية المملكة 2030م.

3. الخلاف بشأن السياسات الإيرانية: ففي الوقت الذي عبرت فيه دول مجلس التعاون عن مخاوفها بشأن السياسات الإيرانية سواء ما قبل توقيع الاتفاق النووي أو ما بعده، حيث أن دول المجلس لم تعترض على المضمون الفني للاتفاق بل على محتواه السياسي، حيث عزز ذلك الاتفاق شرعية من السياسات الإقليمية لإيران بالإضافة إلى استمرار وجود العديد من القضايا الخلافية بين دول المجلس وإيران ليس أقلها التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون ودعم الميليشيات المتطرفة في دول الجوار الإقليمي، كما أن الاتفاق هو تكريس للخلل في توازن القوى الإقليمي، ويلاحظ أنه لم تكن هناك سياسات أمريكية محددة لردع إيران التي تستهدف عسكرة أمن الخليج العربي من خلال تسارع وتيرة تسليحها التقليدي وسيادة حالة من الغموض حول برامجها النووية.

ثالثاً: العلاقات الخليجية- الأمريكية في ظل حقبة الرئيس ترامب:

يرتبط تطور العلاقات الخليجية- الأمريكية بحجم المصالح بين الجانبين، فضلاً عن تركيبة وعمل النظام السياسي في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى الواقع الإقليمي والعالمي وجميعها قضايا مترابطة، إلا أنه في التحليل الأخير نجد أن حالة التوتر في العلاقات بين الجانبين ربما تستمر بيد أنها لن تصل إلى حد التصادم لثلاثة أسباب:

أولها: المصالح الاقتصادية حيث لاتزال الولايات المتحدة تعتمد على 25% من وارداتها النفطية الخام من منطقة الخليج العربي.

وثانيها: أن الخلافات الخليجية -الأمريكية لا ترتبط بقضايا ثنائية بين الجانبين وإنما بقضايا الأمن الإقليمي وتتفاوت طبيعة ذلك التباين وفقاً لكل قضية على حدة سواء أكانت سوريا أو اليمن أو العراق.

1 أشرف محمد كشك. (2013). الضرورات الاستراتيجية للتحويل نحو حالة الاتحاد الخليجي. المنامة: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

وثالثها: سوف تظل دول مجلس شريكاً إقليمياً مهماً سواء للولايات المتحدة أو الدول الغربية للتصدي لظاهرة الإرهاب التي ربما يظن البعض أنها سوف تنتهي بانتهاء تحرير مدينتي الموصل والرقعة، حيث أن تلك ستكون نتائج جغرافية وتبقى النتائج الفكرية والأمنية التي تحتاج إلى جهود مشتركة.

ومع التسليم بما سبق فإنه لاتزال هناك بعض الملفات التي تثير قلق دول مجلس التعاون، ويمكن إجمالها في:

1. **قانون جاستا** "العدالة عن أعمال الإرهاب": وهو القانون الذي أقره الكونجرس الأمريكي بمجلسيه وموجب ذلك القانون سيكون لضحايا الأعمال الإرهابية التي وقعت داخل الولايات المتحدة مقاضاة الأفراد أو الدول الذين يعتقد بأن لهم صلة بتلك الأعمال "وعلى الرغم من أنه لم يذكر اسم المملكة العربية السعودية خلال مداوات القانون، فضلاً عن تأكيد رئيسا لجنة التحقيق الأمريكية الرسمية بشأن أحداث الحادي عشر من سبتمبر "أن المملكة ليس لها أي دور في تلك الأحداث"، إلا أنه قد سبق تداول قانوناً مشابهاً في أروقة الكونجرس الأمريكي وأطلق عليه قانون محاسبة السعودية خلال الأعوام 2003 و2005 و2007¹.

2. **الاتفاق النووي الإيراني:** فعلى الرغم من تهديد الرئيس دونالد ترامب بإلغاء الاتفاق النووي وذلك خلال حملته الانتخابية حال وصوله إلى سدة الحكم ووصفه الاتفاق بأنه "أسوأ اتفاق تفاوضي على الإطلاق"² فإن السياسة الأمريكية تجاه إيران عموماً في أعقاب تولي الرئيس ترامب مقاليد الحكم سوف تظل مرتتهنة بعدة أمور وهي:

الأول: مدى ما سوف تمثله إيران من تهديد إقليمي ليس تهديد دول مجلس التعاون - من وجهة النظر الأمريكية- وإنما في مدى تخطي إيران لما تعتبره الولايات المتحدة خطوطاً حمراء لأمنها القومي وأمن إسرائيل وهي عبور العتبة النووية، إلا أنه في الوقت ذاته على الرغم من إدراك الإدارة الأمريكية الحالية للتهديدات الإقليمية لإيران، والتي تعد تهديداً للأمن العالمي -في الوقت ذاته- وخاصة في ظل سعي إيران لاستعراض قوتها البحرية من خلال مضايقة المدمرات الأمريكية التي تعبر مضيق هرمز، بالإضافة إلى تهديد الملاحة في مضيق باب المندب، فإن ذلك ربما لا يعد من وجهة النظر الأمريكية تجاوزاً للخط الأحمر "الذي تراه الإدارة الأمريكية وهو اعتداء إيران على أي من جيرانها على غرار الغزو العراقي لدولة الكويت عام 1990م مع أن السياسات الإيرانية سواء تجاه دول الجوار أو دول مجلس التعاون تعد تهديداً مباشراً لأمن تلك الدول، ليس فقط

1 عماد مكي. (11 مارس، 2007). إعادة طرح قانون محاسبة السعودية في الكونجرس. تم الاسترداد من موقع إخباري:

<http://www.saowt.com/index.php/t-24846996c.html?s=f9e50178a13b694d3c3bfaba5f9ae6b5>

2 ترامب يصف إيران "بالإرهاب" والاتفاق النووي "بالأسوأ". (6 فبراير، 2017). تم الاسترداد من صحيفة الشرق الأوسط:

<http://aawsat.com/home/article/847921>

في ظل حالة الغموض التي تكتنف البرامج النووية الإيرانية، بل أيضاً بالنظر لسعي إيران لزيادة ميزانيتها العسكرية بنسبة 128% خلال السنوات الخمس الأخيرة وذلك على الرغم من العجز في الموازنة الذي تشهده¹ بل والأهم تهديد الأمن القومي لدول مجلس التعاون من خلال تدريب وتمويل الميلشيات المسلحة في دول الخليج ودول الجوار الإقليمي.

والثاني: رؤية ترامب للسياسات الإيرانية ضمن المنظومة الدولية ككل، فقبل توقيع الاتفاق النووي كانت إيران تعد تحدياً لكافة الدول الكبرى، حيث كان هناك غموض حول برامجها النووية، ولكن في أعقاب توقيع الاتفاق النووي والذي منح إيران مرونة في التحرك على المستويين الإقليمي والعالمي، فقد أصبحت إيران محلاً لتنافس القوى الكبرى في العالم، ففي 14 نوفمبر 2016م تم توقيع اتفاق عسكري بين إيران والصين مضمونه تبادل الخبرات العسكرية والتدريبات المشتركة، بالإضافة إلى زيارة وفد روسي لإيران في العام ذاته لبحث توقيع صفقة تسليح مع إيران قيمتها 10 بلايين دولار²، ناهيك عن موافقة إيران على استخدام روسيا لقواعدها العسكرية، بالإضافة إلى بدء الدول الأوروبية بحث فرص الاستثمار في إيران وخاصة قطاع الطاقة.

والثالث: طبيعة الاتفاق النووي ذاته حيث أنه ليس اتفاقاً بين الولايات المتحدة وإيران، ولكنه اتفاق دولي بين إيران ومجموعة دول الـ 1+5 ومن الصعب أن تقوم الولايات المتحدة بإلغائه بشكل منفرد، فقد صدر به قرار دولي من مجلس الأمن رقم 2231 في 20 يوليو 2015م، وبالتالي فإن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ربما يمتلك فقط حق إعلان أن الولايات المتحدة ليست ملتزمة بنصوص الاتفاق بشكل منفرد، ولكن الاتفاق سوف يظل قائماً، ومن المهم في هذا السياق التأكيد على أن إيران كانت تعول بشكل أساسي من ذلك الاتفاق على تأييد كل من روسيا والصين والاستفادة منهما كحلفاء وهو ما تحقق بالفعل، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن روسيا قد دافعت عن إجراء إيران تجربة صاروخ باليستي متوسط المدى في يناير 2017م في أعقاب تولي الرئيس ترامب مقاليد الحكم، حيث أكدت روسيا على أن إيران لم تنتهك قرارات مجلس الأمن بهذا الشأن، فضلاً عن رفض روسيا وصف إيران بأنها "راعية للإرهاب"³.

1 رغم العجز المالي .. إيران تزيد ميزانيتها العسكرية بـ 128 %. (28 فبراير، 2017). تم الاسترداد من موقع العربية نت:

<https://www.alarabiya.net/ar/iran/2017/02/28>

2 مفاوضات روسية - إيرانية بشأن صفقة سلاح مليارية. (14 نوفمبر، 2016). تم الاسترداد من سكاي نيوز العربية:

<http://www.skynewsarabia.com/web/article/892364>

3 أنس الكردي. (7 فبراير، 2017). موسكو ترفض وصف إيران بأنها الدولة الإرهابية الأولى في العالم. تم الاسترداد من صحيفة الوطن:

<http://alwatan.sy/archives/90590>

وعلى الرغم مما سبق فإن السلوك الإيراني ذاته سيكون محدداً لسياسة ترامب تجاه إيران، وذلك أخذاً في الاعتبار العوامل التالية:

1. اللوبي الإيراني ودوره على الساحة الأمريكية ومدى تأثيره على صانع القرار الأمريكي للحيلولة دون انتهاج سياسة تصعيدية تجاه إيران.
2. أن العالم العربي والشرق الأوسط يمران بمرحلة مخاض وتحول صعب للغاية اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، فعلى سبيل المثال أشار تقرير حديث للأمم المتحدة إلى أن خسائر دول ما سمي "بالربيع العربي" منذ عام 2010م وحتى عام 2015م بلغت 613 مليار دولار، بما يمثل 6% من إجمالي الناتج المحلي لدول الشرق الأوسط¹، ويعني ذلك أن تلك الدول تواجه مشكلات تفوق قدرة أي دولة بمفردها على الحل حتى لو كانت بثقل الولايات المتحدة الأمريكية.
3. مضامين السياسة الدفاعية الجديدة للولايات المتحدة سواء الاهتمام بآسيا أو الانحسار النسبي عن الأزمات والقيادة من الخلف.

رابعاً: مستقبل العلاقات الخليجية-الأمريكية

في العلاقات الدولية من الصعب تحقيق العلاقة الطردية، بمعنى أن تطور العلاقات الأمريكية - الإيرانية على نحو إيجابي يعني مباشرة تدهور العلاقات الأمريكية- الخليجية، حيث لاتزال للولايات المتحدة مصالح استراتيجية في منطقة الخليج العربي، من ناحية أخرى فإن دول مجلس التعاون كان لديها تعاملات من قبل مع 12 رئيس أمريكي بمختلف توجهاتهم خلال 60 عاماً مضت، وبالتالي يمكنها أيضاً التعامل مع ترامب ولكن المعضلة تكمن في الواقع الإقليمي والعالمي البالغ التعقيد والسريع التغير، بما يعكس تحالفات إقليمية وتفاهات دولية تتطلب من دول مجلس التعاون أن تكون جزءاً من تلك التحولات من خلال بلورة عدة آليات وهي:

1. الآلية الاقتصادية: دول مجلس التعاون بينها تجانس على المستوى الاقتصادي، وقد قطعت خطوات ملموسة في هذا الشأن إلا أنه يتعين تسريع وتيرة التعاون الاقتصادي ليس فقط للتعامل ككتلة واحدة مع الولايات المتحدة وإنما مع دول العالم كافة، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى اقتراح ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بضرورة إنشاء كتلة اقتصادية خليجي ليكون سادس أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس حوالي 1,6 تريليون دولار ويتوقع أن يصل إلى

1 الأمم المتحدة: الخسائر الناجمة عن الربيع العربي تجاوزت 600 مليار دولار. (11 نوفمبر، 2016). تم الاسترداد من موقع بي بي سي العربية:

نحو 2 تريليون دولار عام 2020م، فضلاً عن صناديق ثروات سيادية تصل إلى 2 تريليون دولار، الجدير بالذكر أن دول مجلس التعاون تقع في المرتبة الثانية عشرة في العالم على المستوى الاقتصادي، ومن ثم فإن التكامل الاقتصادي من شأنه تعزيز الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3,4%، من ناحية أخرى فقد ارتفع حجم التجارة البينية بين دول المجلس خلال السنوات العشر الماضية من 15 مليار عام 2002م، وهو العام السابق لإقامة الاتحاد الجمركي إلى 115 مليار دولار في العام 2015م أي بزيادة بلغت نسبتها 657% وهو ما يعزز من التكامل الاقتصادي الخليجي ضمن مقترح الاتحاد الخليجي¹.

2. **الآلية الدفاعية:** من المهم أن تتحول دول مجلس التعاون إلى قوة موازنة إقليمية، حيث أن لديها مقومات عديدة لذلك ليس أقلها النفقات الدفاعية والتي بلغت 115 بليون دولار، بينما أنفقت إيران ما بين 16 و25 بليون دولار، والجدير بالذكر أن ميزانية الدفاع في المملكة العربية السعودية بلغت 82 مليار دولار في عام 2016م ويتوقع أن تبلغ 87 مليار دولار عام 2020م، بينما بلغت تلك الميزانية في الإمارات العربية المتحدة في العام ذاته 15,1 مليار دولار ويتوقع أن تبلغ 17 مليار دولار في عام 2020م²، من ناحية أخرى توجد لجنة الآن تقوم بدراسة فكرة الدرع الصاروخي الخليجي وتشير التقديرات الاستراتيجية إلى أن دول مجلس التعاون تحتاج إلى حوالي 55 بطارية صواريخ لمواجهة الصواريخ الإيرانية³، صحيح أن دول الخليج بإمكانها الآن صد الصواريخ الإيرانية التي تطلق من اليمن، ووصلت للحوثيين من خلال إيران، إلا أن المشكلة تتمثل حال إطلاق عدة صواريخ دفعة واحدة، كما أن إيران لديها أجيال متقدمة من الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى، فضلاً عن أنها لاتزال تعتمد على استراتيجية "الردع بالشك" تجاه دول مجلس التعاون والعالم، وربما يكون من المفيد لدول مجلس التعاون التفكير في المقترح الذي أثاره الجنرال الأمريكي جيمس جونز القائد الأعلى السابق لقوات حلف شمال الأطلسي "الناتو" والبحرية الأمريكية في الأول من إبريل 2017م بالقول "وجود ناتو خليجي سيكون رسالة قوية إلى إيران"⁴.

1 115 مليار دولار حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون في 2015. (5 ديسمبر، 2016). تم الاسترداد من موقع إخباري:

<http://www.albawaba.com/ar>

2 السعودية والإمارات تصدران دول الخليج بالإنفاق العسكري. (21 فبراير، 2017). تم الاسترداد من موقع إخباري:

<http://www.almshhadalyemeni.com/29152>

3 خيارات دول الخليج لمواجهة خطر الصواريخ الإيرانية. (28 أكتوبر، 2016). تم الاسترداد من المنتدى العربي للدفاع والتسليح:

<http://defense-arab.com/vb/threads/109538/>

4 الجنرال جونز ل "الشرق الأوسط": وجود ناتو خليجي رسالة قوية لإيران. (1 إبريل، 2017). تم الاسترداد من صحيفة الشرق الأوسط:

<http://aawsat.com/home/article/891386>

3. **الآلية السياسية:** أن التحول إلى مفهوم الاتحاد الخليجي قد أضحى ضرورة استراتيجية، فدول مجلس التعاون لم يعد لديها رفاهية الانتظار بل حتمية القرار في ظل تغير موازين القوى في المنطقة من ناحية والسياسة الدفاعية الجديدة للولايات المتحدة من ناحية أخرى، الجدير بالذكر أن دول مجلس التعاون قد شهدت حراكاً دبلوماسياً نوعياً فيما بينها خلال الأشهر الأولى من عام 2017م والتي تلت تسلم الإدارة الأمريكية الجديدة مهام عملها، توجهها لقاء الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، بولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، الذي جرى بينهما في واشنطن، 14 مارس 2017م "وهو اللقاء الخامس الرسمي لترامب مع قادة دول العالم" من ناحية أخرى فقد أعلنت سلطنة عمان في 29 ديسمبر 2016م "انضمامها للتحالف العسكري الإسلامي لمكافحة الإرهاب" وهو ما يعزز من التلاحم الخليجي للتصدي لذلك الخطر الداهم.

4. **الآلية الإعلامية:** حيث أن هناك أهمية للتواجد الخليجي على الساحة الأمريكية وخاصة على الصعيد الإعلامي، فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن إيران تنفق 950 مليون دولار سنوياً لتشويه صورة المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون¹ كما تدعم إيران 40 قناة فضائية من أجل إثارة الفتنة الطائفية داخل دول مجلس التعاون²، وتوتير العلاقات الخليجية-الخليجية، في ظل انتهاج إيران سياسة مخططة ومدروسة في هذا الشأن من خلال عمل اللوبي الإيراني على الساحة الأمريكية الذي يتوقع استمرار تأثيره، وبالتالي لابد لدول مجلس التعاون من اتخاذ خطوات إعلامية استباقية من أجل الوصول إلى مؤسسات المجتمع المدني الأمريكي ووسائل الإعلام التي لها تأثير بالغ على صانع القرار الأمريكي، ليس من خلال سياسة رد الفعل وإنما من خلال استراتيجية إعلامية مدروسة في هذا الشأن، وخاصة لمحاولة التأكيد على أن الإرهاب الذي مصدره الجماعات المسلحة الشيعية "قوات الحشد الشعبي في العراق" لا يقل خطورة عن داعش، حيث تسعى إيران في ذات الوقت لتأسيس قوات حشد شعبي في سوريا واليمن على غرار ما تم في العراق من أجل التحكم في مفاصل الأمن الإقليمي عموماً.

5. **تنويع الشراكات الدولية لدول مجلس التعاون:** وتلك الشراكات لن تكون بديلاً عن الشراكة مع الولايات المتحدة ولكنها أضحت ضرورة، وذلك على أكثر من محور سواء داخل المنظومة الغربية ذاتها، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى تصريح رئيسة الوزراء البريطانية تريزا ماي خلال مشاركتها لأول مرة في قمة دول مجلس التعاون التي عقدت في مملكة البحرين في ديسمبر 2016م بالقول

1 إيران تنفق على الإعلام الأمريكي قرابة 950 مليون دولار سنوياً لتحسين صورتها وتشويه صورة دول الخليج. (15 سبتمبر، 2016). تم الاسترداد من مجلة المجلة:

<http://arb.majalla.com/2016/09/>

2 وزير الإعلام البحريني: 40 قناة تدعمها إيران استهدفت أمننا. (16 مايو، 2016). تم الاسترداد من صحيفة الشرق الأوسط:

<http://aawsat.com/home/article/644461>

"نريد شراكة حقيقية مع دول الخليج وندرك مخاوفها من إيران"¹، أو خارج المنظومة الغربية ومنها الدول الآسيوية المحورية مثل الهند وباكستان، الجدير بالذكر أن معدل التبادل التجاري بين الهند ودول مجلس التعاون قد تجاوز 100 مليار دولار خلال عام 2016م، كما يعمل بدول المجلس 7 ملايين نسمة من أبناء الهند تبلغ تحويلاتهم السنوية 40 مليار دولار وتمثل مصدراً مهماً من مصادر الدخل القومي للهند².

6. إعادة إثارة قضية الملف النووي مع الإدارة الأمريكية الجديدة ليس من منظور الإبقاء على الاتفاق أو إلغاؤه لأنه من الخطأ اختزال مخاطر إيران في الاتفاق النووي، فدول مجلس التعاون لم تعترض على الاتفاق في حد ذاته حيث طالبت غير ذي مرة بإيجاد حلول سلمية للملف النووي الإيراني، إلا أن مخاوف دول المجلس تتمثل في وجود ثغرات في الاتفاق ذاته- أكدت بعض الوثائق المسربة- بما قد يتيح لإيران تجاوز العتبة النووية قبل انتهاء مدة الاتفاق، فضلاً عن أن الاتفاق النووي يعد المظلة التي تتحرك من خلالها إيران على المستويين الإقليمي والعالمي من أجل تنفيذ سياساتها التي تمثل تهديداً للأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي على حد سواء.

7. أهمية استمرار الدور الخليجي تجاه إدارة الأزمات الإقليمية الراهنة " سوريا -اليمن-العراق-لبنان"، حيث تستمد إيران نفوذها من استمرار تلك الأزمات لمحاولة إبقاء المحيط الإقليمي لدول مجلس التعاون في حالة من عدم الاستقرار بهدف استنزاف قدراتها ومواردها الأمنية والدفاعية، وبالتالي يتعين على دول المجلس الاستمرار في التصدي للنفوذ الإيراني في تلك الملفات باستخدام أنواع القوة كافة سواء الصلبة أو الناعمة، حيث أن الهدف ليس مواجهة السياسات الإيرانية فحسب، وإنما العمل على إقناع الإدارة الأمريكية الجديدة بأن دول مجلس التعاون هي الشريك الذي يجب الوثوق به إقليمياً انطلاقاً من السياسات الخليجية التي تتسم بالتوازن والاعتدال وهو ما أكدته الحقب التاريخية المختلفة والتي شهدت العديد من الأزمات الإقليمية.

ويمكن التعرف إلى توجهات محددة للسياسة الأمريكية تجاه الأزمات الإقليمية عامة ومنطقة الخليج العربي على نحو خاص من خلال عدة مؤشرات إيجابية يمكن البناء عليها ضمن سياق العلاقات الخليجية-الأمريكية، وهي:

1. قناعة الرئيس ترامب بأهمية بقاء الدولة الوطنية الموحدة كحائط صد ضد التهديدات الراهنة، ففي تصريحات سابقة قال ترامب أن "الفوضى الحالية في الشرق الأوسط سببها الإطاحة بالنظم السياسية".

1 ماي: نريد شراكة حقيقية مع دول الخليج وندرك مخاوفها من إيران. (6 ديسمبر، 2016). تم الاسترداد من صحيفة الشرق الأوسط:

<http://aawsat.com/home/article/800461>

2 العلاقات الهندية الخليجية: فرص وتحديات. (12 مارس، 2017). تم الاسترداد من صحيفة أخبار الخليج:

<http://www.akhbar-alkhaleej.com/14233/article/66874.html>

2. في ظل استمرار ظاهرة الإرهاب وهي الآفة التي لا ترتبط بدين ما أو بمنطقة جغرافية محددة حيث تحولت من الجغرافيا إلى الفكر، فإن هناك حاجة للتعاون بين الولايات المتحدة والدول العربية عموماً ومن بينها دول مجلس التعاون والتي أضحت لديها خبرة متميزة في التصدي لتلك الآفة، مما حدا بوكالة الاستخبارات الأمريكية منح ميدالية جورج تينيت للعمل الاستخباراتي الأكثر تميزاً لولي العهد السعودي وزير الداخلية السابق الأمير محمد بن نايف، حيث أحبطت المملكة تنفيذ 262 عملية إرهابية داخل أراضيها، فضلاً عن إحباط تنفيذ 12 عملية إرهابية في دول أخرى¹.

3. مع التسليم بأن هناك استراتيجية دفاعية جديدة للولايات المتحدة تقوم على الحد من التدخل المباشر في الأزمات الإقليمية وإيلاء الصين اهتماماً أكبر على حساب منطقة الشرق الأوسط فإن ذلك لا يعني تخليها بشكل كلي عن ضمان الأمن الإقليمي سواء بحماية الممرات البحرية التي تمر من خلالها الصادرات النفطية لشركائها الأوروبيين، فضلاً عن ضمان أمن إسرائيل.

4. وجود تحركات في مجلس الشيوخ الأمريكي لتعديل قانون العدالة ضد أعمال الإرهاب "جاستا"، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى إعلان عضوين في مجلس الشيوخ الأمريكي وهما جون ماكين وليندسي جراهام في ديسمبر 2016م أنهما سوف يتقدمان بمشروع قانون لتعديل "جاستا" بهدف تضيق نطاق الدعاوى القضائية المحتملة ضد حكومات أجنبية بحيث يحصر الدعاوى القضائية ضد الحكومات التي تتعامل عن عمد مع منظمة إرهابية وفي تبريره لذلك التعديل قال ليندسي جراهام "أن الهدف هو حماية علاقة الولايات المتحدة مع حلفائها".

5. التفهم الأمريكي للتهديدات التي تواجه دول مجلس التعاون عموماً والمملكة العربية السعودية على نحو خاص وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى إشادة نائب المتحدث الرسمي للخارجية الأمريكية مارك تونر بالعلاقات السعودية- الأمريكية في مجال الصناعات الحربية، وأضاف القول "إن السعودية لم تبحث عن الدخول في حرب اليمن بل وجدت ذاتها في الواجهة للدفاع عن أراضيها وهذا حق مشروع ونحن نتفهم ذلك"² من ناحية أخرى فقد أبدت بعض دول مجلس التعاون تأييد المقترح الأمريكي بإقامة منطقة آمنة في سوريا كإجراء لتمكين اللاجئين المدنيين السوريين من العودة إلى سوريا انتظاراً لتسوية عادلة، فضلاً عن الزيارة التي قام بها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان للولايات المتحدة في 14 مارس 2017م والتقى خلالها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وفي هذا السياق

1 الضربات الاستباقية أحبطت 262 عملية إرهابية في المملكة والعالم. (2 يناير، 2017). تم الاسترداد من صحيفة عكاظ:

<http://okaz.com.sa/article/1036349/>

2 واشنطن: السعودية اضطرت للحرب في اليمن للدفاع عن أراضيها. (10 ديسمبر، 2016). تم الاسترداد من صحيفة الشرق الأوسط:

<http://aawsat.com/home/article/803426>

أشارت المصادر إلى اتفاق البلدين على مواجهة أنشطة إيران التي تزعزع استقرار المنطقة، بالإضافة إلى الاتفاق على تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية من خلال برنامج طموح يتضمن مبادرات فريدة في مجال الطاقة والصناعة والبنية التحتية والتكنولوجيا بقيمة 200 مليار دولار¹ بالإضافة إلى القمة التاريخية التي عقدها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلال زيارته التاريخية للمملكة العربية السعودية في 20 مايو 2017م ولقائه خادم الحرمين الشريفين العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز وقد توجت تلك الزيارة بتوقيع "الرؤية الاستراتيجية" للعلاقات بين الجانبين وتوقيع اتفاقيات قيمتها 280 مليار دولار وتضمنت تطوير القوات السعودية وتصنيع طائرات بلاك هوك وتوفير مئات الآلاف من فرص العمل في الدولتين، كما أكد وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون أن "الولايات المتحدة سوف تتعاون مع السعودية لمواجهة تهديدات إيران"، ومن ناحية أخرى أشار بعض المحللين إلى أن اتفاقية توطين الأسلحة التي أبرمتها المملكة مع الولايات المتحدة سوف توفر 50% من مشتريات الأسلحة في عام 2030م، من ناحية أخرى سوف تصبح السعودية مركز التنمية الصناعية في الشرق الأوسط، وقد تلى تلك القمة قمة أخرى بين الرئيس ترامب والدول العربية والإسلامية في الرياض والتي أسست لبداية حقبة جديدة في العلاقات الأمريكية العربية والإسلامية عموماً²، ولاشك أن تلك القمة تعد منعطفاً تاريخياً مهماً بالنظر إلى ثقل المملكة العربية السعودية العربي والإسلامي، كما أنها تنهي فرضية الانسحاب الأمريكي من المنطقة وفقاً لما أكده أحد المسؤولين الأمريكيين والدبلوماسي السابق إليوت إبرامز في تصريحات لصحيفة الحياة في 18 مايو 2017م³.

ما أشارت إليه بعض المصادر من أن إدارة الرئيس ترامب تدرس ما يطلق عليه "استراتيجية طلاق إقليم مع طهران" ضمن استراتيجية أمريكية شاملة للقضايا الإقليمية تتعامل بالدرجة الأولى مع تنظيم داعش وتستهدف الحد من نفوذ إيران الإقليمي، بالإضافة إلى وجود توجه لدى الإدارة الأمريكية الجديدة لوضع الحرس الثوري الإيراني على لائحة الإرهاب.

1 200 مليار دولار استثمارات سعودية أمريكية جديدة في مجال الطاقة والصناعة والتكنولوجيا. (15 مارس، 2017). تم الاسترداد من موقع إخباري:

<http://www.abmisr.com/200/>

2 قمة تاريخية تعمق شراكة المستقبل. (21 مايو، 2017). تم الاسترداد من صحيفة الشرق الأوسط:

<http://aawsat.com/home/article/931316/>

3 أليوت إبرامز: زيارة ترامب السعودية تنهي فرضية الانسحاب الأمريكي من المنطقة. (18 مايو، 2017). تم الاسترداد من صحيفة الحياة:

<http://www.alhayat.com/Articles/21920590>

6. تأكيد المسؤولين الأمريكيين على أهمية الشراكة مع البحرين ودول الخليج العربي وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى حوار السفير الأمريكي في البحرين وويليام روبوك مع صحيفة أخبار الخليج البحرينية وتأكيد القبول "شراكتنا الاستراتيجية مع البحرين ستصبح أكثر قوة"¹.

خامساً: نتائج الدراسة

1. ستظل الولايات هي الدولة الأقوى في العالم سواء من حيث الناتج المحلي الإجمالي، والذي يبلغ حوالي 18 تريليون دولار، في مقابل الصين 11 مليار، وروسيا 1,3 مليار، بالإضافة إلى ما تمتلكه الولايات المتحدة من قوات برية وبحرية هائلة تنتشر حول العالم بشكل لا يقارن مع أي دولة أخرى، فضلاً عن إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب زيادة الميزانية العسكرية بنحو 54 مليار دولار أي بنسبة 10% من الميزانية العسكرية الأمريكية².

2. من الخطأ تحليل سياسات دول مجلس التعاون تجاه الولايات المتحدة بمعزل عن الواقع الإقليمي وكذلك موازين القوى الدولية، فعلى سبيل المثال إن فكرة التصادم بين الولايات المتحدة وروسيا لا تبدو أمراً وارداً بل على العكس فإن ربما يكون هناك تقاسماً للنفوذ الإقليمي بين الجانبين، كما أنه لا يمكن لأي من الدولتين أن يضحى بمصالحه لدى الطرف الآخر من أجل إيران.

3. إذا كان الأمن الإقليمي هو حاصل جمع وحدات وهي الدول فإنه بقدر ما تكون قوة تلك الدول بقدر ما تكون قوة الأمن الإقليمي، ومن ثم فإن قدرة دول مجلس التعاون على الحفاظ على مصالحها سواء مع الولايات المتحدة أو مع غيرها من القوى الكبرى في العالم تظل مرتبطة بمدى قوة الدول ذاتها فرادى وجماعة في الوقت ذاته.

4. توجد كافة مقومات القوة لدى دول مجلس التعاون ولكن تحتاج لترجمتها في شكل جماعي موحد له ثقل وتأثير سواء على مستوى مجلس التعاون من خلال العمل على تنفيذ مقترح الاتحاد الخليجي أو على الأقل الجوانب الدفاعية منه، أو على المستوى العربي من خلال تفعيل المقترح المصري بإنشاء قوة عربية مشتركة للتصدي للتهديدات التي تواجه الأمن القومي العربي، أو على المستوى الإسلامي الأكبر "مقترح التحالف العسكري الإسلامي" الذي اقترحتة المملكة العربية السعودية، حيث أن المشكلة التي

1 السفير الأمريكي في البحرين: شراكتنا الاستراتيجية مع البحرين ستصبح أكثر قوة. (20 إبريل، 2017). تم الاسترداد من صحيفة أخبار الخليج البحرينية:

<http://www.akhbar-alkhaleej.com/14272/article/72431.html>

2 دونالد ترامب يتعهد بزيادة تاريخية في ميزانية الدفاع. (27 فبراير، 2017). تم الاسترداد من موقع بي بي سي العربية:

<http://www.bbc.com/arabic/world-39101881>

تواجه النظام الإقليمي العربي الراهن عموماً تتمثل في عدم قدرته على التصدي للتحديات الأمنية الراهنة ومن ثم اللجوء إلى مجلس الأمن وتدويل الأزمات الإقليمية.

5. في ظل التحولات الإقليمية والعالمية الراهنة فإن دول مجلس التعاون تظل بحاجة إلى إعادة تعريف مصالحها الاستراتيجية والتحديات التي تواجهها ربما من خلال إصدار مفهوم استراتيجي على غرار ذلك الذي يصدره حلف شمال الأطلسي "الناتو" كل عشر سنوات وهو يتكامل مع الميثاق المنشئ للحلف ولا يتعارض معه ويمكن لدول مجلس التعاون إصدار ميثاق استراتيجي خليجي مماثل.

6. على الرغم من التباينات في وجهات النظر بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون تجاه بعض القضايا الإقليمية فإن ذلك لن يصل إلى حد التصادم وخاصة في ضوء نتائج الزيارة التاريخية التي أجراها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للمملكة العربية السعودية في 21 مايو 2017 كأول زيارة خارجية له منذ توليه مقاليد الحكم.

النفط في معادلة العلاقات الأمريكية الخليجية:

هل يمكن للولايات المتحدة الأمريكية الاستغناء عن نفط الخليج العربي؟

د. خديجة عرفة¹

ملخص:

شكلت المحاولات الأمريكية لتحقيق الاستقلالية في مجال الطاقة، وتحديدًا الاستغناء عن نفط الخليج، استراتيجية دائمة منذ سبعينيات القرن العشرين، وهناك محاولات عدة بذلت في هذا الشأن بعضها نجح جزئياً والبعض الآخر لم يكتب له النجاح وفي كلتا الحالتين يتم الترويج وطرح الفكرة وتضخيم بعض تلك الأفكار بصورة أكبر من حجمها الفعلي.

وفي إطار المحاولات الأمريكية لتحقيق الاستقلالية في مجال الطاقة يمكن تفهم الحديث مؤخراً عن ثورة في مجال النفط الصخري. ورغم أن هذا الحديث ليس جديداً إلا أنه في ظل وجود إدارة أمريكية جديدة في البيت الأبيض يصبح من المهم دراسة هذا الأمر بهدف الإجابة على تساؤلين: الأول هل بمقدور الولايات المتحدة الأمريكية الاستغناء عن نفط الخليج؟ والتساؤل الثاني: أين موقع النفط ضمن العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربي؟

وقد خلصت الدراسة إلى أنه رغم نجاح الولايات المتحدة في تحقيق بعض الاستقلال النسبي للطاقة في بعض الفترات حديثاً فإن ذلك لا يعني الاستغناء عن نفط منطقة الخليج العربي حيث لا تزال المنطقة هي المصدر الرئيسي لإمدادات النفط للولايات المتحدة. كما أن هناك ضبابية بالغة تكتنف مسألة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة ولا توجد توقعات يقينية بأن الولايات المتحدة سوف تنجح بالفعل في الاعتماد على ذلك النفط بشكل كلي بدلاً عن نفط دول الخليج العربية. فكافة التحليلات تؤكد أن النفط عموماً ونفط الخليج تحديداً لم يفقد أهميته خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

ورغم الخسائر التي تكبدتها ميزانيات دول المنطقة من جراء الانخفاض في سعر النفط خلال السنوات الأخيرة، إلا أن هذه التداعيات ستكون قاصرة على المدى القصير فحسب، وسيتمكن النفط من استعادة مكانته في المدى المتوسط والطويل. وهو ما تؤكد خبره القرن العشرين وكذلك الدراسات التي تمت الإشارة إليها والخاصة بأن أسعار النفط في المدى الطويل تكون موجهة بالأساس بعوامل العرض والطلب ويكون تأثير العوامل السياسية والاعتبارات الاستراتيجية أقل بكثير، عكس الوضع في الأمد القصير حيث يكون للاعتبارات السياسية التأثير الأكبر على أسعار النفط وليس العرض والطلب.

1 باحثة في العلاقات الدولية.

وبغض النظر عن مدى نجاح الولايات المتحدة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من النفط من عدمه، فإن المخاطر الأخرى التي تواجه قطاع النفط سواء حالة عدم الاستقرار الإقليمي أو انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية يقرع جرس الإنذار لدول الخليج من أجل تنويع مصادر الدخل بعيداً عن الاعتماد على النفط كمصدر وحيد لذلك الدخل، ولعل إعلان المملكة العربية السعودية رؤية 2030 يعد بداية مهمة في هذا الشأن.

وأخيراً ينبغي التأكيد على محورية دول الخليج ليس فقط في توفير إمدادات الطاقة ولكن تحقيق الاستقرار في سوق الطاقة العالمي. محورية هذا الدور وفعاليته خلال السنوات الماضية تؤكد صعوبة الاستغناء عن نفط المنطقة؛ فتحقيق استقرار سوق الطاقة العالمي وتوازنه أكثر أهمية من اختزال الأمر في الأسعار المرتفعة أو المنخفضة للنفط.

مقدمة:

شغل نفط الخليج العربي حيزاً مهماً في تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حتى قبل انتخابه رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية وربما حتى قبل ذلك، من ناحية أخرى نشر البيت الأبيض في العشرين من يناير 2017م عبر موقعه الإلكتروني تصريحاً للرئيس الأمريكي الجديد تعهد فيه بالكشف عن خطته للاستغناء عن نفط منظمة أوبك¹.

وبغض النظر عن طبيعة تلك التصريحات وسياقاتها المختلفة والتي ارتبط بعضها بفترة الحملات الانتخابية والتي عادة ما تتطلب قضايا تستقطب اهتمام الناخبين فإنها أيضاً تعكس محاولات الولايات المتحدة تحقيق الاكتفاء الذاتي من النفط، حيث إنها ليست المرة الأولى التي تثار فيها مثل تلك القضية، إلا أن طرح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يأتي في سياق تغيرات عديدة في سوق الطاقة العالمي ترتبط بالتراجع في أسعار النفط، والاكتشافات المتعلقة بالوقود الصخري وما سوف يرتبه ذلك من تداعيات على تنافسية نفط الخليج العربي.

وتستهدف هذه الدراسة الإجابة عن تساؤلين أساسيين هما: هل بمقدور الولايات المتحدة الأمريكية الاستغناء عن نفط الخليج؟ والتساؤل الثاني: أين موقع النفط ضمن العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة ودول الخليج؟ وقبل مناقشة هذين الأمرين يتعين التعرف أولاً على ملامح إنتاج واستهلاك الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية.

1 محمد عبد الخالق، "ترامب يتعهد بالاستغناء عن نفط أوبك ومنطقة الخليج"، iforex، 23/1/2017

<https://www.iforex.ae/news/%-24015>

أولاً: أمن الطاقة الأمريكي: حقائق أساسية

تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة حتى عام 1949م، ومنذ ذلك التاريخ لجأت الولايات المتحدة إلى الاستيراد من الخارج لتأمين احتياجات الداخل من مصادر الطاقة. وبشكل عام، طيلة القرن العشرين شكلت قضية تأمين الدخول لمصادر الطاقة، وخاصة النفط، إحدى ركائز الأمن القومي الأمريكي وإن اختلفت الأدوات ومحددات السياسة الخارجية الأمريكية في هذا الشأن.

وتتركز الاستراتيجية الأمريكية لأمن الطاقة على "أمن العرض" استناداً إلى شقين أحدهما داخلي والآخر خارجي. فعلى المستوى الداخلي ركزت الولايات المتحدة على عدة أمور أهمها بناء مخزون استراتيجي يمكن الاعتماد عليه في أوقات الأزمات، والاستثمار في الطاقة النظيفة. وعلى المستوى الخارجي يستند الاقتراب الأمريكي إلى عدة مبادئ هي ضمان الاستقرار في الدول الرئيسية المنتجة للنفط، وتقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط، وتنويع الواردات.

هذا وقد بلغ الإنتاج الأمريكي من النفط الخام في عام 2016م، 8,87 مليون برميل يومياً ورغم تراجع الإنتاج مقارنة بالعام السابق مباشرة حيث بلغ 9,4 مليون برميل يومياً فقد ظل الأعلى مقارنة بالسنوات الأسبق حيث بلغ الإنتاج الأمريكي من النفط الخام 5,6 مليون برميل يومياً وذلك عام 2011م¹. وفيما يتعلق بالاستهلاك ففي عام 2015م بلغ الاستهلاك الأمريكي من النفط 19,4 مليون برميل يومياً².

وقد لجأت الولايات المتحدة إلى الاستيراد من الخارج لسد تلك الفجوة، حيث بلغت الواردات الأمريكية من النفط 10,06 مليون برميل يومياً (2016م) وهو ما مثل تقريباً نصف الاستهلاك الأمريكي (51,8%). ويلاحظ تراجع الواردات الأمريكية من النفط حيث بلغت 11,4 مليون برميل يومياً في عام 2011م ثم أخذت تنخفض سنوياً لتصل إلى 9,4 مليون برميل عام 2015م قبل أن تزيد مرة ثانية في العام التالي³.

ووفقاً لإحصاءات عام 2016م استوردت الولايات المتحدة من أربع دول خليجية (المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر) 1,34 مليون برميل نفط يومياً وهو ما مثل 13,3% من الواردات النفطية الأمريكية، وقد كانت النسبة الأكبر من المملكة العربية السعودية حيث بلغت 1,105 مليون برميل يومياً أي 10,98% من الواردات النفطية الأمريكية.

1 0U. S Crude Oil Production, U. S. Energy Information Administration, https://www.eia.gov/dnav/pet/pet_crd_crpdn_adc_mbbldpd_a.htm

2 How much oil is consumed in the United States?, U. S. Energy Information Administration, <https://www.eia.gov/tools/faqs/faq.cfm?id=33&t=6>

3 U.S. Imports by Country of Origin, U. S. Energy Information Administration, https://www.eia.gov/dnav/pet/pet_move_impdcus_a2_nus_ep00_im0_mbbldpd_a.htm

ويلاحظ تراجع تلك النسبة ويمكن تتبع ذلك بالرجوع إلى فترة زمنية أطول، ففي عام 1980م شكلت واردات دول الخليج النفطية للولايات المتحدة 21,45% من إجمالي الواردات النفطية الأمريكية ثم أخذت تنخفض سنوياً لتصل في عام 1990م إلى 18,03% من إجمالي الواردات النفطية الأمريكية ثم زادت بشكل كبير من العام التالي (1991م) حيث بلغت 23,7% لتأخذ في الانخفاض سنوياً إلى أن بلغت عام 2000م، 16,3% من إجمالي الواردات الأمريكية مستمرة في الانخفاض حتى بلغت عام 2010م، نحو 11% من إجمالي الواردات الأمريكية لتأخذ في التزايد سنوياً لتبلغ عامي 2013م، 2014م تبعاً 16,9% ، 16,2% ثم انخفضت في العامين التاليين تبعاً 13,5%، 13,3%¹. انظر جدول رقم (1).

هذا وقد شكل النفط محوراً مهماً في العلاقات الأمريكية الخليجية، حيث تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي ما يقرب من ثلث الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط، بامتلاك خمس دول من دول مجلس التعاون الخليجي (عمان، الكويت، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة) 496,9 ألف مليون برميل وهو ما يُمثل 29,3% من الاحتياطات المؤكدة عالمياً. وذلك وفقاً لإحصاءات عام 2015م. ووفقاً لإحصاءات العام ذاته بلغ إنتاج الدول الخمس مجتمعة 21,9 مليون برميل يومياً أو ما يوازي 23,3% من الإنتاج العالمي، مع ملاحظة أن استهلاك تلك الدول لا يتجاوز 6% من الاستهلاك العالمي من النفط².

وفيما يتعلق بالغاز الطبيعي ففي نهاية عام 2015م بلغت الاحتياطات الأمريكية المؤكدة من الغاز الطبيعي 368,7 تريليون قدم مكعب، كما بلغ الإنتاج الأمريكي 767,3 بليون متر مكعب بزيادة مقارنة بعام 2014م بلغت 5,4%. وخلال السنوات العشر الأخيرة فقد زاد الإنتاج الأمريكي من الغاز الطبيعي بنسبة بلغت 50,1% حيث بلغ الإنتاج الأمريكي من الغاز الطبيعي في عام 2005م، 511,1 بليون متر مكعب³.

1 Ibid.

2 BP Statistical Review of World Energy, June 2016, 65th edition, P. 6,8,9
<https://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/energy-economics/statistical-review-2016/bp-statistical-review-of-world-energy-2016-full-report.pdf>

3 Ibid, P. 20, 22.

جدول رقم (1)

الواردات الأمريكية من نفط الخليج (1973-2016)

العام	الواردات الأمريكية من النفط الخام ومنتجاته (ألف برميل يوميا)	الواردات الأمريكية من دول الخليج النفط الخام ومنتجاته (ألف برميل يوميا)	نسبة الواردات الأمريكية من الخليج إلى إجمالي الواردات الأمريكية (%)
1973	6256	611	9.77
1974	6112	557	9.11
1975	6056	866	14.30
1976	7313	1513	20.69
1977	8807	1830	20.78
1978	8363	1599	19.12
1979	8456	1676	19.82
1980	6909	1482	21.45
1981	5996	1217	20.30
1982	5113	656	12.83
1983	5051	381	7.54
1984	5437	483	8.88
1985	5067	234	4.62
1986	6224	810	13.01
1987	6678	896	13.42
1988	7402	1194	16.13
1989	8061	1411	17.50
1990	8018	1446	18.03
1991	7627	1811	23.74
1992	7888	1778	22.54

20.67	1782	8620	1993
19.20	1727	8996	1994
17.79	1572	8835	1995
16.90	1602	9478	1996
16.39	1666	10162	1997
16.80	1799	10708	1998
16.02	1738	10852	1999
16.30	1868	11459	2000
16.55	1965	11871	2001
15.70	1810	11530	2002
16.45	2018	12264	2003
13.94	1833	13145	2004
13.14	1802	13714	2005
12.10	1659	13707	2006
12.46	1678	13468	2007
13.50	1743	12915	2008
10.57	1236	11691	2009
10.99	1296	11793	2010
12.26	1402	11436	2011
15.83	1678	10598	2012
16.91	1667	9859	2013
16.22	1499	9241	2014
13.49	1275	9449	2015
13.32	1340	10058	2016

Source: U.S. Imports by Country of Origin, U. S. Energy Information Administration,
https://www.eia.gov/dnav/pet/pet_move_impcus_a2_nus_ep00_im0_mbbldpd_a.htm

وعلى الجانب الآخر فقد بلغ الاستهلاك الأمريكي من الغاز الطبيعي في عام 2015م، 778 بليون متر مكعب، وقد زاد الاستهلاك بمعدل 3% مقارنة بالعام السابق، و 24,8% خلال السنوات العشر الأخيرة حيث بلغ الاستهلاك في عام 2005م، 623,4 بليون متر مكعب¹. أي أن الإنتاج الأمريكي من الغاز الطبيعي شكل نحو 99% من الاستهلاك وهو ما يرجع إلى الاكتشافات الأخيرة المتعلقة بالغاز الصخري كما سيتضح.

وفيما يتعلق بالواردات الأمريكية من الغاز الطبيعي فقد جاءت بالأساس من كل من كندا (74,3 بليون قدم مكعب) وذلك عام 2015م، أما فيما يتعلق بالواردات من الغاز الطبيعي المسال فقد جاءت من دول ثلاث هي ترينيداد وتوباغو (2 بليون متر مكعب)، والنرويج (0,3 بليون متر مكعب)، واليمن (0,2 بليون متر مكعب)².

وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية مخزوناً استراتيجياً نفطياً بلغ في عام 2016م، 695,1 مليون برميل³ تم تخزينه في مخازن ضخمة تحت الأرض على طول شاطئ خليج المكسيك. وقد تم تكوين ذلك المخزون على مدار عقود. وقرار سحب النفط الخام من المخزون الاستراتيجي هو قرار يتخذ من قبل الرئيس الأمريكي وفقاً لقانون الطاقة وفي حالة الطوارئ فقط. وقد تم اللجوء لهذا المخزون الاستراتيجي ثلاث مرات الأولى خلال عاصفة الصحراء في عام 1991م، والثانية بعد إعصار كاترينا في عام 2005م والثالثة عقب التحولات التي شهدتها العالم العربي عام 2011م⁴. وقد ظهرت الحاجة لبناء هذا المخزون الاستراتيجي منذ عقود عدة، ففي عام 1944م دافع وزير الداخلية الأمريكي هارولد إيكس عن أهمية وجود مخزون نفطي لوقت الضرورة، كما اقترحت لجنة سياسة المعادن التي شكلها الرئيس ترومان ضرورة بناء مخزون استراتيجي نفطي وذلك عام 1952م. أما الرئيس إيزنهاور فقد اقترح أيضاً بناء احتياطي نفطي بعد أزمة قناة السويس عام 1956م⁵. الأزمة النفطية الأولى ألقت الضوء على أهمية هذا المخزون، والرئيس فورد هو أول من وضع هذه الفكرة موضع التطبيق عندما وقع على قانون "سياسة المحافظة على الطاقة" في 22 ديسمبر 1975م، والذي دعا إلى إيجاد مخزون استراتيجي نفطي يصل إلى بليون برميل.

1 Ibid, P. 23.

2 Ibid, P. 28.

3 Stocks by Type, Petroleum and Other Liquids, U. S. Energy Information Administration
https://www.eia.gov/dnav/pet/pet_stoc_typ_d_nus_SAS_mbbl_m.htm

4 ZeroHedge, "U. S. to sell First 8 Million Barrels from Strategic Reserves", Oil Prices, Jan 9, 2017
<http://oilprice.com/Energy/Energy-General/US-To-Sell-First-8-Million-Barrels-From-Strategic-Reserves.html>

5 DOE- Fossil Energy: The Nation's Strategic Petroleum Reserve, P.1.
<http://fossil.energy.gov/programs/reserves/spr/>

وفي 21 يوليو 1977م، وصلت أول كمية من المخزون الاستراتيجي من الخام السعودي الخفيف وبلغت 412 مليون برميل، وبنهاية 1994م بلغ إجمالي ما تم شراؤه 591,7 مليون برميل من النفط الخام. لكنه بدءاً من السنة المالية 1995م أرجأت الولايات المتحدة المشتريات المباشرة من النفط الخام بهدف تكريس موارد الموازنة إلى صيانة معدات المخزون الاستراتيجي وزيادة عمر المجمع إلى الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وقد تم استئناف عملية التخزين في عام 1999م¹ ليصل المخزون الاستراتيجي في نوفمبر 2010م إلى 726 مليون برميل ويظل ثابتاً ثم تراجع في يونيو 2011م حيث بلغ 695 مليون برميل.

ثانياً: موقع النفط ضمن سياق العلاقات الاستراتيجية الخليجية- الأمريكية:

ويمكن تحليل ذلك عبر حقبة زمنية مختلفة على النحو التالي:

أ- عقيدة ترومان والدبلوماسية المرنة:

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تولي اهتماماً خاصاً بنفط الخليج العربي بعد الحرب العالمية الثانية مع تزايد الاعتماد على النفط الخارجي وتزايد المخاوف من سيطرة الاتحاد السوفيتي على منطقة الخليج، حيث سعت الولايات المتحدة إلى ضم بعض كبار الدول المنتجة للنفط في المنطقة إلى التحالف الغربي خاصة إيران والعراق والمملكة العربية السعودية. هذا التواجد جاء من خلال "مبدأ أو عقيدة ترومان" والتي أطلقها الرئيس الأمريكي هاري ترومان في عام 1947م، وذلك انطلاقاً من أن الولايات المتحدة لها مصالح سياسية وأمنية في الشرق الأوسط ويجب أن تتحمل مسؤولياتها هناك بما يحمي مصالحها بما فيها النفط². يُضاف لذلك بأن خطة مارشال ساهمت في تقوية الروابط الأمريكية بالشرق الأوسط من خلال توفير أموال لدول أوروبا الغربية لشراء النفط المعروض من قبل الشركات الأمريكية من خلال ممتلكاتها وحصصها في الشرق الأوسط³.

جاء بعد ذلك مبدأ أيزنهاور في عام 1959م والذي تضمن التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن دول الشرق الأوسط ضد التهديد السوفيتي آنذاك، وقد جاء هذا المبدأ عقب إخفاق حلف بغداد وإخفاق المشروع البريطاني في المنطقة وقيام الثورة في العراق وإعلان الوحدة بين مصر وسوريا عام 1958م⁴.

1 Ibid. P. 2.

2 سني محمد أمين، "أهمية النفط في صياغة الأمن القومي الأمريكي"، الفضاء الثقافي، 6 يونيو 2008، ص 5.

3 David S. Painter, "International Oil & National Security", DAEDALUS, Vol. 120, No, 4, Fall 1991,, pp 192-193.

4 سني محمد أمين، مرجع سابق، ص 5-6.

ب. الأزمة النفطية الأولى 1973م:

واجهت المصالح النفطية الأمريكية في المنطقة تحدياً هائلاً بالتوقف المفاجئ في إمدادات النفط من الشرق الأوسط، وذلك بعد اجتماع وزراء البترول العرب في 17 أكتوبر عام 1973م حيث تم الاتفاق على تخفيض الإنتاج الكلي للبترول العربي بنسبة 5% مع زيادة التخفيض بالنسبة ذاتها كل شهر وذلك حتى تنسحب إسرائيل إلى ما قبل خطوط يونيو 67، كما قررت ست دول بترولية رفع سعرها بنسبة 70%.

وقد استفادت الولايات المتحدة من تلك الأزمة من خلال العمل على ضمان عدم تكرارها مستقبلاً من خلال حزمة من الإجراءات من بينها سعي الولايات المتحدة لإنقاذ النظام البترولي القديم من خلال تنظيم الدول الغربية في جبهة موحدة ضد أوبك. ففي فبراير 1974م، نظمت الولايات المتحدة الأمريكية مؤتمر واشنطن للطاقة Washington Energy Conference والذي وضع الأساس لإنشاء الوكالة الدولية للطاقة، والتي هدفت إلى تخفيض اعتماد الدول الأعضاء على نفط الشرق الأوسط وتنويع مصادر الطاقة وترشيد الاستهلاك، وكذلك خلق تواجد عسكري لها في المناطق الرئيسية المنتجة للنفط من خلال استراتيجية النشر السريع للقوات كبديل للتواجد العسكري المحدود. حيث ارتكزت السياسة الأمريكية لحماية تدفق نفط الخليج في الثمانينيات على التعهد باللجوء للقوى المسلحة لحماية تدفق النفط وذلك عندما أعلن الرئيس جيمي كارتر في كلمته الشهيرة في خطاب حال الاتحاد عن "أن أي جهود من قبل قوى معارضة من أجل إعاقة تدفق النفط من الخليج العربي إلى أمريكا سوف يُنظر إليها على أنها اعتداء على المصالح الحيوية الأمريكية وسوف يتم الرد عليها بكافة الوسائل الممكنة بما فيها القوى العسكرية"¹. وكانت فترة رئاسة كارتر قد شهدت تقلبات شديدة في أسعار النفط خاصة بعد الأزمة النفطية الثانية وهو ما نُظر إليه على أنه يُشكل تهديداً للأمن القومي الأمريكي.

هذا المبدأ أُطلق عليه مبدأ أو ميثاق كارتر Carter Doctrine. وفي ذلك الوقت لم تكن الولايات المتحدة لها قوة في الخليج قادرة على تحقيق هذا الهدف مما دفع كارتر للإعلان عن تكوين قوة الانتشار السريع المشتركة The Rapid Deployment Joint Task Force، وذلك بالتزامن مع الانتشار المؤقت للأسطول البحري الأمريكي الصغير في الخليج.

كما أعطى الرئيس ريجان قوة دفع جديدة لميثاق كارتر، ففي 1 يناير 1983م، قام ريجان بتطوير قوات النشر المشتركة السريعة إلى مستوى رئاسة إقليمية واسعة النطاق تمثلت في القيادة الوسطى الأمريكية The U. S. Central Command كما أُضيف إليها مهمة حماية تدفق النفط من الخليج إلى الأسواق الغربية².

وقد فُعل هذا الميثاق في أكثر من مناسبة كان أبرزها الحرب الإيرانية العراقية 1980-1988، عندما قامت الولايات المتحدة برفع أعلامها على ناقلات النفط الكويتية لحمايتها من الاستهداف الإيراني³.

1 Michael T. Klare, "The Futile Pursuit of Energy Security by Military Force", *The Brown Journal of World Affairs*, Spring-Summer 2007. Issue no.2, p. 139.

2 Ibid, p. 144.

3 سني محمد أمين، مرجع سابق، ص 6.

ج. الغزو العراقي للكويت عام 1990م:

دفعت الأحداث التي شهدتها منطقة الخليج العربي خلال العقود الأخيرة الولايات المتحدة إلى إحداث تغييرات في استراتيجيتها العسكرية في المنطقة، المرة الأولى كانت عندما غزا العراق الكويت عام 1990م والثانية بعد عام 2003م عندما تم غزو العراق.

ففي لقاء عُقد في كامب ديفيد في 3 أغسطس 1990م أمر الرئيس الأمريكي السابق بوش الأب وزارة الدفاع بأن تبدأ في وضع خطط للتحرك العسكري من أجل الدفاع عن حقول النفط في المملكة العربية السعودية، وبعد ذلك بثلاثة أيام صرح وزير الدفاع الأمريكي ديك تشيني آنذاك بالبدء في نشر القوات الأمريكية في المملكة، وفي 8 أغسطس 1990م أعلن الرئيس الأمريكي بوش إرسال قوات مسلحة إلى الخليج¹ وعلى الرغم من التصريحات الأمريكية التي حاولت الربط بين التدخل الأمريكي وحماية النفط فإن الأمر يتجاوز ذلك بكثير حيث إن استيلاء العراق على نفط الكويت وخططه للاستيلاء على نفط المملكة العربية السعودية أمر من شأنه الإخلال الخطير بتوازن القوى الإقليمي وهو ما يعني تهديد المصالح الإقليمية والعالمية على حد سواء.

ثالثاً: هل يمكن للولايات المتحدة الأمريكية الاستغناء عن نفط الخليج العربي؟

بالنظر إلى سوق الطاقة العالمي نجد أن خريطة توزيع مصادر الطاقة عالمياً تُشير إلى أن النسبة الأكبر من مصادر الطاقة تتركز في عدد محدود من الدول في الخليج وآسيا الوسطى وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وروسيا، بينما لا يكفي الإنتاج المحلي الاستهلاك في العدد الأكبر من دول العالم، وهو ما يجعل قضية الطاقة محورياً مهماً في التجارة العالمية، لكن الأهم هو وجود خلل بين هيكل وبنية النظام الدولي وتوزيع مصادر الطاقة. فالدول الكبرى والمهيمنة في النظام الدولي - باستثناء روسيا - تعاني من نقص في هذا المورد الاستراتيجي، ما يجعلها تعتمد على الخارج للإيفاء بمتطلبات الاستهلاك المحلي، ولأهمية توافر مصادر الطاقة الكافية والأمنة حتى لا يؤثر ذلك على وضع التنمية الداخلية بها، احتلت قضية تأمين مصادر الطاقة أولوية مهمة في السياسة الخارجية لتلك الدول. ومن ناحية ثانية، نجد أن أسعار النفط تتأثر بالعوامل السياسية والصراعات والحروب وحتى الإشاعات، وفي بعض الأحيان يكون تأثيرها أكبر من تأثير قوى السوق وعوامل العرض والطلب. وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه الدراسات بشأن العوامل المؤثرة على أسعار النفط، حيث تُشير إحدى الدراسات إلى أنه يجب التمييز بين المديين القصير والطويل في هذا الشأن. ففي المدى الطويل تكون أسعار النفط موجهة بالأساس بعوامل العرض والطلب ويكون تأثير العوامل السياسية والاعتبارات الاستراتيجية أقل بكثير، عكس الوضع في الأمد القصير حيث يكون للاعتبارات السياسية التأثير الأكبر على أسعار النفط وليس العرض والطلب².

1 Ibid, p. 144.

2 Shibley Telhami and Fiona Hill, "Does Saudi Arabia Still matter? Differing Perspectives on the Kingdom and its Oil", *Foreign Affairs*, Vol.81, No.6, June 2002, P. 168.

وإذا نظرنا إلى التوقعات الأمريكية السابقة، ففي عام 1885م تنبأ المسح الجيولوجي الأمريكي بقرب نفاد النفط في كاليفورنيا، وفي عام 1914م تنبأ مكتب التعدين الأمريكي بأن الإنتاج المحلي من النفط سيكون كافياً لمدة 10 سنوات فقط وهو ما لم يحدث¹. وفي تقرير لنادي روما صدر في عام 1972م بعنوان "حدود النمو أشار التقرير إلى أن المتبقي من النفط في العالم هو 550 بليون برميل وهو ما سينفذ بحلول عام 1990م. لكن الواقع يُشير إلى أن العالم استهلك 600 بليون برميل من النفط خلال الفترة من 1970-1990 وما زال هناك أكثر من تريليون برميل من الاحتياطات المؤكدة².

والأمر ذاته يتعلق بالتوقعات المتفائلة ومن ذلك التوقعات الخاصة باستخدام الإيثانول وما طرحته الولايات المتحدة من أن الاعتماد على الوقود البيولوجي سيشكل مشروعها الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين، ثم توقف الحديث عن هذا الأمر، كما سيتضح.

1. المحاولات الأمريكية لتحقيق الاستقلالية في مجال الطاقة:

يُقصد بالاستقلالية في مجال الطاقة وفقاً للمفهوم الأمريكي تحقيق الاكتفاء الذاتي وما يترتب على ذلك من تقليل الاعتماد على النفط الخارجي، وتحديدًا نفط الخليج وهو أمر يُطرح في الخطاب الرسمي الأمريكي منذ الأزمة النفطية الأولى 1973م. وخلال العقود الأخيرة ركزت كافة المبادرات الرئاسية على موضوع استقلالية الطاقة، فخلال الحظر النفطي العربي عام 1973م، طرح الرئيس ريتشارد نيكسون مشروع الاستقلالية مؤكداً أنه خلال الثلث الأخير من القرن العشرين فإن "استقلاليتنا سوف تعتمد على الإبقاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة". أما الرئيس فورد فقد قدم التاريخ إلى عام 1985م وذلك حين وقع قانون سياسة والحفاظ على الطاقة في عام 1975م³.

وفي عام 1977م، أعلن الرئيس جيمي كارتر أن قضية استقلالية الطاقة هي قضية حيوية للأمن القومي الأمريكي مثلها مثل الحرب، وفي أغسطس من العام ذاته وقع قانون لإنشاء وزارة الطاقة الأمريكية لإدارة أزمات الطاقة. ومع قيام الثورة الإيرانية وتضاعف أسعار النفط، فقد اقترح كارتر خطة للطاقة بـ 142 بليون دولار يمكنها أن تحقق استقلالية الطاقة بحلول 1990م⁴. وتقوم الخطة على التقشف في استهلاك الطاقة بما يؤدي إلى انخفاض معدل النمو السنوي في الطلب الأمريكي على الطاقة ليصبح أقل من 2%، إضافة إلى

1 Amy Myers Jaffel & Robert A. Manning, The Shocks of a World of Cheap Oil, *Foreign Affairs*, Vol.79, No.1, Jan-Feb. 2000, P. 18.

2 Ibid, P. 17.

3 Thomas D. Kraemer, "Addicted to Oil, Strategic Implications of American Oil Policy", May 2006, p. 1. www.strategicstudiesinstitute.army.mil

4 Ibid, P. 1.

تخفيض كم النفط الذي تستورده الولايات المتحدة من الخارج ليصبح 6 ملايين برميل يومياً بحلول 1985م بعد أن كان 16 مليون برميل يومياً في عام 1977م، وكذلك تقليل استهلاك البنزين خلال ذات الفترة بمعدل 10%، مع الاحتفاظ بمخزون استراتيجي من النفط يصل لمليون برميل¹.

وفي عام 1991م أعلن الرئيس بوش الأب عن استراتيجية قومية للطاقة تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط الخارجي. وفي عام 1992م اقترح الرئيس كلينتون فرض ضريبة مرتفعة على النفط الخام لتقليل الاعتماد على النفط الخارجي، وفي العام التالي أطلق شراكة بقيمة بليون دولار بين أكبر ثلاث شركات سيارات بهدف إنتاج جيل جديد من المركبات بحلول عام 2004م يتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة بمعدل 3 مرات أعلى مقارنة بالسيارات العادية².

كما ركز الرئيس بوش الابن على ضرورة تقليل الاعتماد على النفط المستورد من الخارج، فخلال خطابه لحال الاتحاد لعام 2003م، دعا إلى تطوير استقلالية الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية كما قدم مقترحاً بقيمة 1,2 لتطوير المركبات التي تعمل بالهيدروجين أطلق عليه سيارة الحرية Freedom CAR. وفي خطابه لحال الاتحاد لعام 2006م أعلن أنه سيتم إحلال 75% من الواردات من النفط من الشرق الأوسط بحلول 2025م لإنهاء "إدمان النفط" داخل الولايات المتحدة الأمريكية دون تقليل الاستهلاك³. حيث قال "أمريكا عطشى للنفط، الذي يتم استيراده من أماكن غير مستقرة في العالم وأنه حان الوقت للولايات المتحدة الأمريكية للتحرك بعيداً عن اقتصاد قائم على البترول ونجعل اعتمادنا على نفط الشرق الأوسط جزءاً من الماضي وأن يتم إحلال 75% من وارداتنا من الشرق الأوسط بحلول 2025م، وأن أفضل وسيلة لإنهاء هذا العطش هي التكنولوجيا"⁴. وارتبط بذلك تركيز إدارته على تطوير البدائل البيولوجية للطاقة وتوجيه استثمارات ضخمة لهذا المشروع كمسروع قومي للولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين. كما سيتضح.

وبذلك فحديث الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن استقلالية الطاقة واستغناء الولايات المتحدة الأمريكية عن نفط الخليج ليس بالأمر الجديد وإنما هو امتداد لخطط أمريكية سابقة.

1 صفاء جمال الدين، "أزمة الطاقة وسياسات الدول الصناعية الغربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد الأول، 1982.

2 Thomas D. Kraemer, Op. Cit. p. 2.

3 Jan H. Kalicki, "RX for Oil Addiction: The Middle East and Energy Security", Middle East Policy, Vol. XIV, No. 1, Spring 2007, P. 78.

4 The National Security Strategy of the United States of America, the White House, Washington, March 2006, P. 32.

2. التنوع وتطوير بدائل للنفط:

إدارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون أول من طرحت استراتيجية التنوع وذلك بهدف تبرير التواجد الأمريكي في منطقة بحر قزوين، حيث أشار كلينتون في أواخر التسعينيات إلى أن منطقة بحر قزوين يمكن أن تصبح مصدراً أساسياً للنفط للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. لذا وافقت إدارة كلينتون على المساعدة في تشييد خط أنابيب نفط جديد من أذربيجان إلى تركيا عبر جورجيا بعيداً عن روسيا. كما أنه بدءاً من عام 1997م بدأت المساعدات العسكرية الأمريكية تتدفق على دول المنطقة، كما بدأت الفرق الأمريكية في سلسلة من التدريبات العسكرية المشتركة مع القوات من تلك المنطقة¹. وهذه الروابط ساعدت فيما بعد أثناء عملية غزو أفغانستان بعد أحداث 11 سبتمبر عام 2001.

وفي اجتماع بالبيت الأبيض في عام 1997م مع حيدر علفيف الذي أصبح بعد ذلك رئيساً لأذربيجان، قال كلينتون " إنه في عالم يزداد فيه الطلب على الطاقة، فإن دولتنا لا يمكنها الاعتماد على منطقة واحدة لتوفير احتياجاتها من الطاقة... ومن خلال تسهيل صادرات أذربيجان من النفط فنحن لن نساعد أذربيجان لكي تزدهر فحسب بل نحن أيضاً نساعد على المساهمة في تنويع مصادر الطاقة وتقوية أمن بلدنا"².

هذا الأمر تم تأكيده من خلال الاستراتيجية الأمريكية للطاقة التي وضعها الرئيس بوش الابن في 17 مايو 2001م. حيث ركزت إدارة بوش الابن على تقوية الروابط بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأساسية المنتجة للنفط في المناطق المختلفة وشملت دول بحر قزوين، وغربي أفريقيا، وهو ما صاحبه تواجد عسكري أمريكي متزايد في بعض تلك المناطق.

التنوع وفقاً للمفهوم الأمريكي لم يقتصر على تنويع الموردين فحسب بل شمل أيضاً تطوير بدائل لنفط الخليج وهو أمر سعت الولايات المتحدة لتحقيقه منذ الأزمة النفطية الأولى من خلال الاستثمار في تطوير بدائل للنفط. وفي الواقع فالحديث عن بدائل النفط هو جزء من جدل داخل الولايات المتحدة الأمريكية بين الواقعيين والمثاليين، الواقعيون يدافعون عن النفط ولا يثقون في إمكانية الاعتماد على أي من البدائل الأخرى لتحل محل النفط وإن البدائل المطروحة كافة تعتمد على النفط بشكل أو بآخر، إضافة إلى أن كل من تلك البدائل يأتي ومعه مشاكله. على الجانب الآخر، فإن المثاليين يدافعون عن ضرورة البحث عن مصادر بديلة للنفط، نظراً لأن النفط سيكون أحد مصادر الحروب والصراعات القادمة وذلك في ضوء تعطش الاقتصادات الآخذة في النمو إلى النفط وسعيها إلى تأمين احتياجاتها عبر التنافس على النفط³.

1 Michael T. Klare, Op. Cit., p.146.

2 Ibid, p. 146.

3 Dick Luger, "U. S. Energy Security: A New Realism", **The Brookings Institution**, Washington DC, March, 2006.

وفي إطار المحاولات الأمريكية لتطوير بدائل للنفط، بدأ الترويج للإيثانول كنوع وقود منتج محلياً حيث أعلنت الولايات المتحدة في ذلك الوقت أن الاعتماد على البدائل البيولوجية للطاقة يُشكّل مشروعها الاستراتيجي القومي القادم¹.

وفي عام 2003م أنتجت الولايات المتحدة 53 مليون لتر من الإيثانول ثم زاد الإنتاج ليبلغ 280 مليون لتر في عام 2005م، وفي عام 2007م تم استخدام ربع محصول الذرة في الولايات المتحدة لصنع الإيثانول، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الذرة عالمياً بنسبة 20% خلال عام 2007م.

وقد دفع هذا الوضع بالرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش للدعوة لتشكيل منظمة عالمية لتصدير الإيثانول النباتي على غرار أوبك².

وأهم مميزات الإيثانول النباتي هي إنه يحافظ على البيئة فخلط الإيثانول مع بنزين السيارات بنسبة 85% يؤدي إلى خفض الانبعاثات الناجمة من عوادم السيارات بنسبة 90%. حيث تحتوي محروقات الوقود الحيوي على نسبة أقل من ثاني أكسيد الكربون والرصاص، يُضاف لذلك أن غالبية زيوت الوقود الحيوي تتحلل تدريجياً. كما أن من أهم مميزاته إنه يمكن إنتاجه من المخلفات والفضلات الحيوانية كبقايا الحيوانات وكذلك بعض المخلفات النباتية مثل قش الأرز ونشارة الخشب إضافة إلى إمكانية إنتاجه من الطحالب المائية. كما أنه عند مقارنة الوقود الحيوي بأنواع الطاقة البديلة الأخرى كطاقة الرياح والطاقة الشمسية نجد أن الوقود الحيوي يتمتع ببعض المزايا منها رخص تكلفة إنتاجه إضافة إلى عدم ارتباطه بأوقات أو ظروف مناخية بعينها. إلا إنه على الجانب الآخر فإن إنتاج 13 لتراً من الإيثانول يحتاج إلى 230 كيلو جراماً من الذرة، وهو ما يعني أزمة غذاء عالمية في حال التوسع في إنتاجه. وهو ما يؤكد وجهة نظر الواقعيين في أن كل بديل للنفط يتضمن تحديات عديدة.

وقد ركزت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2010م على أهمية الاستثمار الأمريكي الموجه لمجال الطاقة النظيفة، وضرورة توجيه المزيد من الاستثمار لهذا المجال في المستقبل لدوره في تقليل الاعتماد الأمريكي على النفط المستورد من الخارج، حيث أكدت الاستراتيجية على أن الولايات المتحدة لديها فرصة لقيادة عملية تطوير التكنولوجيا النظيفة وفي حالة النجاح فإن الولايات المتحدة سوف تكون القائدة في ثورة صناعية جديدة في مجال الطاقة النظيفة³.

1 مولاى المصطفى البرجاوي، الوقود الحيوي : حماية للبيئة أم تجويع للعالم؟! الوقود العضوي هل هو بترول المستقبل؟!، http://www.aljabriabed.net/n99_1berjaoui.htm

2 وحيد محمد مفضل، "الوقود الحيوي.. أحلام وكوابيس"، الجزيرة نت، 28/8/1317 <http://www.aljazeera.net/home/print/97bf4c0e-b160-4e00-8a8b-af44be2d88ae/6dfca9b6-bac9-4d9c-85db-6ea24868a507>

3 National Security Strategy 2010, the White House, Washington, May 2010, P.9-10.

3. النفط الصخري: هل سيكون بديلاً لـ النفط المنطقة؟

منذ عام 2012م تراجع الحديث تماماً عن الوقود الحيوي. ليمر بديل آخر متمثل في الوقود الصخري، ويُعد الوقود الصخري شكلاً من أشكال الوقود غير التقليدي حيث يتواجد على أعماق بعيدة داخل الأحواض الصخرية الرسوبية، وكانت المشكلة في التكنولوجيا المتعلقة بالاستخراج إلى أن تم توظيف تكنولوجيا التكسير الهيدروكلوريكي وتعتمد تلك التقنية على ضخ المياه والرمال والكيماويات داخل تلك الصخور بما يُسهّم في استخراج الوقود من داخلها.¹

هذا وتعود بداية الفكرة إلى أربعينيات القرن العشرين حيث كان اكتشاف الجيولوجيون الأمريكيون توافر احتياطات ضخمة من النفط الصخري لكن لم تكن هناك التقنية الملائمة لتفتيت تلك الصخور.

ووفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية يتوافر في العالم احتياطات من النفط الصخري تبلغ 345 مليار برميل إضافة إلى 7 آلاف تريليون قدم مكعب من الغاز الصخري. ووفقاً للوكالة أيضاً تتوافر احتياطات النفط والغاز الصخري في 41 دولة تقريباً وذلك في إجمالي 95 حوضاً و137 تشكيلاً صخرياً. ومن أبرز تلك الدول الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الأرجنتين، الجزائر، كندا، المكسيك. وتتركز الاحتياطات الواعدة في ثلاث دول هي: الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين والصين. ورغم تركزه في أكثر من دولة إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد أكثر الدول استخراجاً للوقود الصخري في الوقت الراهن.

وفيما يتعلق بوضع الوقود الصخري داخل الولايات المتحدة الأمريكية، فقد نما الإنتاج الأمريكي من الغاز الصخري بشدة خلال السنوات الماضية بعد سنوات طويلة من البحث عن آلية لاستخراج الغاز الصخري، حيث بلغ الإنتاج الأمريكي 2,02 تريليون قدم مكعب (57 بليون متر مكعب) في عام 2008م، حيث قفز الإنتاج بنسبة 71% مقارنة بالعام السابق. وفي عام 2009م زاد الإنتاج بنسبة 54% ليصل إلى 88 بليون متر مكعب، وفي العام ذاته بلغت الاحتياطات الأمريكية المؤكدة من الغاز الصخري 1,72 تريليون متر مكعب. وفي عام 2010م مثل الإنتاج الأمريكي من الغاز الصخري 23% من إجمالي الإنتاج الأمريكي من الغاز. وخلال الفترة من 2011-2013م بلغ الإنتاج الأمريكي من الغاز الصخري 28,3 تريليون قدم مكعب وهو ما مثل 29% من حجم الاحتياطات المعلنة بنهاية عام 2010م. ومنذ ذلك التاريخ أخذ الإنتاج في التزايد حيث بلغ 21,6 بليون قدم مكعب يومياً في يونيو 2011م، وبحلول مارس 2015م بلغ 41,1 بليون قدم مكعب يومياً. أي تقريباً الضعف وهو ما مثل 55% من الاحتياجات الأمريكية من الغاز.² وهو ما يفسر التراجع الكبير في الاعتماد الأمريكي على الخارج لاستيراد احتياجاتها من الغاز الطبيعي. إضافة إلى إنتاج نحو 4 ملايين برميل يومياً من النفط الصخري.

1 "تحولات جديدة؟ التداخليات السياسية لاستخراج الغاز الصخري في دول الإقليم"، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 1/4/2015.

2 Shale gas in the United States, from Wikipedia
https://en.wikipedia.org/wiki/Shale_gas_in_the_United_States

وخارج الولايات المتحدة الأمريكية هناك حذر شديد في التعامل مع هذا الأمر في مناطق عدة في العالم، فعلى سبيل المثال توجد معارضة شديدة في بعض الدول الأوروبية لعملية استخراج الوقود الصخري من قبل أنصار الجماعات المعنية والمدافعة عن البيئة. حتى أن بعض الجماعات البيئية أصبحت تقوم الآن بحملات للتوعية ضد مخاطر النفط الصخري على البيئة بهدف خلق لوبي مؤثر على الأرض وحشد الرأي العام العالمي. هذا الأمر منتشر في عدة دول أوروبية في مقدمتها بريطانيا وبروكسل. في المقابل هناك شركات نفطية كبرى تضغط بهدف إعادة صياغة مواقف تلك الدول مقللة من المخاطر البيئية لعملية استخراج الوقود الصخري.

وفيما يتعلق بتكلفة استخراج النفط الصخري، تُشير المصادر إلى أن التكلفة انخفضت من 80 دولاراً للبرميل إلى 50 دولاراً للبرميل.

أما بشأن تداعيات تلك الاكتشافات على سوق الطاقة العالمي، فإن الفريق المتفائل يتوقع أن الولايات المتحدة ستصبح أكبر منتج للنفط في العالم متجاوزة المملكة العربية السعودية وروسيا خاصة مع وصول تكلفة استخراج البرميل إلى 50 دولاراً للبرميل بشكل يجعله منافساً للنفط التقليدي.

وفي الواقع فقد كان لهذا الأمر إضافة إلى عوامل أخرى تأثير على أسعار النفط والتي شهدت انخفاضاً كبيراً منذ يوليو 2014م حيث وصل سعر برميل النفط في فبراير 2015م نحو 58 دولاراً للبرميل بعد أن بلغ 111,8 دولاراً في يونيو 2014م. وهذه هي المرة الثانية التي تنخفض فيها أسعار النفط بمعدلات ضخمة وكانت المرة الأولى في عام 2008م حيث انخفضت الأسعار من 148 دولاراً للبرميل لتصل إلى 40 دولاراً.

وخلال الاجتماع الأخير لأوبك في نوفمبر 2016م تم الاتفاق على أن المنظمة ستخفض 1,2 مليون برميل يوميا من إنتاجها بداية من يناير 2017م. وهو ما يمثل 3% من إنتاج أوبك. ليصبح بذلك إنتاج المنظمة 32,5 مليون برميل يوميا. وبمجرد الإعلان عن هذا الخفض في الإنتاج ارتفعت الأسعار لأول مرة منذ 8 أعوام حيث ارتفع سعر البرنت بنسبة 8,4 % ليصل إلى 51,3 دولاراً للبرميل، أما الخام الأمريكي فارتفع بنسبة 8,2% حيث بلغ 48,9 دولاراً للبرميل¹.

ومع بدايات العام 2017م وتطبيق خفض الإنتاج أخذت الأسعار في التزايد ففي التاسع من فبراير بلغ سعر مزيج برنت 55,62 دولار للبرميل، كما بلغ سعر الخام الأمريكي الخفيف 52,84 دولار للبرميل.

إلا أن الأسعار عادت مرة أخرى للانخفاض في شهر مارس حيث بلغت أسعار خام برنت نحو 51 دولاراً للبرميل². جاء هذا التراجع متأثراً بما أعلنته شركة "بيكر هيويز" للخدمات النفطية من ارتفاع منصات الحفر

1 "ارتفاع أسعار النفط بعد قرار أوبك خفض الإنتاج"، بي بي سي عربي، 30 نوفمبر 2016
<http://www.bbc.com/arabic/business-38159789>

2 هذا السعر هو سعر يوم 20 مارس 2017، 09:20 بتوقيت جرينتش حيث تراجع الخام الأمريكي إلى مستوى 48.15 دولار للبرميل من مستوى الافتتاح 48.65 دولار وسجل أعلى مستوى 48.67 دولار، وأدنى مستوى 48.14 دولار. كما انخفض خام برنت إلى مستوى 51.25 دولار للبرميل من مستوى الافتتاح 51.71 دولار وسجل أعلى مستوى 51.73 دولار، وأدنى مستوى 51.21 دولار.

في الولايات المتحدة بمقدار 14 منصة، في تاسع زيادة أسبوعية على التوالي، إلى إجمالي 631 منصة، وهو أعلى مستوى منذ سبتمبر 2015م. وهو ما يرجح استمرار تسارع إنتاج النفط الصخري الأمريكي، والذي بلغ 9,1 مليون برميل يوميا في بدايات مارس 2017م وهو أعلى مستوى للإنتاج منذ فبراير 2015م¹.

ووفقاً للتقرير الشهري الأخير لمنظمة الأوبك فقد ارتفع المعروض خلال شهر فبراير 2017م مقارنة بالشهر السابق كنتيجة لزيادة المملكة العربية السعودية لإنتاجها بعد أن تحملت الحصة الأكبر من خفض الإنتاج خلال بداية العام، ليعمل هذا على تزايد الضغط السلبي على مستويات أسعار النفط الخام².

ويمكن تفهم الموقف السعودي في إطار شقين الخوف السعودي من خسارة حصة السوق الخاصة بها وهو أمر أكثر أهمية حتى من الأسعار، والأمر الثاني هو تكتيك مؤقت لخفض أسعار النفط لضمان تراجع الشركات النفطية عن الاستثمار في النفط الصخري لأنه سيكون غير مجزٍ تجارياً.

لكن على الجانب الآخر يميل فريق آخر حتى داخل الوكالة الأمريكية للطاقة إلى الحذر الشديد في التعامل مع هذا الأمر استناداً إلى فكرة أن كل بديل يتضمن العديد من التحديات والمعوقات خاصة في ظل وجود مخاطر بيئية تتعلق باستخراج الوقود الصخري حيث يؤدي إلى استنزاف الموارد المائية في عملية تكسير الصخور، إضافة إلى أن عملية الاستخراج تؤدي إلى تكسير الصخور مما يصيب طبقات الأرض بالخلل وهو أمر قد ينتج عنه زلازل متكررة. إضافة إلى التلوث البيئي الذي ينتج عن عملية مخلفات التكسير وكيفية التخلص منها حيث تصبح تلك المناطق غير مؤهلة للسكن³.

ليس فقط المخاطر البيئية بل أن هناك غياب للأرقام المؤكدة بشأن الاحتياطات العالمية وتخوف العديد من الدول من الإقدام على استخراج الوقود الصخري رغم وجود احتياطات لديها. وحتى الشركات النفطية الكبرى ما زالت لديها تلك المخاوف.

وبعيداً عن المتفائلين والمتشائمين، فإن كافة المؤشرات والخبرة التاريخية تؤكد أننا أمام ظاهرة مؤقتة لا يمكننا تحديد تاريخ محدد لنهايتها ربما ستكون النهاية من خلال ظهور بديل آخر أو غير ذلك. وكما أنها ليست المحاولة الأمريكية الأولى فلن تكون الأخيرة، وأن النفط الخليج سيظل الوزن المؤثر في سوق الطاقة العالمي لسنوات طويلة. وهذه الاكتشافات رغم أهميتها سيقبل الاهتمام بها والحديث عنها بعد فترة.

1 "أسعار النفط تحت ضغط ارتفاع المنصات الأمريكية"، FX News Today، 20/3/2017، <http://www.fxnewstoday.ae/>

2 "استمرار الضغط السلبي على النفط الخام مع تزايد أعداد مصافي النفط الأمريكية"، FX News Today، 20/3/2017، <http://www.fxnewstoday.ae/>

3 "تحولات جديدة؟ التداعيات السياسية لاستخراج الغاز الصخري في دول الإقليم"، مرجع سابق.

الخيارات المتاحة أمام دول الخليج العربي:

قبل الحديث عن الخيارات المتاحة أمام دول مجلس التعاون الخليجي، يجب الإشارة إلى عدة نقاط:

1. هل نحن فعلاً أمام ثورة في إنتاج النفط الصخري؟، الأمر الواضح حتى الآن أننا أمام ظاهرة أمريكية فحسب، ويمكن النظر إليها كثورة إذا كان الإنتاج في كافة الدول التي يتواجد بها احتياطات من الوقود الصخري.
2. هل تراجعت أهمية النفط؟، كافة التحليلات تؤكد أن النفط عموماً و النفط الخليجي العربي تحديداً لم يفقد جاذبيته خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.
3. هذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها الحديث عن بدائل ل النفط الخليجي وربما لن تكون الأخيرة.
4. مازال من المبكر الحكم على هذه الظاهرة وأن كنا أمام طفرة جديدة أم لا، وبالتالي يجب الانتظار وعدم التسرع في القفز إلى النتائج.
5. وجود معارضة بيئية وقيود أمام استخراج الوقود الصخري لا يمكن التعويل عليها، فالأهمية الاستراتيجية للنفط بشكل خاص قد تجعل الحكومات مضطرة لتجاهل الاعتبارات البيئية وغيرها من الاعتبارات.

وإذا ما انتقلنا لدول الخليج العربي فهناك أيضاً عدة نقاط يمكن الإشارة إليها:

1. أهمية دول الخليج في سوق الطاقة العالمي لا يمكن قصرها في ضوء ما يتوافر لدى دول المنطقة من احتياطات نفطية ضخمة فحسب، ولكن الدور الأهم والمحوري يرتبط بدورها في تحقيق الاستقرار في سوق الطاقة العالمي، وهذا هو الأهم بالنسبة للدول الكبرى المستوردة للنفط وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.
2. تمتلك دول الخليج وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية العديد من الأدوات التي مكنتها خلال الفترة الماضية وسوف تمكنها خلال الفترة القادمة من حفظ الاستقرار والتوازن في سوق الطاقة العالمي حيث تتبنى دول المنطقة رؤية استراتيجية تقوم على تحقيق الاستقرار في سوق الطاقة العالمي عبر تطوير مجموعة من الآليات ساعدت تلك الدول على القيام بدور إيجابي في مواجهة الأزمات العديدة التي شهدتها سوق الطاقة العالمي منذ سبعينيات القرن العشرين وحتى الآن. ومن أبرز تلك الأدوات توافر قدرة فائضة لدى المملكة العربية السعودية يتم اللجوء إليها أوقات الأزمات.
3. يحظى استقرار سوق الطاقة العالمي وضمان حصة السوق Market Share بأولوية كبرى لدول المنطقة أكثر أهمية من ضمان أسعار النفط المرتفعة.

4. اصرار دول الخليج العربي وخاصة المملكة العربية السعودية على عدم تخفيض حصتها من الإنتاج بشكل كبير يعكس الفكر الاستراتيجي لدول المنطقة الهادف إلى ضمان عدم خسارة حصة السوق وكذلك الحفاظ على جاذبية النفط من حيث السعر مقارنة بتكلفة استخراج النفط الصخري الذي رغم التطور الذي تم في تكنولوجيا استخراجه ما زالت تكلفته مرتفعة. وكذلك فإن استمرار انخفاض سعر النفط سيؤدي إلى عزوف المستثمرين وشركات النفط عن استخراج النفط الصخري لعدم جدوى هذا الأمر اقتصادياً.
5. إذا كانت هناك خسائر تكبدتها ميزانيات دول المنطقة من جراء الانخفاض في سعر النفط خلال السنوات الأخيرة، إلا أن هذه التداعيات ستكون قاصرة على المدى القصير فحسب، وسيتمكن النفط من استعادة مكانته في المدى المتوسط والطويل. وهو ما تؤكده خبرة القرن العشرين وكذلك الدراسات التي تمت الإشارة إليها، وخاصة أن أسعار النفط في المدى الطويل تكون موجهة بالأساس بعوامل العرض والطلب، ويكون تأثير العوامل السياسية والاعتبارات الاستراتيجية أقل بكثير، عكس الوضع في الأمد القصير حيث يكون للاعتبارات السياسية التأثير الأكبر على أسعار النفط وليس العرض والطلب.
6. المنظمات المعنية بحماية البيئة في دول الخليج عليها دور في التنسيق مع المنظمات البيئية عالمياً لتشكيل لوبي عالمي للكشف عن إضرار استخراج الوقود الصخري على البيئة.
7. إذا ما افترضنا أسوأ السيناريوهات وهو نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في الاستغناء تماماً وكلياً عن نفط الخليج من خلال الاكتشافات المتعلقة بالوقود الصخري أو غيره، ورغم أن هذا الأمر ليس وارداً، فإنه أيضاً لا يجب التخوف منه كثيراً فحصة الواردات الأمريكية من نفط الخليج تشكل 6,1% من إجمالي إنتاج دول المنطقة وبالتالي فالضرر الاقتصادي لن يكون كبيراً.
8. على الرغم مما سبق يتعين على دول المنطقة تطوير استراتيجيتها في مجال أمن الطاقة بحيث لا تصبح هناك مخاوف في كل مرة يتم الإعلان فيها عن التوصل لبديل للنفط أو غير ذلك. والأهم من ذلك تفعيل الرؤى المهمة التي طرحتها دول المنطقة من أجل تطوير وتنويع اقتصاداتها وتقليل اعتماد اقتصاداتها على النفط.

خاتمة:

نخلص مما سبق إلى عدة نتائج، وهي:

1. أن مسألة أمن الطاقة أمر بالغ الأهمية لكل من المنتجين والمستهلكين على حد سواء.
2. رغم نجاح الولايات المتحدة في تحقيق بعض الاستقلال النسبي للطاقة في بعض الفترات حديثاً فإن ذلك لا يعني الاستغناء عن نفط منطقة الخليج العربي حيث لا تزال المنطقة هي المصدر الرئيسي لإمدادات النفط للولايات المتحدة.
3. فيما يتعلق بالنفط الصخري كبديل لنفط الخليج العربي، فهناك ضبابية بالغة تكتنف مسألة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة ولا توجد توقعات يقينية بأن الولايات المتحدة سوف تنجح بالفعل في الاعتماد على ذلك النفط بشكل كلي بديلاً عن نفط دول الخليج العربية.
4. بغض النظر عن مدى نجاح الولايات المتحدة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من النفط من عدمه، فإن المخاطر الأخرى التي تواجه قطاع النفط سواء حالة عدم الاستقرار الإقليمي أو انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية تقرر جرس الإنذار لدول الخليج من أجل تنويع مصادر الدخل بعيداً عن الاعتماد على النفط كمصدر وحيد لذلك الدخل، ولعل إعلان المملكة العربية السعودية رؤية 2030 يعد بداية مهمة في هذا الشأن.

محددات السياسة الأمريكية تجاه إيران في ظل عهد ترمب:

بين الثابت والمتغير

الدكتور محجوب الزويري¹

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى فهم رؤية إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب تجاه إيران في ظل التطورات الإقليمية والعالمية. تأخذ الدراسة سياق الأزمات الإقليمية والتحالف المضطرب بين روسيا وإيران ومدى تأثير ذلك في سلوك الإدارة الأميركية لا سيما فيما يتعلق بالموقف من الاتفاق النووي بين الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا وبين طهران، وما إذا كانت إدارة ترمب ستعمل على إلغاء الاتفاق أو تعديله². في نفس السياق تسعى الدراسة إلى قراءة في سيناريوهات العلاقة المستقبلية بين طهران وواشنطن لا سيما في ظل الانتخابات الرئاسية الإيرانية الثانية عشرة والتي أجريت في التاسع عشر من مايو 2017م، ومدى تأثير كل ذلك على علاقة إيران مع دول مجلس التعاون الخليجي والأمن الإقليمي بشكل عام.

المرشح "الظاهرة" وإيران

منذ قيام الجمهورية الإسلامية في إيران في مطلع الثمانينات من القرن العشرين، اعتادت السياسة الإيرانية في التعامل مع رئيس من أحد الحزبين التقليديين الجمهوري أو الديمقراطي، رئيس من داخل المؤسسة السياسية التقليدية في الولايات المتحدة يمكن لإيران أن تتنبأ بسياساته والإجراءات التي يمكن أن يقوم بها فيما يختص بالعلاقة مع إيران.

جاء الرئيس الخامس والاربعون للولايات المتحدة دونالد ترمب ليمثل ظاهرة في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية، وكذلك في تاريخ علاقات الولايات المتحدة بدول العالم المختلفة. لم تكن العلاقة مع إيران بعيدة عن أجواء التغيير السياسي، بل أنها كانت في عين عاصفة التغييرات في السياسة الخارجية الأميركية.

خلال حملته الانتخابية بدأت ملامح موقف دونالد ترمب تتشكل نحو إيران وكل ما يتعلق بها من ملفات. خلال تلك الحملة كان البدء مما انتهت إليه علاقة الجمهورية الإسلامية مع الدول الخمس دائمة العضوية (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والصين وروسيا) وألمانيا، حيث تم التوصل إلى اتفاق بشأن

1 أكاديمي أردني، أستاذ تاريخ الشرق الأوسط المعاصر المشارك.

2 Kirby, John: Unraveling Iran deal would be Trump's biggest mistake, <http://edition.cnn.com/2017/04/20/opinions/tillerson-iran-deal-statement-kirby-opinion/>

البرنامج النووي، اتفاق بموجبه قدمت إيران تنازلات بشأن عملية تخصيب اليورانيوم وكمية اليورانيوم المخصب إضافة إلى تفكيك مفاعل آراك وتسهيل عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية¹. مقابل هذا التعاون كان من المقرر أن تبدأ الإجراءات التي تساعد على رفع العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن على إيران بعد العام 2005م²، كما شمل ذلك حصول إيران على أموال مصادرة تتجاوز 110 مليارات دولار.

بعد مرور ستة شهور من توقيع الاتفاق ومع بداية العام 2016م بدأت الإجراءات المتعلقة برفع العقوبات الاقتصادية عن إيران، ذلك العام الذي بدأ فيه الأمريكيون للانتخابات الرئاسية بعد ثماني سنوات تولى فيها باراك أوباما الرئاسة الأميركية. مع بدء التحضير للانتخابات الرئاسية الأميركية حضر الملف النووي على قائمة نقاش السياسة الخارجية الأميركية، وظهر واضحاً وجود تيارين: أحدهما يمثل إدارة باراك أوباما يرى أن الاتفاق فرصة تاريخية ستقلل مصادر التهديد التي تمثلها إيران، في حين يرى جمهوريون أن الاتفاق إنما يمد طوق النجاة للنظام السياسي في الجمهورية الإسلامية ويعطيه مزيداً من قوة الدفع السياسي والاقتصادي؛ ليوصل سياساته التي تهدد المصالح الأميركية، وكذلك حلفاء الولايات المتحدة الأميركية. من رحم هذا التيار تشكلت وجهة نظر ومواقف المرشح للانتخابات الأميركية في العام 2016م والرئيس الأميركي الذي بدأ رئاسته في أوائل العام 2017م دونالد ترمب.

لم يتردد دونالد ترمب خلال حملته الانتخابية في وصف الاتفاق النووي بأنه "أسوأ اتفاق في التاريخ"³ وأنه سيمزقه إذا ما نجح في الانتخابات، كما لم تتردد إيران في الرد عليه عبر المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي بالقول إنه إذا كان ترمب يرغب في تمزيق الاتفاق فإن إيران تريد حرقه⁴.

لم يكتف دونالد ترمب بانتقاد الاتفاق النووي والتهديد بتمزيقه، بل انتقد بشدة إدارة الرئيس باراك أوباما معتبراً إياه أنه يساهم في إضعاف الولايات المتحدة كقوة عظمى ومكانتها في العالم. ومضى ترمب في التركيز على الاتفاق النووي من خلال تعيين فريق خلال حملته الانتخابية في العام 2016م ليدرس الاحتمالات التي يمكن أن تواجهها إدارته الاتفاق النووي إذا ما نجح في الانتخابات وأصبح رئيساً.

1 للمزيد حول الاتفاق النووي الإيراني بين طهران والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا، أنظر: http://eeas.europa.eu/archives/docs/statements-eeas/docs/iran_agreement/iran_joint-comprehensive-plan-of-action_en.pdf

2 فرض مجلس الأمن عقوبات اقتصادية على الجمهورية الإسلامية بموجب القرارات 1737، 1747، 1805

3 Trump election puts Iran nuclear deal on shaky ground, <http://www.reuters.com/article/us-usa-election-trump-iran-idUSKBN13427E>, 9 November 2016

4 خامنئي: سنحرق الاتفاق النووي إذا مزقته أمريكا، <http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=20183>, 15 June 2016

حصل ما كان ربما لا يتوقعه الكثيرون، وفاز دونالد ترامب بكل مقولاته الجدلية حول قضايا العالم، وكذلك موقفه المتشدد نحو إيران. واستمراراً لمنطق التصعيد فيما يتعلق بإيران حرص الرئيس دونالد ترمب على اختيار شخصيات في فريقه تشاركه نفس الموقف من إيران وسياساتها في المنطقة. فقد اختار كل من مايك بنس من الحزب الجمهوري نائباً للرئيس والذي يُعرف بمواقفه المتشددة نحو إيران، وجيمس ماتيس وزيراً للدفاع وريكس تيلرسون وزيراً للخارجية وماي بومبيو مدير وكالة المخابرات الأمريكية CIA ومايكل فلين مستشاراً للأمن القومي، والذي أقبل قبل مرور شهر من رئاسة ترمب. لقد ضاعفت تلك التعيينات من التوتر المتوقع بين الولايات المتحدة وإيران والذي بلا شك سينعكس على المنطقة برمتها.

لقد أظهرت إدارة دونالد ترمب رغبتها في عزل إيران من خلال شمول مواطنيها في الأمر التنفيذي المتعلق بحظر سفر مواطنين من ست دول هي سوريا وإيران وليبيا والصومال والسودان واليمن¹. كان الاختبار الأول الحقيقي لمدى تشدد إدارة دونالد ترمب هو الرد على التجربة الإيرانية لإطلاق صواريخ متوسطة المدى والتي قامت بها طهران في فبراير 2017م. وقد جاء الرد الأمريكي عبر مستشار الأمن القومي مايكل فلين في تصريحه الشهير والمقتضب بأن إيران تحت الملاحظة "on notice"². لم يتوقف الأمر عند التصريحات الكلامية بل أتبعته الإدارة الأمريكية بفرض عقوبات اقتصادية على قائمة تحتوي 25 بين شركات وشخصيات تعتقد أنها مرتبطة بالبرنامج الصاروخي الإيراني ومؤسسات الحرس الثوري الإيراني³. اعتبرت واشنطن أن تلك العقوبات ما هي إلا رسالة أولية لطهران من قبل إدارة ترمب بأن على إيران ألا "تلعب بالنار" وأن زمن "التعامل الطيب" قد انتهى وذلك في إشارة إلى إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما⁴. رغم أن العقوبات التي فُرضت لم تكن أممية وإنما أحادية الجانب ومن دولة واحدة، لكنها أعادت إيران إلى مربع كان النظام السياسي ينظر إلى مغادرته بعد توقيع الاتفاق النووي، مربع كان النظر فيه إلى إيران بوصفها مارقة ولا بد من معاقبتها وعزلها.

1 للمزيد عن الأمر التنفيذي أنظر:

<https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2017/03/06/executive-order-protecting-nation-for-foreign-terrorist-entry-united-states>

2 'Trump administration 'officially putting Iran on notice', says Michael Flynn

<https://www.google.com/amp/s/amp.theguardian.com/world/2017/feb/01/iran-trump-michael-flynn-on-notice>, 2 Feb 2017.

3 Trump slaps new sanctions on Iran after missile test

<http://www.politico.com/story/2017/02/iran-sanctions-234604>, 2 Feb 2017

4 Trump: Iran 'playing with fire' after missile test,

<http://www.aljazeera.com/news/2017/02/trump-iran-playing-fire-missile-test-170203131339070.html>, 3 Feb 2017

لقد مثّلت جملة هذه المواقف بداية لمواقف متصلة أميركية من إيران بشكل أساسي بالنظر إلى أن الإدارة الأميركية لازالت في الأشهر الأولى. بالطبع لم تتوقف عند هذا الحد بل استمرت من خلال التصريحات الكلامية من قبيل وصف إيران بأنها دولة راعية للإرهاب من قبل وزير الخارجية الأميركية ريكس تيلرسون¹. إن مثل هذا التوصيف لإيران يرسل برسائل لحلفاء واشنطن وعلى رأسهم دول الخليج العربي وتركيا الغاضبين من الدور الإيراني في المنطقة. ويمكن أن تشكل مدخلاً لمراجعة العلاقة بين واشنطن ودول الخليج بعد عصر باراك أوباما.

إيران، إدارة دونالد ترمب والدول الخليجية

مرّت العلاقات الخليجية الأميركية بنوع من عدم التوازن خلال إدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما. فعلى الرغم من الخطاب السياسي الذي كان يتبناه في المحافظة على علاقات واشنطن مع حلفائها، إلا أن التطورات على الأرض كانت تشير إلى غير ذلك، مما أدخل العلاقات الخليجية لا سيما السعودية الأميركية منها في خريف مقلق. لفهم هذا الخريف ثمة مجموعة من العوامل التي قد تفسر هذا الخريف، منها أن الحزب الديمقراطي بشكل عام ذو ميول ليبرالية وعادة ما يؤثر هذا على سلوك الرئيس وفريقه. يضاف إلى ذلك أن الأولويات السياسية بالنسبة للديمقراطيين عادة ما تكون بعض القيم التي يعتبرون أنفسهم يدافعون عنها من قبيل حقوق الإنسان والحريات، وهذا كثيراً ما يجعل واقع الريبة والشك يسيطر على العلاقة بين واشنطن وحلفاء عدة لها في العالم. في هذا السياق يمكن الإشارة إلى عدم ممارسة إدارة باراك أوباما ما يكفي من الضغوط لمنع إصدار قانون جاستا² المتعلق بالدول الراحية للإرهاب والذي يسمح لأسر ضحايا هجوم الحادي عشر من سبتمبر مقاضاة السعودية. الملفت للانتباه أن دونالد ترمب خلال حملته الانتخابية أشار إلى تبنيه قانون جاستا في سياق ما أسماه أولويته في محاربة الإرهاب. بالطبع فإن قانون جاستا أثار حفيظة دول مجلس التعاون الخليجي، وعبرت عن رفضها له ودعمها للمملكة العربية السعودية.

لم يكن قانون جاستا الأمر الوحيد في مرحلة الشك والريبة في العلاقات الأميركية مع منطقة الخليج العربي، ذلك أن إدارة الرئيس باراك أوباما وضعت لنفسها أولوية تتعلق بحل معضلة البرنامج النووي عبر التفاوض مع إيران³. هذه الأولوية لم تنفذها واشنطن لوحدها بل مع مجموعة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وهي بريطانيا وفرنسا والصين وروسيا إضافة إلى ألمانيا. كان يمثل التركيز على الملف النووي الإيراني جوهر الاختلاف على الأولويات بين دول الخليج وبين واشنطن، ففي حين كانت دول الخليج ترى أن دور إيران في

1 تيلرسون: إيران أكبر داعم للإرهاب ومزعزع للاستقرار

تيلرسون-إيران-أكبر-داعم-لإرهاب-ومزعزع-للاستقرار/2017/4/19/<http://www.aljazeera.net/news/international>

2 للمزيد حول قانون جاستا، انظر:

<https://www.congress.gov/bill/114th-congress/senate-bill/2040>

3 Tobin, Jonathan: Trump Isn't Flip-Flopping on Iran

Read more at: <http://www.nationalreview.com/article/446952/trump-iran-flip-flop-nothing-kind>

المنطقة مهددٌ للاستقرار الإقليمي وحتى للمصالح الأميركية، كانت إدارة باراك أوباما ترى أن الأولوية هي التوصل إلى اتفاق حول البرنامج النووي¹. هذا الاختلاف على الأولويات أدخل العلاقة في حالة من البرود. ورغم ما فعلته إدارة أوباما من الاجتماع بقيادة دول الخليج في منتجع كامب ديفيد في 15 مايو 2015م والتأكيد على خصوصية العلاقة مع المنطقة، إلا أن ذلك لم يقلل من حالة الإحباط الخليجي وربما العربي من عدم اهتمام إدارة أوباما بمصالح حلفاء واشنطن لا سيما في منطقة الخليج العربي. حالة الاحباط تلك امتدت لتشمل حالة التسليم الأميركية بالدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط لا سيما في الملف السوري. وما يزيد الطين بله أن طهران تستثمر العلاقة مع التمدد الروسي لتعزيز دورها في المنطقة، الأمر الذي يضاعف من قلق منطقة الخليج العربي.

تلك كانت عناوين التركة السياسية التي خلفها أوباما فيما يتعلق بالعلاقة مع منطقة الخليج العربي، لذلك فقد كان الطموح أن تأتي إدارة أميركية تتعامل مع المنطقة بشكل مختلف يركز على مغادرة مرحلة خريف العلاقات والعودة إلى ربيع تتعزز فيه العلاقة بين واشنطن ومنطقة الخليج.

لم تكن الحملة الانتخابية لدونالد ترمب تبعث رسائل تفاؤل بشأن شكل العلاقة المتوقعة بين الولايات المتحدة برئاسة دونالد ترمب وبين منطقة الخليج العربي. ذلك أن أحد شعارات حملته الانتخابية كان يتعلق بضرورة أن تخفف واشنطن من أحمالها المالية المتعلقة بالحلفاء في المنطقة لا سيما فيما يتعلق بالتوافقات الأمنية. وهذا يعني أن تتحمل الدول التي فيها وجود أميركي تكاليف ذلك الوجود. بالطبع لم يتوقف الأمر عند ذلك بل تجاوزه إلى مطالبات بأثر رجعي لما كانت تقدمه واشنطن لحلفائها.

ومع وصوله إلى البيت الأبيض أصبح من الضروري أن ينتقل في تصورات وطموحاته من دونالد ترمب المرشح إلى دونالد ترمب الرئيس، وبالتالي يعمل على بلورة سياسات أكثر وضوحاً. كانت الخطوة الأولى التي زادت من مستويات القلق هو تبني إدارة ترمب لشعار "أميركا أولاً" وهو الأمر الذي فهم منه أن السياسة الخارجية التي لا تعود بالفائدة على الولايات المتحدة داخلياً يمكن أن تكون موضع مراجعة وإعادة تقييم. بدأ تطبيق هذا الشعار من بوابة الأمن والسياسة حين أصدر ترامب أمراً تنفيذياً - كما سبقت الإشارة - أثار الكثير من الجدل منع هوجبه جنسيات سبع دول إسلامية من الدخول للولايات المتحدة هي العراق والسودان وسوريا واليمن وليبيا والصومال وإيران، ثم ما لبث أن تم استثناء العراق من القائمة. فهم هذا الأمر من حلفاء واشنطن على أنه من قرارات السيادة المتعلقة بواشنطن، لكن ذلك لم ينف أن القرار يساعد في تعميق الصورة النمطية غير الإيجابية للمسلمين في أميركا.

لم ينته الأمر عند منع مسلمي سبع دول من دخول الولايات المتحدة، بل تبعه دعم إدارته إلى نقل السفارة

1 للمزيد حول خطة العمل المشتركة والمتعارف على تسميتها بالاتفاق النووي، انظر:

http://eeas.europa.eu/archives/docs/statements-eeas/docs/iran_agreement/iran_joint-comprehensive-plan-of-action_en.pdf

الإسرائيلية إلى القدس، وهي المسألة التي كانت جميع الإدارات الأميركية السابقة تتردد في فعلها؛ وذلك لما لها من تبعات سلبية على علاقات واشنطن مع حلفائها العرب ولا سيما في منطقة الخليج، ورغم أن الفرق الفنية التي تعمل على اختيار الموقع قد بدأت عملها، لكن ثمة صمت وتراجع في التركيز على هذا الأمر، وهي مسألة تثير الانتباه، وقد تكون نتيجة ضغوط سياسية من التبعات السيئة المتوقعة إذا ما مضت الإدارة في تنفيذ تلك السياسة. لم يقف دونالد ترمب عند هذا الحد، بل إنه أطلق تصريحات تتعلق بخطة الولايات المتحدة للاستغناء عن النفط القادم من منطقة الخليج العربي؛ الأمر الذي أرسل رسالة واضحة بأن إدارته توشك أن تدير ظهرها للمنطقة؛ الأمر الذي سيؤثر بلا شك على دورها السياسي وأمن حلفائها¹.

لقد كان واضحاً أن إدارة دونالد ترمب في الأشهر الأولى لها في البيت الأبيض تركز أكثر على مسائل داخلية تتعلق باستبدال خطة التأمين الصحي التي أقرتها إدارة الرئيس السابق باراك أوباما، وكذلك الإصلاح الضريبي الذي يمكن أن يؤدي إلى عودة الاستثمارات الأميركية إلى أميركا لحل مشكل البطالة التي ترتفع بشكل متسارع. لقد كان التركيز على الشأن الداخلي ربما سبباً في طرح العديد من الأسئلة حول السياسة الخارجية لإدارة ترمب لا سيما في منطقة الخليج، وما إذا كانت ستكون استمراراً للمسار الذي اختاره باراك أوباما. بالطبع كان هذا القلق حول السياسة الخارجية بالنظر إلى حالة غياب الوضوح والضبابية في موضوع السياسة الخارجية خلال الحملة الانتخابية، بعبارة أخرى غياب تصور واضح كيف سيكون تعامل واشنطن مع العالم خلال إدارة ترمب جعل الكثيرين ومنها دول الخليج لا يعرفون ماذا يتوقعون.

حالة الغموض هذه لم يفككها إلا خطوات عملية من قبل إدارة دونالد ترمب، وهذا ما حصل. لقد كان الرد الأميركي على التجربة الصاروخية الإيرانية في فبراير 2017م رسالة إيجابية إلى أن ثمة ما يجمع منطقة الخليج مع إدارة ترمب، ألا وهو التحدي الإيراني. إن الرد الأميركي الذي تمثل في وضع إيران "تحت الملاحظة" ومن ثم فرض حزمًا من العقوبات على أكثر من 25 شخصية ومؤسسة إيرانية أعطى بادرة إلى أن إيران والقلق من سياستها في المنطقة تشكل عامل توافق بين إدارة دونالد ترمب وبين منطقة الخليج². في هذا السياق يبدو أن إدارة ترمب غير مستسلمة للخلاصة التي كانت إدارة باراك أوباما قد توصلت إليها بأن ما يحدث في المنطقة هو نزاع سني- شيعي، فمن خلال التصريحات الشحيحة أصلاً يبدو أن هناك قناعة تتشكل بأن سياسات إيران تتقدم وتهدد المصالح الأميركية وحلفاءها. هذه الخطوة تم البناء عليها خلال الاتصالات الهاتفية التي تمت بين الرئيس دونالد ترمب والشيخ تميم بن حمد آل ثاني والملك سلمان بن عبدالعزيز، وكذلك ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد. بالطبع تبع ذلك زيارة ولي عهد المملكة العربية السعودية محمد بن سلمان

1 عبد الخالق، محمد: ترمب يتعهد بالاستغناء عن نفط منطقة الخليج،

Jan 2017. ترمب-يتعهد-بالاستغناء-عن-نفط-أوبك-ومنتقة-الخليج-24015-، <http://www.iforex.ae/news/23>

2 'Trump administration 'officially putting Iran on notice', says Michael Flynn

<https://www.google.com/amp/s/amp.theguardian.com/world/2017/feb/01/iran-trump-michael-flynn-on-notice>, 2 Feb 2017. Trump slaps new sanctions on Iran after missile test

<http://www.politico.com/story/2017/02/iran-sanctions-234604>, 2 Feb 2017

ولقاؤه دونالد ترمب، فضلاً عن زيارة ترمب التاريخية للمملكة العربية السعودية في 20 مايو 2017م والتي أسست لشراكة أمريكية-خليجية جديدة والتي أكد خلالها وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون على أن "الولايات المتحدة سوف تتعاون مع السعودية لمواجهة تهديدات إيران".

على صعيد متصل، فقد كانت الضربة العسكرية المحدودة التي قامت بها الولايات المتحدة على قاعدة الشعيرات العسكرية السورية بعد الهجوم الكيماوي الذي قام به النظام السوري على منطقة خان شيخون، رسالة مهمة لسوريا وإيران بأن إدارة دونالد ترمب لا يمكن التنبؤ بردود أفعالها¹، كما أنها فتحت الباب نحو أفق جديد من التوافق بين منطقة الخليج العربي وبين واشنطن لا سيما في الملف السوري. ورغم محدودية الأثر لتلك الضربة الجوية الأميركية، لكنها خلقت تصوراً بأن إدارة دونالد ترمب بصدد الخروج من مربع السلبية والنظرة الأحادية للأزمة في سوريا، تلك النظرة التي تركز على الحرب مع الدولة الإسلامية في العراق وسوريا؛ وبالتالي الحرب على الإرهاب².

ومع استمرار نظرة إدارة ترمب السلبية للاتفاق النووي وتعيين فريق داخل البيت الأبيض للخروج ببدائل³ يمكن أن تستخدمها الإدارة الأميركية لمنع أو على الأقل إبطاء الاستفادة التي يمكن لإيران أن تحصل عليها، سواء من رفع العقوبات أو الحصول على المدخرات المالية التي تقدر بأكثر من 100 مليار دولار، فإن إجراءات الإدارة الأميركية هذه تجعل فرص التقارب مع دول الخليج أكبر، لكنه في ذات الوقت قد لا يعني تقارباً أكثر مما كانت عليه العلاقات قبل تولي باراك أوباما. حينها كان التوافق على التعاون الكبير في الحرب على ما يسمى الإرهاب، وكذلك مساعدة الولايات المتحدة في الملفات المعقدة في منطقة الشرق الأوسط وعلى رأسها الصراع العربي الإسرائيلي دون أن تقدم تلك الإدارة جهداً في اتجاه تأمين مصالح المنطقة.

التغيير البطيء في سلوك إدارة دونالد ترمب والزيارة الخارجية الأولى إلى المملكة العربية السعودية في 20 مايو 2017م⁴، قد تشير إلى نوع من التغيير في السياسة الخارجية الأميركية نحو منطقة الخليج العربي، الزيارة التي تبدو الرياض حريصة على أن ترسل من خلالها رسائل متعددة إلى أطراف مختلفة، قد تشكل بداية فصل

1 Barnard, Anne & Gordon, Michael R: Worst Chemical Attack in Years in Syria; U.S. Blames Assad https://www.nytimes.com/2017/04/04/world/middleeast/syria-gas-attack.html?_r=0, 4 April 2017

2 خلال إعداد هذه الدراسة قام التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة بقصف جوي لقافلة عسكرية تابعة للجيش السوري في جنوب سوريا. مسئول عسكري أمريكي أشار إلى أن قوات تابعة للنظام السوري حاولت استهداف قوات تعمل مع القوات الأميركية. للمزيد أنظر:

<http://www.dw.com/ar/قصف-أمريكي-على-قافلة-عسكرية-موالية-للنظام-السوري/a-38895891>, 18 May 2017

3 ترمب يأمر بمراجعة الاتفاق النووي مع إيران، ترمب-يأمر-مراجعة-الاتفاق-النووي-مع-إيران/2017/4/19 <http://www.aljazeera.net/news/international/2017/4/19>

4 Saudi Arabia says Trump visit to bolster cooperation, <http://www.aljazeera.com/news/2017/05/saudi-arabia-trump-visit-bolster-cooperation-170518143529808.html>, 18 May 2017

جديد في العلاقة الأميركية الخليجية. الرسالة الأولى تتعلق بوجود النظام العربي الذي كانت مصر مركزه. لكن بالنظر إلى ظروف مصر فإن الرياض تبدو اللاعب النشط في الميدان. الرسالة الثانية تستهدف إيران. تبدو الرياض معنية بإظهار مدى قدرتها السياسية على القيادة الإقليمية، وأنها تستطيع أن تكون مركزاً مهماً لكل الذين ينتقدون سياسات إيران في المنطقة. يبدو توقيت الزيارة الذي يأتي متوازياً مع الانتخابات الرئاسية الإيرانية الثانية عشرة ملفتاً للانتباه من حيث إرسال رسائل للرئيس الإيراني حسن روحاني والذي أعيد انتخابه لولاية رئاسية ثانية، والنظام السياسي حول التغييرات التي يمكن أن تعقب الزيارة فيما يتعلق بالسياسة الأميركية في المنطقة.

تحاول إيران أن تقلل من التأثير الذي يمكن أن تتركه إدارة الرئيس دونالد ترمب سواء على الاتفاق النووي أو على موازين القوى السياسية والعسكرية في منطقة الشرق الأوسط ومنها منطقة الخليج¹. هذه النظرة تستند إلى ما تراه إيران من تراجع سياسي في الدور الأميركي السياسي والأمني؛ بسبب الأوضاع الاقتصادية. كما تعتبر إيران أن قوى مثل الصين وروسيا أقدر على الحركة والتأثير من واشنطن على المدى البعيد. أما على صعيد الاتفاق النووي فترى طهران أن إدارة ترمب لا تستطيع إلغاء الاتفاق باعتباره دولياً شاركت فيه دول أخرى تريد المحافظة على الاتفاق، وتسعى طهران إلى إحداث نوع من الفجوة بين الدول الأوروبية وبين واشنطن كسبيل إلى تقليل دور واشنطن فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق. من جهة أخرى لا زالت طهران ترى نفسها حاضرة بقوة في ملفات سوريا واليمن والعراق حيث تحضر الولايات المتحدة، ولا ترى أن الحضور الأميركي السياسي والعسكري تحديداً في العراق ترك أثراً على سياستها، من هنا ورغم الضربة العسكرية الأميركية لقاعدة شعيرات فإن طهران لا ترى تغييراً جوهرياً في واشنطن نحو الأزمة في سوريا. كما أنها لا ترى تغييراً في الدور الأميركي في كل من العراق واليمن. تسعى طهران عبر هذا الفهم وما يتبعه من إجراءات إلى التقليل من آثار أي توافقات سياسية أو أمنية يمكن أن تتطور في العلاقة الخليجية الأميركية في ظل إدارة الرئيس دونالد ترمب.

إدارة ترمب وإيران في ضوء الانتخابات الرئاسية الثانية عشرة

مع أن سياق الأحداث لا يبدو واضحاً بما فيه الكفاية إلى الكيفية التي سيكون عليها شكل العلاقة بين إدارة دونالد ترمب وإيران، فإن الانتخابات الرئاسية الإيرانية الثانية عشرة التي أجريت في 19 مايو 2017م قد أضافت مزيداً من عدم اليقين إلى مسار تلك العلاقة. لقد كان واضحاً خلال الحملة الانتخابية أن مستوى الخطاب العدائي لواشنطن في مستوياته المتعارف عليها في مثل أجواء الانتخابات، ذلك أن الجدل الداخلي انخفض إلى مستوى متدنٍ من التركيز على الأبعاد الشخصية للمرشحين، مما جعل المرشد يتحدث عن ذلك

1 Saudi Arabia to Push Donald Trump for Harsher Tone on Iran In Riyadh, <http://www.newsweek.com/trump-forge-closer-ties-saudi-allies-riyadh-talk-tough-extremism-610557>, 17 May 2017

ووصفه بأنه "لا يستحق" ¹ التعليق عليه. يبدو المشهد الداخلي بتفاعلاته المتسارعة في طهران يسير نحو خيار أقرب إلى التركيز على رئيس أولويته إيران من الداخل وليس السياسة الخارجية، خيار ربما يكون من الصعب أن تأخذ به إيران بالنظر إلى حضورها الخارجي الذي تعتبره امتداداً للسياسة الداخلية. كل هذا لا يعني أن تختفي المشاحنة مع الولايات المتحدة ². وتجدر الإشارة إلى أن الرد الأمريكي قد جاء مبكراً والذي تزامن مع إعلان فوز حسن روحاني بولاية رئاسية ثانية، وقد تمثل ذلك الرد في زيارة دونالد ترمب إلى المملكة العربية السعودية والتي سبق الإشارة إليها في هذه الدراسة.

خاتمة

يبدو أن من الصعب النظر إلى مستقبل السياسة الخارجية الأميركية فيما يتعلق بإيران؛ بالنظر إلى تنوع التطورات المؤثرة فيها، واختلافها عن النطاق المألوف في دراسة سيناريوهات العلاقات. فعلى سبيل المثال وجود رئيس من خارج المؤسسة السياسية المعروفة في واشنطن وتمرده على المؤسسات التقليدية تطور جديد يزيد من تعقيد ملف العلاقة الأميركية الإيرانية. في نفس السياق فإن الانشغال الأوروبي بالملفات الداخلية المعقدة من قبيل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والخشية من التراجع الاقتصادي بسبب سياسات الحماية التي يريد أن يفرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، تهدد التنسيق الأوروبي الأمريكي المتعارف عليه، كما أنه يعزز خيار إيران في أن أوروبا خيار المضطر الذي قد يساعد طهران في ظل ما تسميه طهران عدائية إدارة دونالد ترمب، وجميعها عوامل تضاعف من ضبابية مشهد العلاقة الأميركية الإيرانية. لا يقف الأمر عند ضبابية مشهد العلاقة الأميركية الإيرانية في ظل إدارة الرئيس دونالد ترمب، بل يتجاوزها إلى ضبابية العلاقة بين إدارة ترمب ومنطقة الشرق الأوسط ككل، ضبابية يمكن أن تتراجع في ظل زيارة ترمب إلى المنطقة ولا سيما إلى المملكة العربية السعودية، والتي أسست لشراكة أمريكية - خليجية جديدة، وثمة رغبة لدى حلفاء واشنطن في دور أكثر وضوحاً فيما يتعلق بالملف السوري واليمن والعراقي، وكذلك بالنسبة للتعامل مع إيران. بالطبع هناك إدراك أن إدارة ترمب قد لا تتمكن من العودة عن الاتفاق النووي بمفردها بوصفه اتفاقاً دولياً، لكن هذا لا يعني أن واشنطن ليس لديها من أوراق الضغط السياسية التي يمكن أن تستخدمها لمواجهة السياسة الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط.

إن التركيز على أداء السياسة الخارجية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط والعالم ككل، لا يجب أن يتجاوز المشهد السياسي الداخلي الأمريكي الذي يبدو ملتهباً ويكاد يفقد البوصلة السياسية. بعبارة أخرى فإن مشهد

1 Ayatollah Ali Khamenei: Election rhetoric 'unworthy', <http://www.aljazeera.com/news/2017/05/ayatollah-ali-khamenei-election-rhetoric-unworthy-170518062117449.html>, 18 May 2017

2 الزويري، محجوب: أميركا ترامب وسيناريوهات العلاقة مع إيران، <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/11/15/>, أميركا-ترامب-وسيناريوهات-العلاقة-مع-إيران، 15 Nov 2016.

السياسة الخارجية الأميركية يبدو في ظل إدارة الرئيس دونالد ترمب منقسماً بين الرئيس وتوجهاته وبين المؤسسة السياسية المحترفة المتمثلة بوزارة الخارجية والكونغرس والمؤسسة الأمنية، هذا الانقسام الذي ينطبق على التعامل مع الحالة الإيرانية وكذلك ملفات أخرى منها العلاقة مع دول الخليج، ظهر خلال الأشهر الأولى من تولي إدارة دونالد ترمب مقاليد الأمور، وانعكس بشكل قوى في إرسال رسائل غامضة ومحيرة حول مسارات السياسة الخارجية تحت إدارة ترمب. وعمّق من هذه الحيرة الظهور الطاعي والترويج لمقولات الرئيس حول السياسة الخارجية وغياب المؤسسة الرسمية المحترفة والتي تُعنى بقضايا السياسة الخارجية. يضاف إلى ذلك بأنّ انشغال إدارة ترمب بالمشهد السياسي الداخلي الأميركي ومحاولة تنفيذ الوعود الانتخابية جعلوا واشنطن تسير خطوات للوراء من حيث غياب السياسة الخارجية النشطة.

لا شك أن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأميركية من فرض عقوبات على إيران وكذلك ضرب قاعدة شعيرات الجوية في سوريا تُعتبر خروجاً على حالة الغياب التي كانت عليها السياسة الخارجية الأميركية وأخيراً احتمال تأجيل تنفيذ نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، لكن كل هذا لم يتبعه إجراءات تؤكد أن ثمة تغييرات جوهرية تعيد حضور السياسة الخارجية إلى مربع التفاعل والمبادرة بدل ردود الأفعال. لا زالت واشنطن ترقب ما تفعله روسيا في سوريا ورعايتها لمحدثات آستانة، كما أنها لم تحسم الأمر بالنسبة لسياستها في سوريا ومستوى الدور الذي يجب أن تلعبه.

ويبدو أن حالة الانقسام حول الأولويات في السياسة الخارجية الأميركية مرشحة للاستمرار لفترة أطول قبل أن تُحسم لصالح أحد الطرفين، لكن رغم ذلك يبدو أن مؤسسات السياسة الخارجية المحترفة تأخذ خطوات نحو حسم المنافسة لصالحها رغم صعوبة التعامل مع البيت الأبيض ورغبته في الخروج على الأنماط التقليدية التي كانت تسير عليها عملية صنع القرار في واشنطن، ومنها السياسة الخارجية. عودة واشنطن للعب دور مهم في أمن منطقة الخليج ستعدّ انتصاراً لتلك المؤسسات التي لديها تصور واضح حول المصالح الأميركية والعلاقات مع أصدقاء واشنطن في المنطقة، وهو أمر ربما يأخذ بعض الوقت قبل أن يتبناه البيت الأبيض. من هنا فإن أي تغييرات جوهرية وذات أثر في سياسة أميركا الخارجية في ظل إدارة ترمب - سواء نحو إيران أو منطقة الخليج - ستتأثر بأمرين: الأول مدى نجاح مؤسسات السياسة الخارجية التقليدية في التأثير في البيت الأبيض، أما الثاني فمرتبط بتحول السياسة الخارجية إلى مخرج لإدارة ترمب؛ ممّا تواجهه إدارته من انتقادات داخلية؛ بسبب الأوامر التنفيذية وجملة القرارات التي يصدرها، حينها ربما تتبنى الإدارة دوراً أكثر نشاطاً لا سيما في أمن وسياسة منطقة الشرق الأوسط، ومنها منطقة الخليج العربي.

ليست واشنطن وحدها من يحدد سيناريو العلاقة مع طهران، فنتيجة الانتخابات الرئاسية الإيرانية الثانية عشرة، ونتائجها على النخبة السياسية في ظل فوز حسن روحاني والذي يعني أن العلاقات الأميركية- الإيرانية ربما ستكون أقلّ عدائية .

ويبدو أن المفردات الأساسية في العلاقة غير المباشرة بين واشنطن وطهران تركز على البرنامج النووي وتبعاته من اتفاق، والسياسات الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط وأفغانستان والتي لا زال في واشنطن من ينظر لها كتهديد للمصالح الأمريكية. مع بقاء هذه المفردات ضمن مشهد العلاقة الأمريكية الإيرانية، وفي ظل غياب جماعات ضغط تعمل لصالح إيران، كما عملت في عصر باراك أوباما، فإن مشهد التصعيد بين البلدين هو الأقرب. هذا بالضرورة يرتبط بما على واشنطن من التزامات بموجب الاتفاق النووي ورغبتها في استخدام أدوات الضغط والتضييق على إيران. المرجح أن تعود إلى إجراءات من طرف واحد والتي هي مكفولة بحق السيادة والمصالح الأمريكية والدفاع عنها.

تكوين لوبي خليجي-عربي في الولايات المتحدة: المتطلبات والفرص المتاحة

الدكتورة دانية قليلات الخطيب¹

ملخص:

يستهدف هذا التقرير تسليط الضوء على مفهوم اللوبي، والذي ربما لم يعد مألوفاً في الأدبيات السياسية العربية، إلا أنه يعد جزءاً لا يتجزأ من المنظومة السياسية الأميركية، حيث يحق لمجموعة من المواطنين تنظيم أنفسهم في رابطة ما للمطالبة بتعديل سياسة ما، وللوبي عدة مقومات منها التنظيم ووحدة الهدف، وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية فقد لعبت جماعات الضغط دوراً مهماً وخاصة اللوبي الإسرائيلي الذي استطاع أن يبقى على الدعم الأمريكي لإسرائيل بمعزل عن أهمية هذه الأخيرة الاستراتيجية، واللوبي الإيراني الذي كان له دورٌ مهمٌ في الدفع نحو إبرام الاتفاق النووي الإيراني بين إيران ومجموعة دول الـ 1+5 في يوليو 2015.

وللمعالجة موضوع عمل جماعات الضغط على الساحة الأمريكية يجب أولاً التعريف بمفهوم اللوبي وبعملية الضغط وآلياتها وضوابطها، ثم يتم استعراض اللوبيات التي تؤثر في مضامين السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط عموماً. كما سيتم عرض التحديات التي تواجه المصالح الخليجية في عهد ترامب والآفاق المستقبلية لتلك العلاقة مع بحث إمكانية لتأسيس لوبي خليجي عربي للحفاظ على المصالح الخليجية والعربية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وانطلاقاً مما سبق، وعلى الرغم من وجود مصالح عربية وخليجية عديدة لدى الولايات المتحدة، فإن التساؤل المهم الذي يثار هو: كيف يمكن تأسيس لوبي عربي خليجي على الساحة الأمريكية؟ وهو ما سوف يتناوله التقرير التالي.

تعريف اللوبي:

يمكن استخدام الوصف الذي وضعه كل من "الت" و"مارشينمر" في تعريف اللوبي الإسرائيلي لنستنتج المعنى العام لكلمة اللوبي، فقد عرف هذان العالمان اللوبي بأنه "تحالف أفراد وجماعات تسعى للتأثير في السياسة الأمريكية في اتجاه مصلحة إسرائيل"، ومن هنا نستطيع أن نعرف اللوبي بوجود مجموعة تربطها فكرة أو مصلحة معينة، وتحاول تلك المجموعة التأثير في السياسة الأمريكية في اتجاه معين.

1 باحثة متخصصة في العلاقات العربية الأمريكية.

اللوبى والنظام السياسي الأمريكي:

الدستور الأمريكي يكرس عملية الضغط التي يعتبرها سبيل المواطن الأمريكي للمشاركة في صنع القرار، فحق التظلم هو حق ينص عليه التعديل الأول للمادة الأولى من شريعة الحقوق في الدستور الأمريكي، ومنه يحق للمواطنين تكوين مجموعات ضغط والجهاز التشريعي أو الكونغرس هو أكثر المؤسسات السياسية الأمريكية التي تتأثر بالضغوط عموماً وذلك لأنها منتخبة ومسؤولة أمام ناخبها، كما أن نجاح عضو من الكونغرس أو عضو بمجلس الشيوخ يعتمد بشكل مباشر على الأصوات التي يحصل عليها، كما يعتمد على تبرعات ناخبه، لذلك فعود الحملات الانتخابية يتم ترجمتها عندما ينتخب المرشح لتنفيذ مشاريع قوانين يدفع بها العضو المنتخب إلى الكونغرس، أما الأجهزة التنفيذية والقضائية التي يُعين أفرادها فتكون أقل عرضة للضغط من الجماعات ذات المصلحة.

وقد لعبت الجماعات ذات المصلحة دوراً مهماً في بؤرة النظام الأمريكي منذ نشأته. وقد لاحظ ألكسيس دو توكفيل في كتابه "الديمقراطية في أمريكا" أهمية الجماعة في طريقة الحياة الأمريكية. ويطلق العالم الاجتماعي بوتنام على الجماعة في أمريكا بـ "الرأسمال الاجتماعي" للبلاد وتلك الجماعات تصبح ذات مصلحة حين تنشُد التأثير في صنع السياسات، كما أن المناخ العام عادة ما يتيح عمل مجموعة ضغط ما أو يمكن أن يعرقلها في الوقت ذاته.

من ناحية أخرى تسهم المخاطر الأمنية سواء كانت الهجمات الإرهابية أو الكوارث الطبيعية، في تسريع صنع القرار. فمثلاً كان من السهل على الرئيس بوش إقناع الكونغرس الأمريكي بمهاجمة حركة طالبان في أفغانستان في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001م، كما أن الأحداث التي قامت بها جماعات إرهابية في كل من أوروبا وأمريكا كانت سبباً في إصدار قانون "العدالة ضد الأعمال الإرهابية" والمعروف إعلامياً بـ "جاستا"، بالرغم من أن مشروع القانون قد تم تقديمه عام 2009م، من جانب كل من السيناتور الجمهوري جون كورين من تكساس والسيناتور شاك شومر الديمقراطي من نيويورك إلا أن الهجمات الإرهابية في كل أوروبا وأمريكا كان من شأنها تهيئة الرأي العام لدعم مشروع القانون، كما أوجدت الظروف المناسبة للتصويت عليه في الكونغرس الأمريكي.

جماعات الضغط:

النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية قائم على فصل السلطات، كما أن هيكل السلطة متشعب ونظام الدولة مصمم بهذا الشكل حتى لا تتمكن أي جهة من الاستئثار بالسلطة، فعلى سبيل المثال في موضوع الصحة أو الأمن هناك وزارة معنية بالصحة أو الأمن، كما أن هناك وكالات حكومية، وهناك لجان في الكونغرس. وهذا الشعب يخلق مداخل متعددة لجماعات الضغط، ويعني ذلك أن تركيبة النظام السياسي تتيح عملية الضغط للمواطنين.

وتنوع الجماعات ذات المصلحة في الولايات المتحدة ولعل أكثرها شيوعاً هي جماعات المواطنين، مثل "الاتحاد الأمريكي للمتقاعدين"، وتمثل هذه الجماعة شريحة كبيرة من المواطنين الأمريكيين كبار السن ويسعون إلى حماية مصالحهم داخل الحكومة الأمريكية.

من ناحية ثانية فقد نشأت الجمعيات الممثلة للجماعات الإثنية بشكل رئيسي في السبعينيات، حين تحدّى مؤيدو التعددية الثقافية مبدأ الانصهار الوطني، وذلك بالتأكيد أن الاختلافات الثقافية داخل المجتمع هي ذات قيمة ويجب الحفاظ عليها. وبدلاً من مفهوم الانصهار، بحيث تمتزج وتنصهر مختلف الإثنيات لتنصهر في هوية موحدة، فقد جرى اقتراح مفهوم التنوع حيث تندمج الثقافات المختلفة معاً، بيد أنها تبقى متميزة. وقد شهد المفهوم الجديد زيادة الجماعات الإثنية داخل المجتمع الأمريكي، فظهرت مفاهيم عديدة منها "العربي الأمريكي"، "اليهودي الأمريكي"، و"الإسباني الأمريكي"، و"اليوناني الأمريكي"، وتزايدت الجمعيات الدينية والإثنية بشكل ملحوظ. كإحدى سمات المجتمع الأمريكي، وقد كان للمنظمات الإثنية دور بارز في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ومن ذلك على سبيل المثال، الأفراد الهنود الأمريكيون الذين ينتمون للجنة العلاقات الهندية الأمريكية قد لعبوا دوراً مهماً في اتفاقية التعاون النووي الهندية - الأمريكية، كما أن اللوبي الإيراني قد لعب دوراً مهماً في الدفع نحو إبرام الاتفاق النووي الإيراني.

كما أن هناك نوعاً آخر من جماعات الضغط، وهي مجموعات ضغط قطاع الأعمال، ويضم هذا النوع، بالإضافة إلى الشركات الفردية والعائلية، غرفاً تجارية واتحادات صناعية. وتعتمد الشركات الصغيرة عادة على اتحادات الأعمال والتجارة لتمثيلها. أما الشركات الكبرى فلديها مجموعات ضغطها الخاصة بها، كما أنها في بؤرة اتحادات الأعمال على الدوام، فضلاً عن أن النقابات تعتبر نوعاً آخر من جماعات الضغط.

من ناحية ثالثة تعد مراكز البحوث والمؤسسات الخيرية، والجامعات، هي من الجماعات ذات المصلحة وممارس الضغط، وعادة ما تكون مراكز التفكير مرتبطة بجماعات ضغط أخرى، ويمثل نوع آخر من الجماعات ذات المصلحة تحالفاً لمجموعات عدة تعمل على قضية واحدة. والتحالف الداعم لإسرائيل مثال لهذا النوع من الجماعات، إذ يتألف التحالف من جماعات مصلحة مختلفة مثل الأمريكيين اليهود (مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية)، كذلك المسيحيون الأنجيليون الأمريكيون (مسيحيون متحدون مع إسرائيل). وهناك جماعات حقوق مدنية مثل رابطة مكافحة التشهير كمراكز التفكير مثل مؤسسة واشنطن لسياسات الشرق الأدنى.

وينبغي التأكيد على أن عملية الضغط تتطلب تفكيراً وعملاً استراتيجياً؛ لأن هدفها هو خلق قاعدة شعبية للترويج أو لدعم سياسة معينة، فعملية الضغط عملية متكاملة تضمن التواصل مع الإعلام، وخلق قاعدة شعبية لإعطاء الشرعية للقضية التي يمثلها اللوبي، بحيث تكون القضية تهم شريحة من المواطنين وتسهم في "خير" المجتمع الأمريكي. لذلك كلما كانت الجماعة كبيرة العدد، كلما كانت أقوى وأكثر فعالية، والمثال على ذلك لوبي الأمريكيين المتقاعدين، والذي يعد قوياً ومؤثراً في المجتمع الأمريكي، نظراً لتمثيله لحوالي خمسين

مليون عضو. كما أن التنظيم واعتماد استراتيجية واضحة من المسائل المهمة في اللوبي، حيث إن هناك جماعات ينتمي إليها الكثير من الأفراد إلا أنها غير منظمة، وهناك جماعات قليلة العدد كالجماعات اليهودية ولكنها منظمة، ومن ثم فهي فعالة ومؤثرة. كما أن التحالفات مهمة في حالة اللوبي، فعلى سبيل المثال فبالرغم من أن الجالية اليهودية أقلية في أمريكا، فإن اللوبي الإسرائيلي لديه قاعدة شعبية كبيرة بسبب تحالفه مع المسيحيين الإنجيليين، لذلك فالتحالفات مهمة للغاية لإنشاء لوبي قوي. من ناحية أخرى يعد التمويل أمراً مهماً حيث إن الانتخابات الرئاسية تعتمد على تبرعات الناخبين بالدرجة الأولى نظراً لتكلفة الانتخابات العالية.

ومن ذلك على سبيل المثال منظمة أوبن سيكرتس، وهي منظمة معنية بالمحافظة على شفافية الدولة في الولايات المتحدة، وجدت ان انتخابات الكونجرس للعام 2016م قد تكلفت أربعة مليارات ومائتين وستة وستين مليون دولار، اما تكلفة الانتخابات الرئاسية في العام نفسه فهي ملياران وستمائة وواحد وخمسون مليون دولار، ويعني ما سبق أن خلق لوبي يتعدى العمل القانوني لتسجيل جماعة ضغط يتمثل في حشد مجموعة حول قضية معينة يكون لديها ولاء والتزام تجاه تلك القضية، وتلك عملية دؤوبة وطويلة وتحتاج استراتيجية محددة.

وهناك نوعان من الضغط، الضغط المباشر أو ما يسمى "داخل الحزام"، والضغط غير المباشر أو ما يسمى "خارج الحزام"، الضغط داخل الحزام هو الاتصال المباشر مع المشرع وذلك لترويج فكرة أو مشروع قانون معين، أما الضغط غير المباشر فهو محاولة التأثير على الرأي العام وخلق الجو المناسب لتمرير مشاريع قوانين للمشرعين. وعادة يكفي الضغط المباشر في الموضوعات البسيطة التي لا تهم المواطن العادي، ولكن يستلزم الضغط غير المباشر أو حشد الرأي العام حينما يكون الموضوع ذا تأثير في المواطن العادي كالضرائب والصحة. وهناك ثلاثة أنواع من المنظمات المعنية بالضغط، الأولى المنظمات السياسية وهي المنظمات التي تقوم بعملية الضغط المباشر أو التواصل مع المشرعين، ويدخل ضمن هذا النوع أيباك واللوبيات الأخرى. وثانيها المنظمات الخيرية وهؤلاء معنيون بالنفع العام ويستطيعون ممارسة الضغط غير المباشر، ويدخل في ذلك النوع مؤسسة مكافحة التشهير العربية، ومنظمة مكافحة التشهير اليهودية "اي دي ال"، النوع الأول من المنظمات تقوم بعمل سياسي ولا تستطيع أن تقبل تبرعات من جهات أجنبية، أما النوع الثاني ونظراً لطبيعة نشاطها الثقافي الخيري فتستطيع أن تحصل على أموال أجنبية. وثالثة هذه المنظمات هي المنظمات التي تختص بتمويل الحملات الانتخابية ولا تستطيع الدول الأجنبية التبرع لها، لذلك فاللوبي الوطني يستطيع تمويل الحملات الانتخابية، ويشكل تأثيراً مباشراً في نجاح أو فشل مرشح معين بينما اللوبي الأجنبي ليس له ذلك التأثير، ويظل تأثيراً منحصراً في توعية المشرعين أو الجمهور بمسألة معينة، ومع ذلك فقد يتبع دولة أجنبية ما، فهناك دائماً تشكيك في مصداقيته.

دور المجموعات الاثنية في السياسة الخارجية:

انطلاقاً من أن السياسة الخارجية الأمريكية تعد موضوعاً معقداً والمواطن العادي ليس لديه اهتمام ولا معرفة كافية بها، فذلك يترك المجال للمجموعات الاثنية للتأثير على تلك السياسة، فالسياسة الخارجية لا تتعلق بمسائل تهم المواطن العادي بشكل يومي، وذلك بعكس الموضوعات الأخرى كالضرائب والصحة والتعليم. لذلك ومن خلال السياسة الخارجية يستطيع المشرع مجازاة مجموعة الضغط الاثنية دون أن يؤثر قراره في سائر منتخبيه، بينما نجد أن المشرع إذا ما عمل ضد الجماعة الاثنية فإنه سوف يخسر تأييد قسم من منتخبيه، فعلى سبيل المثال المواطن العادي لا يدرك تداعيات التأييد غير المشروط لإسرائيل في السياسة الخارجية. ويعود ذلك لعاملين، الأول، نقص المعلومات التي تقدم للجمهور الأمريكي، ويتمثل الثاني في حقيقة أن ذلك لا يؤثر كثيراً في مجرى حياة المواطن العادي اليومية. والعلاقات الأمريكية الإسرائيلية لن تجذب اهتماماً يساوي اهتمامه بالإصلاح الضريبي، أو الرعاية الصحية، أو الاقتصاد. وبسبب ذلك، فحين يتنافس المرشحون، فأن المسائل التي يثيرونها، والتي يتنافسون حولها، هي الرعاية الصحية، الضرائب، والخطط لتحسين أحوال الاقتصاد.

وانطلاقاً مما سبق يجب التفرقة بين الضغط الوطني والضغط الأجنبي. فالضغط الوطني كما تمت الإشارة من قبل يمثل حقاً دستورياً من خلاله يتسنى للمواطنين المشاركة في صنع القرار، بينما الضغط الأجنبي ينظر إليه بقدر من الريبة، لأنه يمثل محاولة من دول أجنبية للتأثير على قرارات سيادية تختص بالسياسة الخارجية، وهناك تقييد كبير للضغط الأجنبي، لكي لا تؤثر أي دولة أجنبية في صنع القرار، لذلك فأى نشاط أو أي اتصال مع مشرع يجب أن يتم الإعلان عنه للسلطات المعنية، كما أن أي اتصال مع الإعلام يجب التبليغ عنه، وعادة ما تقوم الدول الأجنبية بتوظيف الضاغطين وشركات الضغط والعلاقات العامة، الأمر الذي يحتم على أي أفراد لديهم صلات خارجية أن يقوموا بتسجيل نشاطهم والمبالغ التي يتقاضونها من عملائهم في وزارة العدل.

اللوبي الإيراني واللوبي الخليجي:

بالنظر إلى السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط نجد أن تأثير اللوبي الإسرائيلي متأصل وفعال ويحظى بدعم من كل من الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، ويلاحظ أن اللوبي الإسرائيلي له نشاط فاعل على الساحة الأمريكية بسبب غياب لوبي عربي لمواجهته، فعلى سبيل المثال الهدف العام لمنظمة لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية "إيباك" نجده منشوراً على موقعها الإلكتروني، وهو دعم العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

ونجد أن التطورات الإقليمية الراهنة قد عززت من دور اللوبي الإيراني، وعلى الرغم من أن قوته قد تراجعت في عهد الرئيس ترامب، خاصة أنه يقوم بالتشكيك في مصداقية الاتفاق النووي، إلا أنه كان لذلك اللوبي دورٌ

مهمٌ في إذابة الجليد بين البلدين في عهد أوباما. فقد عمل الإيرانيون وفق خطة ممتدة من أجل الترويج لأفكار تظهر إيران بصورة إيجابية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي عام 2002م أُسس المجلس الوطني الإيراني الأمريكي، ويرأسه تريت بارسي ويعد أهم منبر لتمثيل إيران في الولايات المتحدة. وقد أصدر المجلس ورقة عمل تحدد أهدافه وطريقة عمله وتتلخص بثلاث خطوات، وهي إقامة ورش عمل لتثقيف الشباب الأمريكي من أصل إيراني على عملية الضغط، وحشده، ثانياً نشر الوعي بين الإيرانيين من أصل أمريكي بشأن النتائج السلبية للعقوبات المفروضة على إيران على كل من هذه الأخيرة وأمريكا، وثالثاً كسر عقدة التعامل مع إيران لدى المجتمع الأمريكي ونشر فكر ضرورة البحث عن طريقة جديدة للتعامل مع إيران.

وبالإضافة للمنظمات السابقة هناك عدة منظمات هدفها داخلي وهو خدمة الجالية، كما أن هناك منظمات حقوقية هدفها كشف انتهاكات حقوق الإنسان في إيران، فقد عمل بارسي على توحيد جهود تلك المنظمات المختلفة في أمريكا وتوجيهها للنشاط في مجال السياسة الخارجية، لا سيما علاقة الولايات المتحدة مع إيران مثل إصدار بيان موحد لدعم الاتفاق النووي.

وتقوم الجالية بعدة أنشطة للترويج "للحضارة الفارسية" منها على سبيل المثال معرض الكتاب الفارسي في مكتبة الكونجرس عام 2014م. كما أنشئ مؤخراً معهد لدراسات الشيعة في واشنطن ويستهدف تعريف الجمهور الأمريكي بالمذهب الشيعي، من ناحية أخرى نجد أنه لدى إيران عدة أكاديميين داخل الولايات المتحدة، مثل فالي نصر من جون هوبكنز، وحسين موسويان من برنستون، وكريم سجاور من كارنيجي، وراي تقيه من مجلس العلاقات الخارجية، الذين طرحوا فكرة أن إقصاء إيران من المنظومة الجيوسياسية العالمية هو أمر خاطئ ومضر للأمن الإقليمي والعالمي. كما طرحوا فكرة أن العداء مع الولايات المتحدة هو نتيجة سوء تفاهم بين الجانبين.

والجدير بالذكر أن اللوبي الإيراني الموجود حالياً في الولايات المتحدة يعلن عبر موقعه أن هدفه التقريب بين الولايات المتحدة والشعب الإيراني. فهو يعي أنه لا يمكن الترويج لدولة تبنت عمليات إرهابية ضد منشآت ومواطنين أمريكيين. فالفكرة الأساسية التي تبناها مؤيدو الانفتاح على إيران هي أن الانفتاح الاقتصادي سيدمر الأيديولوجيا، وبالتالي النظام الذي يقوم عليها. فعلى سبيل المثال راي تقيه مثلاً من مجلس العلاقات في كتابه "إيران الخفية" ناقش أن العزلة الاقتصادية تزيد من إحكام قبضة النظام على الحياة العامة في إيران.

وقد لعب بارسي دوراً في تنسيق لقاءات بين مسؤولين إيرانيين وأمريكيين بين فترتي 2006-2007 و 2008-2009. وقد أقنع بارسي غيره من الأكاديميين كنصر وموسويان أن التطرف المعادي للغرب هو "التطرف السني"، ووفقاً لرأيه فقد برهن تنظيم داعش على ذلك من خلال قيامه بعمليات في باريس وغيرها ومن خلال تنفيذ الإعدام لأفراد غربيين. واللوبي الإيراني يعتبر العامل الرئيس، إضافة لعوامل أخرى سهلت الاتفاق النووي مع إيران.

من ناحية أخرى يجب ملاحظة أن دول مجلس التعاون نشطت خلال الفترة الأخيرة في دعم بعض مراكز التفكير في الولايات المتحدة. إلا أن جهودها في هذا الشأن تمت بشكل منفرد ولا يوجد تنسيق بين الدول الخليجية في هذا الشأن، من ناحية ثانية فإن تلك الأنشطة تقع ضمن قانون تسجيل الأجانب وهذا يختلف بشكل كلي عما يقوم به اللوبي الإيراني مثلاً الذي يعتبر "لوبي محلي" يمثل المواطنين الأمريكيين. من ناحية ثالثة فإن الأنشطة الخليجية ليس لها قاعدة شعبية داخل الولايات المتحدة، وهذا يتناقض مع نشاط اللوبي الإيراني أو اللوبي الإسرائيلي اللذين يمثلان شريحة من المواطنين الأمريكيين، كما أن المشرعين ينظرون للأطراف الأجنبية بالريبة لأنهم يمثلون مصالح دولة أجنبية داخل أمريكا ويحاولون التأثير على صنع القرار السيادي. فضلاً عن أن الضغط عادة ما يرتبط بقضية ما آنية وليس هناك ضغط طويل الأمد لترسيخ قضية معينة في ذهنية المواطن والإدارة الأمريكية.

وينبغي التأكيد على أن دول مجلس التعاون والدول العربية والإسلامية عموماً تواجه تحدياً كبيراً وخاصة في ظل نمو تنظيم داعش.

انتخاب ترامب والتحولت في المشهد الأمريكي:

لا شك أن انتهاج الرئيس ترامب سياسة مغايرة للإدارة الأمريكية السابقة يعد أمراً مهماً بالنسبة لدول الخليج العربي، فالمسؤولون الموجودون في إدارة ترامب مثل مستشار الأمن القومي اتش ار مكماستر ووزير الدفاع جيم ماتيس مدركون لخطورة التدخلات الإيرانية في المنطقة. وبالرغم من أن الحملة الانتخابية للرئيس ترامب قد تضمنت بعض التصريحات التي أثارت القلق لدى دول الخليج، نجد أن كافة المؤشرات تؤكد أن ترامب سوف ينتهج نهجاً مغايراً تجاه إيران. فاليوم البحرية الأمريكية أكثر حزمًا في مواجهة تحركات زوارق الحرس الثوري على سبيل المثال لا الحصر.

وبنظرة موضوعية ينبغي التأكيد على أن هناك تحديات تتعدى إدارة ترامب وتتعدى النظرة السلبية عن دول الخليج على الساحة الأمريكية والتي يروج لها اللوبي الإيراني، فالولايات المتحدة لديها خطط لتحقيق الاكتفاء الذاتي من النفط من خلال إنتاج واستخراج النفط والغاز عبر النفط الصخري، وهذا أمر يتعدى توجهات إدارة ترامب أو غيرها. لذلك فالمعطيات التي كانت تحكم العلاقة بين الخليج وأمريكا قد تغيرت أو في سبيلها نحو التغير، والأهمية الاستراتيجية للنفط سوف تتراجع، لعدة عوامل أولها تطوير النفط الصخري الأمريكي، ثانيها لاعتبارات بيئية، بحيث يتم تشجيع استحداث مصادر بديلة للنفط وهنا يجب النظر لدراسة تجارب جماعات الضغط الأخرى، ومنها اللوبي الداعم لإسرائيل، فلقد روج هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي السابق لإسرائيل على أنها حليف للولايات المتحدة في حال قامت الدول العربية بتغيير تحالفاتها، وذلك لمنع الاتحاد السوفيتي من الوصول إلى منابع النفط، إلا أن إسرائيل قد فقدت هذه الميزة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، ومن ثم أدركت إسرائيل أنها لا يمكنها الاعتماد على القيمة الاستراتيجية لأنها ممكن أن تتغير، وليس لإسرائيل

أي تأثير على ذلك التغيير. لذلك عملت على استقطاب الجاليات اليهودية ومأسسة النشاط الداعم لإسرائيل. وبذلك أصبح الدعم لإسرائيل محلياً وغير مرتبط بالعوامل الاستراتيجية، ولذلك نرى أن الدعم لإسرائيل لم يتغير بالرغم من أفول القيمة الاستراتيجية لإسرائيل.

معوقات تأسيس لوبي عربي على الساحة الأمريكية:

بداية يجب التأكيد على أن العداء الأمريكي لإيران لا يعني بالضرورة التقارب مع دول الخليج، كما لا تستطيع دول الخليج أن تعتمد على القيمة الاستراتيجية للنفط، حيث إن تطور التكنولوجيا والاعتبارات البيئية ستؤثر في الطلب على النفط مستقبلاً، وبالتالي على الأهمية الاستراتيجية له. لذلك من الأهمية العمل على خلق لوبي عربي مؤيد للقضايا العربية عموماً على الساحة الأمريكية، من خلال خلق قاعدة شعبية مستدامة داخل الولايات المتحدة، فالعرب الأمريكيون هم جزء من المجتمع الأمريكي ويشكلون قاعدة للتواصل مع المجتمع الأوسع ويتماهاهم بهم المجتمع الأمريكي، وحتى تستطيع دول الخليج العربي أن تخلق لوبي داخل الولايات المتحدة عليها أولاً استقطاب العرب الأمريكيين من خلال إطار يضم هؤلاء من أجل العمل على تحسين صورة العرب بوجه عام ومن ضمنها دول الخليج.

ومن المهم دراسة تجارب جماعات الضغط الأخرى، فهناك ترويج من جانب تلك الجماعات الموالية لإيران على الساحة الأمريكية لفكرة أن الشعب الإيراني محب للولايات المتحدة، وفي استطلاع للرأي في 2009م وجد أن 51 % من الشعب الإيراني لديه فكرة إيجابية عن الولايات المتحدة، كما أن ثلث الشعب الإيراني يحبذ عودة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة.

ومع الأخذ في الاعتبار أن كل عضو من أعضاء الكونجرس يصوت بناءً على تفضيلات ناخبيه فإنه لا يمكن دفع قضية ما إلى الأمام دون الوصول إلى الجمهور الواسع ولا يمكن لعضو الكونجرس أن يصوت على قضية ما لم تجد القبول لدى ناخبيه. وبالتالي من أجل تأسيس لوبي خليجي عربي على الساحة الأمريكية يتعين العمل أولاً على تصحيح الصورة السلبية التي تعمل إيران على الترويج عن دول الخليج والدول العربية في الداخل الأمريكي على أن يتسم ذلك اللوبي بالديمومة والتنظيم.

الأفق والفرص المتاحة:

على الرغم من أن الصورة السلبية للدول العربية على الساحة الأمريكية تعد عائقاً أمام تكوين لوبي عربي هناك، فإن هناك فرصة في الوقت ذاته وهي التحديات المشتركة التي تواجه الولايات المتحدة والدول العربية معاً وتتمثل في ظاهرة الإرهاب، حيث يلاحظ أن الجالية العربية لم تكن على الدوام في حالة من الانقسام ولكن كان هناك اتحاد لتلك الجالية في بعض الأزمات منها نكسة عام 1967م واتفاقيات أوسلو التي ساندتها معظم العرب الأمريكيين والغزو الأمريكي للعراق عام 2003م الذي عارضه معظم العرب الأمريكيين.

واليوم توجد حملة مهمة في الولايات المتحدة لتغيير الصورة السلبية عن العالم العربي، فنجد أن العرب الأمريكيين في الولايات المتحدة كان لديهم استياء واضح من قرار الرئيس ترامب بمنع رعايا سبع دول إسلامية ست منها عربية من دخول الولايات المتحدة، واليوم نجد أن العرب والمسلمين في الولايات المتحدة لديهم شعور بأنهم يواجهون خطراً مشتركاً بسبب توجهات ترامب التي يرونها مناهضة للإسلام، وفي هذا الصدد يقوم "المركز العربي للخدمات الاجتماعية والاقتصادية" وهو أكبر مؤسسة عربية في الولايات المتحدة بحملة لمحاربة الكراهية، وقد تعاونوا مع مجموعة من الجمعيات العربية، والمنظمات غير العربية مثل منظمات للأمريكيين الآسيويين ومنظمات اليهودية ومنظمات حقوقية. هذا النشاط ان استمر وتجذر بشكل مؤسسي، سينتج عنه في نهاية المطاف جالية عربية أقوى وأكثر نفوذاً في المجتمع الأمريكي، والذي يمكن أيضاً أن يؤثر على سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة وتجاه دول الخليج، فكما قال تيب او نيل الذي ترأس مجلس النواب الأمريكي من 1977-1978 "إن كل السياسة هي سياسة داخلية، وذلك إشارة إلى تأثير مجموعات الضغط على السياسة الخارجية. فهذا النشاط إن تطور يمكن أن يشكل مجموعة ضغط مؤثرة".

من ناحية أخرى ينبغي التأكيد على أن المدخل الصحيح لتأسيس لوبي عربي قوي داخل الولايات يجب أن يتجاوز المصالح الضيقة لكل دولة، لأنها لا تدخل ضمن اهتمامات الجاليات العربية، ولكن يجب أن تكون هناك قضايا أكثر عمومية كعلاقة الولايات المتحدة بالعرب أو صورة الإسلام في الولايات المتحدة، بالرغم من أن تلك القضايا لا تدخل ضمن نطاق أهداف دول الخليج المباشرة التي لديها أولويات استراتيجية أخرى كتجسيم إيران، ولكن مع وجود جماعة متأصلة متعاطفة مع دول الخليج سيؤمن لها الغطاء العام للدفع بقضاياها للإدارة وللكونجرس الأمريكي. ويجب أن يكون للدول العربية استراتيجية موحدة ضمن علاقتها مع الولايات المتحدة.

انطلاقاً مما سبق فإن الخطوة الأولى التي يتعين على دول الخليج القيام بها هي إجراء مسح للمؤسسات العربية الموجودة حالياً في الولايات المتحدة والتي لديها قاعدة شعبية والتواصل معها من أجل إيجاد أرضية مشتركة، ومن المهم تحديد عدة أهداف مشتركة، ثم البدء بنشر الوعي بين أبناء تلك الجالية حول الأولويات وآليات العمل المشتركة على الساحة الأمريكية.

1. MEARSHEIMER, J. J. & WALT, S. M. 2007. The Israel lobby and US foreign policy, Macmillan.
2. GELAK, D. 2008. Lobbying and Advocacy: Winning Strategies, Resources, Recommendations, Ethics2 and Ongoing Compliance for Lobbyists and Washington Advocates, The Capitol. Net.
3. GIBSON, J. 2010. Persuading Congress. Alexandria, VA: The Capitol. Net
4. PUTNAM, R. D. 1995. Bowling alone: America's declining social capital. Journal of democracy, 6,4 65-78.
5. S.2040 - Justice Against Sponsors of Terrorism Act 114th Congress (2015-2016) congress.gov 5
<https://www.congress.gov/bill/114th-congress/senate-bill/2040>
6. EHRLICH, S. D. 2008. The Tariff and the Lobbyist: Political Institutions, Interest Group Politics, and US Trade Policy. International Studies Quarterly, 52, 427-445.
7. AINSWORTH, S. H. 2002. Analyzing interest groups: group influence on people and policies, Norton.
8. WALKER, J. L. 1991. Mobilizing interest groups in America: Patrons, professions, and socialmovements, University of Michigan Press.
9. SALAITA, S. G. 2005. Ethnic identity and imperative patriotism: Arab Americans before and after 8 9/11. College Literature, 32, 146-168.
10. FREEDMAN, A. M. 2009. USINPAC and the U.S.-India Nuclear Deal: Lasting Influence or One Shot Victory? University of Pennsylvania, freedm@sas.upenn.edu
11. ROSENTHAL, A. 1993. The third house: Lobbyists and lobbying in the states, CQ Press Washington10 DC.
12. LEVINE, B. J. 2009. The art of lobbying: building trust and selling policy, Cq Staff Directories11
13. SCHADLER, B. H. 2012. The Connection: Strategies for Creating and Operating 501 (c)(3) s, 50112 (c)(4) s, and PACs, Alliance for Justice.

14. <http://www.niacouncil.org/joint-statement-of-iranian-american-organizations-on-the-u-s-iran-nuclear-deal/> 29 July 2015 Joint statement of Iranina American organisation on US –Iran relations
15. Ray Takeyh, Hasib J. Sabbagh Senior Fellow for Middle East Studies October 2, 2006 Council on 15 Foreign Relations Hidden Iran:US cannot isolate Iran
16. <http://iraniansforum.com/lobby/index.php/niac/89-trita-parsi-and-niac-s-relation-with-iranian> - 16 june 18 2013 – Trita Parsi and NIAC’s relation with Iranina ambassador Zarif - ambassador-zarif
17. ABBAS, F. 2016. Saudi lobby group SAPRAC launches in the US [Online]. Al Arabiya English
18. <http://english.alarabiya.net/en/perspective/features/2016/03/16/Saudi-lobby-group-SAPRAC-launches-in-the-US.html>
19. KILGORE, C. R. UAE To Donate \$1 Million to Harvard Kennedy School Edarabia
20. <http://www.edarabia.com/10868/uae-to-donate-1-million-to-harvard-kennedy-school/>.
21. AHMAD, A. S. 2015b. How Wealthy Arab Gulf States Shape The Washington Influence Game¹⁹ HuffPost Politics.
http://www.huffingtonpost.com/entry/arab-gulf-states-washington_us_55e62be5e4b0b7a9633ac659
22. January 24 2016US Senate: to Fight Daesh , should stop Saudi Arabia and Wahhabism²⁰ veteranstoday.com
23. Trump says allies must start paying for “American protection” Aaron Short March 26 2016 21 Vanguarddngr.com
24. Us Navy fires warning shots at Iranina boats near gulf VOA NEWS 2022
25. Trump to the world :I am for America not for the world February 24, 2017-New York post
26. Terence Jeffry March 30 2017 6 years later: Obama gove Assad remains :Syrian people will decide his status
27. <http://www.cnsnews.com/news/article/terence-p-jeffrey/6-years-later-obama-gone-assad-remains-tillerson-syrian-people-will>

28. CORDESMAN, A. H. 2013. The United States, the Indian Ocean Region, and the Gulf. center for strategic and international studies
29. MEARSHEIMER, J. J. & WALT, S. M. 2007. The Israel lobby and US foreign policy, Macmillan
30. FRIEDMAN, T. L. 1995. From Beirut to Jerusalem, Macmillan.
31. THORTON CHRISTOPHER
<http://www.theatlantic.com/international/archive/2012/06/the-iran-we-dont-see-a-tour-of-26-1country-where-people-love-americans/258166/>
 The Atlantic magazine 06/ 06/2016
32. SHAMMAS, D. S. 2009. Post-9/11 Arab and Muslim American community college students: Ethno - religious enclaves and perceived discrimination. Community College Journal of Research and Practice, 33, 283-308..
33. KHATIB DANIA Trump is not all bad Gulf News opinion thinkers 15 January 2016 30
34. Thomas Friedman
<https://www.nytimes.com/2015/04/06/opinion/thomas-friedman-the-obama-doctrine-and-iran-interview.html> Iran and the Obama Doctrine 5 April 2015
35. AHMAD, A. S. 2015b. How Wealthy Arab Gulf States Shape The Washington Influence Game [Online]. HuffPost Politics. Available: http://www.huffingtonpost.com/entry/arab-gulf-states-washington_us_55e62be5e4b0b7a9633ac659.
36. ما هو اللوبي الإيراني في واشنطن؟ دانية قليلات الخطيب 2016/02/6 النهار قضايا.
37. اللوبي الإيراني في واشنطن. دانية الخطيب 2016/06/02 النهار قضايا.

القضايا الإقليمية

تركيا المتغيرة .. تداعيات التصويت بنعم للنظام الرئاسي

الدكتور عبدالاله بن سعود السعدون

محددات التوازن في أسعار النفط: تحليل لاتجاهات عام 2017م

الأستاذ عبدالعزيز الدوسري

تركيا المتغيرة .. تداعيات التصويت بنعم للنظام الرئاسي

الدكتور عبداللّه بن سعود السعدون¹

ملخص:

الشعب التركي أعطى التفويض الدستوري بنعم، وبنسبة عالية في المشاركة بالاستفتاء العام وأنهت الدولة التركية النظام البرلماني الذي كان سائداً قرابة القرن، حين إعلان النظام الجمهوري البرلماني ومع هذا الاختيار الشعبي يصبح رئيس الجمهورية مجمع السلطات التنفيذية والقائد العام للقوات المسلحة، وتعدت النسبة للتصويت بنعم في جميع المحافظات حاجز الواحد والخمسين بالمائة، مما رجح الاختيار بنعم وتمرير التغيير الدستوري والإعلان عن بدء العهد الجديد والجمهورية الثانية باختيار النظام الرئاسي. من خلال مشاركة واسعة وغير متوقعة والتي بلغت نسبة 87% من مجموع أصوات الناخبين.

وقد صوتت الأغلبية بنسبة أكثر من خمسين في المائة بـ(نعم) 51% على التحول من النظام البرلماني إلى الرئاسي والموافقة على بنود الدستور الجديد البديل للدستور الذي كان معمولاً به منذ عام 1982م. وهذه النسبة والتي تحمل معها مؤشرات عديدة حول العملية السياسية التركية بأكملها تضع القوى المعارضة لأداء الحزب الحاكم في ميزان الرقابة السياسية والاقتصادية مما قد يؤثر على وضعه الانتخابي مستقبلاً.

وقد سجل يوم السابع عشر من أبريل 2017م اليوم الأول للتحول الدستوري نحو اختيار النظام الرئاسي، ولم تخن صناديق الانتخابات العهد مع نداء الرئيس رجب طيب أردوغان والذي منحه الشعب الثقة مجدداً، وقد تحقق الهدف من التغيير، والذي يعلق عليه الحزب الحاكم آمالاً عريضة لتثبيت واستمرارية حكمه بتحول جديد يعطي مساحة وحرية أوسع لاتخاذ القرارات وإيجاد استراتيجية جديدة حرة للسياسة الخارجية والداخلية ورسم الخطط الاقتصادية المستقبلية قصيرة المدى، وأيضاً العمل على جذب الاستثمار الأجنبي لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية الكبرى التي يتضمنها التعاون الدولي بين تركيا واليابان وروسيا ودول الخليج العربي. كما ويؤثر الاختيار الشعبي للنظام الرئاسي على العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول الاتحاد الأوروبي، والتي تلاحظ وبحدز النمو المتزايد للاقتصاد التركي في العقد الحالي مع أخذ النسب العالية للنمو الاستثماري الأجنبي المشارك بنمو القطاعات الاقتصادية التركية والتي قفزت في فترة قياسية لتحريك عجلة التنمية وأن تبلغ الجمهورية التركية في عيدها المئوي عام 2023م مصاف الدول المتقدمة أوروبياً ودولياً.

1 عضو مجلس أمناء منتدى الفكر العربي - عضو الهيئة التأسيسية للحوار التركي العربي - عضو هيئة الصحفيين السعوديين.

تركيا بين عهدين:

إن الأيدولوجية التي تبنها مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك تركز على التحول التام من دولة الخلافة العثمانية، والتي دامت لأكثر من ستة قرون بوجهها الإسلامي، وكانت عملية التحويل هذه معقدة وصعبة مع تطبيع الشعب التركي والذي نسبة المسلمين فيه تتجاوز 97% من سكانه إلى النظام الجمهوري، وبآلية بناء الدولة الغربية فرضت بقوة السلطة، وكان إيجاد مؤسسات جديدة للدولة مهمة ليست بالهينة، ولابد من إجراء تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة الأثر مع الترويج للأفكار الغربية، وسميت بالثورة الكمالية وشعارها العلمانية الديمقراطية، والتي تعهدت المؤسسة العسكرية بحمايتها.

ورافقت هذه الثورة الكمالية حملات اجتماعية وإعلامية كان لها تأثيراتها العميقة على المجتمع التركي.

وقد بدأت مظاهر هذا التحول من إلغاء منصب شيخ الإسلام والمحاكم الشرعية والمدارس الدينية واستبدالها بالرئاسة العامة للشئون الدينية وإلغاء الحجاب على النساء وتغيير الحروف العربية باللاتينية وإحلال التقويم الميلادي بدلاً عن الهجري، ومع هذه التغييرات الجذرية تشكل الإطار الثقافي والاجتماعي للجمهورية التركية الأولى.

ومن أجل إضفاء الشرعية لبناء الدولة فقد تم تأسيس مجلس تأسيسي مكون من معظم مؤيديه في الأقاليم التركية وقادة الجيش وكتابة دستور جديد للجمهورية الوليدة وإقصاء كل الأفكار المنافسة إسلامياً وقومياً واختيار النظام البرلماني كمصدر للسلطة التنفيذية ورقابتها وتأسيس الحزب الواحد بزعامه أتاتورك أطلق عليه (حزب الشعب الجمهوري)، وبهذا أصبح الحزب الحاكم وزعيمه أتاتورك مركز كل السلطات دون منازع، فهو رئاسي وبرلماني في آن واحد.

وفي عام 2002م ظهر حزب العدالة والتنمية الوريث الشرعي للحركة الإسلامية في تركيا، والتي كان مؤسسها نجم الدين أربكان وحزبه الخلاص الإسلامي، والذي تحول إلى مسمى آخر (حزب الرفاه) ليواصل فرض وجود الحركة الإسلامية في المجتمع التركي. وكان انقلاب الجنرال كنعان أفين عام 1982م نهاية للمساعي لإثبات وجود الإسلام السياسي، ومع الانتخابات البرلمانية التي شارك فيها حزب العدالة والتنمية جاء فوزه بالأغلبية البرلمانية حيث حصد 363 مقعداً نيابياً وشكل وزارته الأولى، وتأتي هذه التشكيلة الوزارية للأغلبية بعد سلسلة ضعيفة من الوزارات الائتلافية التي أضعفت الاقتصاد، نتيجة لها ترجمت حكومة حزب العدالة والتنمية برامجها الانتخابية إلى حقائق على الواقع؛ حيث شهدت تركيا نهضة اقتصادية بارزة في المجال الإقليمي الدولي منذ تسلم الحزب الحاكم دفة الحكم في 2002م، وكان الاقتصاد التركي في التسعينيات من القرن الماضي مديناً بقروض دولية ومترهلاً اقتصادياً، وارتفعت نسبة التضخم إلى 55%، وبعد اتخاذ الإجراءات المالية من جانب المستشارين الماليين وخبراء البنك المركزي، تم خفض نسبة التضخم في عام 2015م إلى 8% وهو رقم قياسي في عالم الاقتصاد. ومن جهة أخرى كانت نسبة النمو سلبية 9.5% لتصبح بعد اثني عشر عاماً 9.9% إيجابياً. ومع مسيرة التقدم الاقتصادي للدولة التركية حتى احتلت المرتبة السابعة عشرة في مجموعة

العشرين والاقتصاديات العالمية. كما اكتسحت المنتجات التركية أسواق مائة وتسعين دولة في العالم وصادراتها من السيارات والأدوات الاحتياطية والإلكترونيات والآلات الزراعية وأنواع المنسوجات الصوفية والقطنية والأحذية والحاصلات الزراعية بكافة أنواعها من فواكه وخضار طازجة ومعلبة. كما ارتفع دخل الفرد من ثلاثة آلاف دولار عام 2002م حتى بلغ أربعة أضعاف (12000) دولار عام 2015م. وتم تحقيق المشاريع الاستراتيجية العديدة نتيجة التعاون مع المجتمع الدولي.

كما تم تنفيذ استراتيجية تطور شاملة في الصحة والتعليم والإسكان حازت على رضا 74% من أبناء الشعب التركي، ونفذت حكومة العدالة والتنمية شعار تصفير المشاكل في العلاقات الدولية، ونجحت بذلك وأصبحت تملك سياسة هادئة متوازنة بين الأقطاب العالمية ودول الجوار الإقليمي.

تركيا بتطبيق النظام الرئاسي تسعى لبلوغ المرتبة العليا في آسيا وأوروبا في العام المئوي للجمهورية التركية 2023م. والطريق قريبة ومسهلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية التي يسعى لها الرئيس المنتخب للجمهورية التركية الثانية رجب الطيب أردوغان.

التحول نحو النظام الرئاسي بدلاً عن البرلماني:

الدعوة للنظام الرئاسي مطلب قديم متجدد للزعامة التركية، فقد طالب بذلك الرئيس توركوت أوزال، ولم يلقَ قبولاً من الأحزاب المعارضة، وأيضاً المؤسسة العسكرية عارضته بشدة وقدمت مذكرة احتجاج إلى رئاسة الجمهورية بعدم عرضه على البرلمان. وأعاد نفس الرغبة الرئيس سليمان ديمريل والذي وجه رسالة للشعب قال فيها "كنت أفضل أن أحقق التغيير للنظام الرئاسي إلى تركيا وخلق هذا الأمر عقدة في داخلي؛ لأنني لم أتمكن من تحقيقه" وفي خطاب انتخابي لرعيم حزب الحركة القومية الراحل ألب أرسلان تركيش ذكر بأن عصرنا هو عصر السرعة والقوة؛ لذلك ندافع وفق ما يليق بتاريخنا وتقاليدنا عن النظام الرئاسي. ولعل هذه المقارنة التاريخية هي سر التوافق بين حزب الحركة القومية وتأييده لمطلب حزب العدالة والتنمية في معركة التعديلات الدستورية والاتجاه بالاستفتاء الشعبي نحو التصويت بنعم على التعديلات الدستورية.

وينبغي التأكيد على أن كل هذه المحاولات السابقة باءت بالفشل ووضعت في أدراج الماضي وذلك لمعارضة المؤسسة العسكرية والتي كانت تتمتع بالقوة والنفوذ في الحياة السياسية بتركيا. ويرجع العديد من المحللين السياسيين أن حزب العدالة والتنمية أستطاع أن يمرر التعديلات الدستورية والتحول للنظام الرئاسي بعد أن أضعف تأثير الجيش على العملية السياسية وإفشال محاولتين انقلابيتين (2009 - 2016م) والتي تعد السبب المباشر لإنجاح التصويت بنعم للنظام الرئاسي.

وقد توجه الشعب التركي في السادس عشر من شهر أبريل 2017م ليرسم نظام الحكم في بلاده، إذ صوت بنسبة تفوق الخمسين في المائة بـ(نعم) بنسبة 51.4% على التحول من النظام البرلماني إلى الرئاسي، والموافقة على بنود الدستور الجديد البديل للدستور كان معمولاً به منذ عام 1982م.

تركيا منذ تأسيسها عام 1923م اختارت قيادتها السياسية النظام البرلماني، والذي يعني تشارك السلطات بين الحكومة المنتخبة والحائزة على ثقة البرلمان، وتشابك معه صلاحيات كليهما، فالبرلمان يجوز له سحب الثقة من الحكومة ويسقطها إذا صوتت الأكثرية على ذلك، وفي نفس محيط الصلاحيات يحق لرئاسة الوزراء حل البرلمان بقرار وزاري مؤيد من رئاسة الجمهورية، ويحق للبرلمان ممارسة دوره الرقابي على الحكومة وذلك باستجواب الوزراء ومن بمستواهم الوظيفي وإقالتهم إذا ثبتت التهم الموجهة لهم من البرلمان، ودور رئيس الجمهورية محدود الصلاحية في النظام البرلماني، فهو رأس الدولة في البروتوكول الرسمي، ويصادق على القوانين الموافق عليها من البرلمان، ويرشح السفراء وهيئة المحكمة الدستورية والهيئات غير المرتبطة بالوزارة، ودوره شرفي، ولا يتدخل في شئون السلطة التنفيذية إلا في الظروف الطارئة كالحروب والفوضى الأمنية المهددة للأمن القومي، وقد تعرضت الحياة السياسية لهزات عاصفة نتيجة النظام البرلماني مع تنوع الكتل السياسية داخل البرلمان مما يدعو لظهور وزارات ائتلافية ضعيفة متناحرة المصالح ومتقاطعة في الأيديولوجية السياسية، وأدى هذا الوضع القلق لتفشي الفساد الإداري والمالي وضعف الأداء الحكومي، مما يهدد الطريق للفوضى الأمنية ويعطي السبب لتدخل المؤسسة العسكرية وهيمنتها على السلطة تحت غطاء المحافظة على النظام العلماني الديمقراطي والمبادئ الكمالية وبسط سلطة القانون بالقوة.

أما النظام الرئاسي فأساسه النظم الملكية، وتبنته دول عدة تتبع النظام الجمهوري، وتكون فيها السلطة التنفيذية تحت صلاحيات رئيس الدولة والسلطة التشريعية من اختصاصات البرلمان، ولا تقاطع بينهما، وأوسع الصلاحيات تمنح لمنصب رئيس الجمهورية فهو رأس الدولة المركزية وتتركز صلاحياته بالإشراف على شئون الدولة الداخلية والخارجية، والرئيس هو صاحب السلطة التنفيذية، وهو الذي يختار وزراءه ومعاونيه. هو المعول عليه بتنفيذ القرارات المقترحة، ولا توجد أوامر تعلو على ما يصدره، وذكر في محاضر اجتماعات الرئيس الأمريكي لنكولن مع مساعديه ووزرائه، وكان عددهم سبعة، لمناقشة مقترح رئاسي، وصوت السبعة مجتمعين بلا، ضد رأيه بنعم، فما كان من الرئيس إلا أن قال "سبعة أصوات بلا وواحد بنعم ونعم هي التي تغلب دائماً فمن المسؤولية تولد الصلاحية". ويشغل الرئيس التركي المنتخب منصب القائد العام للقوات المسلحة ويناط بالرئيس حماية الدستور وتطبيق القوانين واقتراحات مشاريع القوانين ودعوة البرلمان لمناقشتها والتصويت عليها وتعيين قادة الجيش والسفراء، وهو المعني بالسياسة الخارجية للدولة وممثلها في العلاقات الدولية ويحمل صفة مهندس الدبلوماسية التركية الأول.

ويتولى الشعب انتخاب الرئيس مباشرة، ومن هنا تأتي قوة الصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية في النظام الرئاسي، وقد طرح الرئيس أردوغان مقترح التحول للنظام الرئاسي بإعلان دعوته للتحول في احتفال جماهيري بإسطنبول في يناير 2015م، وإصدار دستور، جديد وبرر دعوته هذه بقوله "إن النظام الرئاسي سيعجل سير العمل ويسرع عملية التنسيق والاتصال بين مؤسسات الدولة". والرئيس أردوغان والمنتخب مباشرة من قبل الشعب، يسعى دوماً لبلوغ تركيا المرتبة المميزة إقليمياً ودولياً، ومنحه صلاحيات واسعة تتناسب مع الأهداف السامية التي رسمها لبلوغ الأهداف المرجوة اقتصادياً وسياسياً، ومن المرجو احتلال تركيا المرتبة الأولى أوربياً ومركزاً متقدماً في مجموعة العشرين الاقتصادية، ولا يتحقق ذلك إلا

من خلال اختيار النظام الرئاسي والذي لاقى معارضة وعدم ارتياح أوروبياً والتصريح باختيار (لا) من قبل زعيم المعارضة كمال كليج أوغلو لخشية حزب الشعب الجمهوري المعارض لتحويل النظام إلى الدكتاتورية الرئاسية، إذا وضعت كل السلطات بأمر رئيس الجمهورية، وشاركه بالاتجاه بالتصويت بلا حزب الديمقراطيات الكردية لخشيته من الإجراءات العسكرية ضد الحركة الكردية الانفصالية المسلحة والمتمثلة بحزب العمال الكردستاني المتمرّد.

وتم اختيار أداة الاستفتاء الشعبي الذي نص عليه الدستور التركي لإجراء التغيير في نظام الحكم من البرلماني إلى الرئاسي، والذي تبناه حزب العدالة والتنمية مدعوماً من أحد أحزاب المعارضة (حزب الحركة القومية) ويهدف هذا التغيير الدستوري إلى جعل قمة السلطة بيد رئيس الجمهورية، وهو الذي يختار نوابه ووزراءه ومساعديه من خارج البرلمان ولا يحتاج إلا منحهم الثقة عن طريق التصويت الجزئي لكل وزير بحسب نوع مهماته، ويلغى منصب رئيس الوزراء، وهو شكل لنظام تركي جديد يجمع ما بين النظم الرئاسية الأوروبية والأمريكية، والذي تخشاه المعارضة هو تركيز السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بيد رئيس الجمهورية وسحب الرقابة السياسية والإدارية عن البرلمان، ويبقى فقط لسن القوانين المقترحة من رئاسة الجمهورية.

وتشارك الجاليات التركية في أوروبا والتي تشكل رقماً مهماً في ترجيح قبول هذا التغيير الجديد والذي يعلق عليه الحزب الحاكم آمالاً عريضة لتثبيت واستمرارية حكمه بتحول جديد يعطي مساحة وحرية أوسع لاتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية في فترة قياسية لتحريك عجلة التنمية وأن تبلغ الجمهورية التركية في عيدها المئوي عام 2023م مصاف الدول المتقدمة أوروبياً ودولياً.

وهذا الهاجس التنموي التركي ترجم أوروبياً بالتخوف من مستقبل النمو التركي مع تزامن الحملات الانتخابية في دول وسط أوروبا والتي وضعت العراقيل المتعمدة أمام التجمعات المؤيدة للتوجه الرئاسي بل مهدت الطريق للتجمعات الكردية المعارضة بالنشاطات المعادية ورفع شعارات تحمل التهديد للرموز التركية.

ولا شك أن الانتقال للنظام الرئاسي سيركز جميع السلطات بيد الرئيس وسيفك الارتباط بين السلطات الثلاث، ويؤكد من رقابة البرلمان على السلطة التنفيذية، وليس صحيحاً تحول الرئيس نحو الدكتاتورية ما دام الشعب هو الذي اختاره وهو الذي يقضيه عن كرسي الرئاسة بنفس الطريقة، حسب نصوص الدستور الجديد، والذي يعطي للبرلمان حق استجواب رئيس الجمهورية ونوابه ووزرائه، وسيتم انتخاب الرئيس لفترة أو لفترتين متتاليتين فقط. ولمدة خمس سنوات لكل فترة وقد جاءت نتائج الاستفتاء بنعم للنظام الرئاسي، لتصبح فترة رئاسة أردوغان المنتظرة لثلاث دورات رئاسية من ضمنها الفترة الحالية حيث انتخبه الشعب مباشرة عام 2014م.

السادس عشر من أبريل 2017 شكل نقلةً مرحليةً في مستقبل الدولة التركية ومستقبلها السياسي ومع إعلان نتيجة الاستفتاء (بنعم) بدأت مرحلة الجمهورية الثانية بنظام سياسي واقتصادي جديد.

التعديلات الدستورية المقدمة من اللجنة المشتركة في البرلمان التركي:

أدرجت اللجنة المؤلفة من نواب حزبي العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية عدداً من المواد المعدلة بلغت ثمان عشرة مادة وتتضمن المشروع تعديلات جديدة في نظام الحكم، وحين عرضه على البرلمان للتصويت عليها لم يحصل هذا المشروع الدستوري إلا على 339 صوتاً، وبذلك تمهد الطريق أمام التعديلات الدستورية إلى التصويت الشعبي، والذي صوت في السادس عشر من أبريل 2017م، على مشروع الدستور الجديد لدولة تركيا بنعم بنسبة 51.4%، وهي نسبة حرجة أعطت للقوى المعارضة لها فرصة للطعن في هذه النتيجة، وتشمل هذه التعديلات التي وصفها الخطاب السياسي والإعلامي التركي بالتحول التاريخي من نظام كان سائداً لمدة 90 عاماً، وجاءت المواد المعدلة الجديدة بالشكل التالي:

المادة	النص المعدل دستورياً
المادة الثامنة	يتم إلغاء منصب رئاسة الوزراء وأمانة مجلس الوزراء وتعود السلطة التنفيذية والمسئولية العامة إلى رئاسة الجمهورية.
المادة التاسعة	يلتزم القضاة بالعمل القضائي بمبادئ النزاهة.
المادة الخامسة والسبعون	يرفع عدد المقاعد البرلمانية من 550 إلى 600 مقعداً.
المادة السادسة والسبعون	يتم إقرار العمر المشترط للترشيح في الانتخابات البرلمانية من 25 إلى 18 عاماً، ويتم إزالة شرط الخدمة العسكرية الإلزامية، ومنتسبو الجيش مستثنون من الترشيح للانتخابات البرلمانية.
المادة السابعة والسبعون	يتم تمديد الفترات البرلمانية من أربع إلى خمس سنوات، ولا يحدد بحد أعلى لسن النواب وتحدد عملية إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في تاريخ واحد كل خمسة أعوام مع جولة إعادة الانتخابات الرئاسية في حال لم يفز أي مرشح بأغلبية متوسطة، كما حددها قانون الانتخابات في الجولة الأولى.
المادة السابعة والثمانون	البرلمان هو المؤسسة الوحيدة التي تشرع وتغير وتلغي القوانين ويعتمد بالتصويت بالأغلبية المحدودة بسك العملات والموافقة على المعاهدات الدولية وإعلان الحرب.
المادة الثامنة والتسعون	البرلمان الجهة التي تمارس سلطاتها الرقابية على السلطة التنفيذية بتقديم استجوابات برلمانية وطرح ذلك علناً وأجراء تحقيق برلماني ومسائلة كتابية.
المادة المائة وواحد	يجب على المرشح للرئاسة أن يكون مرشحاً ومدعوماً من قبل حزب أو أكثر من الأحزاب التي فازت بنسبة 5% أو أكثر في الانتخابات البرلمانية السابقة أو 100000 مصوت كما لم يعد الرئيس بحاجة إلى إنهاء علاقته بحزبه في حال انتخابه.

المادة المائة وأربعة

إن رئيس الجمهورية هو رأس الدولة وهو المخول بتعيين وإقالة الوزراء ونواب الرئيس ورؤساء البعثات الدبلوماسية وكبار الموظفين العموميين ويحق للرئيس الدعوة لاستفتاء وإصدار الأوامر الرئاسية لتنظيم السلطة التنفيذية والتي لا تتعارض مع نصوص الدستور ولا التي ستتم بقوانين مفصلة والتي تتعلق بالحريات والحقوق العامة، ويكون نص القانون المنفذ عن الأمر الرئاسي، وللرئيس صلاحية توقيع والأمر بالمعاهدات الدولية.

المادة المائة وخمسة

يحق للبرلمان إجراء التحقيقات في التهم الموجهة لرئيس الجمهورية وذلك بطلب ثلاثة أشخاص أصوات أعضائه، وبعد الانتهاء من الاستجواب يحق للبرلمان التصويت بتوجيه الاتهام للرئيس بموافقة ثلثي أعضائه، ولا يحق للرئيس أن يدعو لإجراء الانتخابات المبكرة خلال فترة التحقيق معه.

المادة المائة وستة

يحق للرئيس تعيين نائب أو أكثر له وفي حالة الفراغ الرئاسي لأي سبب كان يجب إجراء انتخابات رئاسية خلال 45 يوماً، وإذا كان موعد إجراء الانتخابات البرلمانية السابقة ولمدة أقل من عام لابد من إجرائها بموافقة الانتخابات الرئاسية المبكرة. ويعمل الرئيس المنتخب حتى انتهاء فترة الانتخابات البرلمانية ويحدد موعد جديد لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية معاً، وتحسب للرئيس عندها ممارسة أعماله لفترةين لاحقتين حسب نتائج الانتخابات الرئاسية. ويحق للبرلمان استجواب نواب الرئيس والوزراء بطلب ثلاثة من عدد أعضائه وفي حالة تجريمه بموافقة ثلثي أعضائه يصوت على عزله بنفس النسبة، ولا يحق له بعد تجريمه من الترشح ثانية للانتخابات البرلمانية، وإن كان نائباً فتنتهى عضويته البرلمانية بعد نزع الحصانة البرلمانية عنه، ويحق للرئيس ترشيح عدد الوزارات بقرارات رئاسية.

المادة المائة والسادسة عشرة

يحق للرئيس والبرلمان طلب تجديد موعد الانتخابات بطلب ثلاثة من أشخاصه (360) عضواً، ولابد من إجراء الانتخابات البرلمانية في التاريخ نفسه.

المادة المائة والتاسعة عشرة

يحق للرئيس إعلان حالة الطوارئ ولمدة لا تزيد على ستة أشهر، ولابد أن يحظى قرار الرئيس بالتصويت البرلماني عليه، ويمكن تمديد حالة الطوارئ لمدة أربعة أشهر بأمر رئاسي باستثناء حالة الحرب.

المادة المائة وواحد أربعون

تلغى المحاكم العسكرية ما عدا زمن الحرب.

المادة المائة والتسعة والخمسين

تعيين القضاة والمدعين العموميين من قبل الرئيس وبالتصويت عليهم من قبل البرلمان، ويتكون مجلس القضاة من 13 عضواً مع وزير العدل ووكيل الوزارة والبرلمان ويصوت على تعيين سبعة من أعضاء المجلس وأربعة قضاة يعينهم الرئيس ولمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لفترة واحدة.

المادة المائة وواحد وستون

يقدم الرئيس الميزانية المقترحة للدولة للبرلمان قبل 75 يوماً من بدء السنة المالية الجديدة، ويتم التصويت بإقرارها من البرلمان لتصبح سارية المفعول.

ومن النظرة الأولى لمجمل المواد الثمانية عشرة والمراد تعديلها أو تثبيتها بالدستور نراها تتعلق مباشرة بالصلاحيات التنفيذية لرئيس الجمهورية وأيضاً مشاركة مسؤولياته تجاه الشعب والبرلمان.

تصويت المدين التركي الكبير (بلا) ناقوس إنذار لحزب العدالة والتنمية:

إذا قال الشعب التركي اختياره الصعب بنعم للتعديلات الدستورية وتفضيل النظام الرئاسي على النظام البرلماني السائد، وبنسبة مشاركة لم تشهدها الساحة الانتخابية التركية منذ تأسيس الجمهورية التركية بقرابة القرن من الزمن، ومرور العملية الديمقراطية دون أي أزمات تذكر، إلا أنها أضافت مفاجآت كبيرة للحزبين المتعاونين في الدعوة لاختيار التعديلات الدستورية والتصويت بنعم للنظام الرئاسي الذي حظي وبصعوبة على نسبة 51% بنعم من أصوات المقترعين وبلا عريضة مثلها نصف المجتمع التركي وبنسبة ما يقارب 49.0% وأن عملية تمرير التصويت الإيجابي جاءت من عنق الزجاجة، إلا أن الشعب التركي كسب دستوراً ونظاماً رئاسياً جديداً سيكون الحدث الأهم في تاريخ الدولة التركية وعهداً جديداً متفائلاً بحد آمن ومستقر للجمهورية التركية الحديثة.

بلغت نسبة المشاركة الشعبية العالية 85% وهو مؤشر واضح على الرغبة في الاختلاف في التصويت مع وضد التعديلات الدستورية والتي فرزت فارقاً بسيطاً وحيداً للقبول والرفض.

وجاءت المفاجأة الغربية في نتائج التصويت في المدين الكبير حيث حسمت صناديق الاقتراع بنسبة 52% لصالح رفض التعديلات الدستورية، حيث كان حزب العدالة والتنمية يعول على العشرين مليون صوت الممثلة لسكان إسطنبول معقل التأييد الدائم للحزب الحاكم، وهذا تحول خطير يستحق المراجعة والتحليل لتلافي ذلك مستقبلاً، ومدينة إسطنبول الكبير بمثابة تركيا المصغرة ومن يكسب أصواتها يفوز بالأغلبية في عموم البلاد.

وفي هذه المرة لم تكن إسطنبول وحدها الرافضة بل شاركتها العاصمة السياسية أنقرة حيث جاءت نتائج الاستفتاء سلبية للتعديلات الدستورية وأيضاً بنسبة متقاربة (51) بلا و49 بنعم وكانت هذه النتيجة السلبية صادمة لأنصار حزب العدالة والتنمية.

وشاركت بهذا الاتجاه السلبي برفض التعديلات الدستورية المدينة الصناعية الكبير أزمير، وأنطاليا وأضنه، وجاءت نتائج التصويت لمعقل حزب الشعوب الديمقراطي الكردي مدينة ديار بكر حيث رفض الدستور الجديد بنسبة 68%، وجاء تحالف حزب العدالة والتنمية بهذه النتائج السلبية في أصوات المناطق الكردية لمواقف حزب الحركة القومية المعادية للمكون الكردي في جنوب شرق تركيا ودعوة هذا الحزب باستخدام الحل العسكري لإنهاء التمرد الكردي. بينما في المناطق التركية الأخرى ساعد هذا التحالف بين الحزبين لإفراز هذه النسبة الحرجة لقبول التعديلات الدستورية واختيار النظام الرئاسي لمستقبل تركيا في عهدها الجديد.

المفاجأة الثانية وقوة ناقوسها أكثر تنبيهاً، فهذه النتائج الحدية جاءت لاستفتاء شعبي عام، فالأمر يختلف تماماً في الانتخابات البرلمانية القادمة في يونيو القادم، حيث ستتقدم قوائم المرشحين لحزب العدالة والتنمية لوحدها دون دعم حزب الحركة القومية والذي كان في صف المعارضة للحزب الحاكم، وقد يتجه الحزبان للتعاون بشكل الاندماج الانتخابي ومن ثم التوافق الوزاري الجديد والذي سيختاره رئيس الجمهورية الجديد.

المقلق للشارع السياسي التركي هو كيفية معالجة الحزب الحاكم لتداعيات هذه النتائج وتلافي الأخطاء والدعوة لوضع استراتيجية جديدة داخلية وخارجية لإدارة الحكومة القادمة، ويتوقع المحللون السياسيون

الأترك والأجانب بأن فترة تجربة النظام الرئاسي للفترة القادمة ستكون عصيبة على البلاد وعلى مسيرة العملية السياسية الجديدة بعد النتائج المتقاربة بين المؤيدين والمعارضين، وقد تشهد أيضاً تحالفات انتخابية بين أحزاب المعارضة من جهة والعدالة والتنمية مع حزب الحركة القومية من جهة أخرى، ولابد من دراسة جدية يجريها الحزب الحاكم "العدالة والتنمية" لتحليل هذه النتائج المفاجئة.

تركيا الرئاسية وعلاقتها المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي:

لا بد من تبيان العلاقة القديمة بين تركيا الدولة ومراحل تشكيل اللبنة الأولى للاتحاد الأوروبي، والذي بدأ عام 1951م تحت مسمى "الجماعة الأوروبية للفحم والصلب" والدول الأوروبية المؤسسة فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا ودول اتحاد البنيولوكس (بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج)، ومن ثم تطورت العلاقة بين هذه الدول إلى اتحاد جمركي توسع إلى السوق الأوروبية المشتركة، وكانت نتيجة اتفاقية روما لعام 1957م وهذا التوجه الاقتصادي يمثل الأساس الأول للاتحاد الأوروبي، وما تلى ذلك من تنظيمات تبادل تجاري إلى شراكة موثقة باتفاقية اقتصادية سياسية.

ومن هذه الفترة وتركيا تحاول الاشتراك في هذا التحالف الأوروبي الجديد حتى 1987م حيث تقدمت الجمهورية التركية رسمياً للانضمام للاتحاد الأوروبي ووقعت اتفاقية الاتحاد الجمركي الأوروبي في 31 فبراير عام 1995م وجاءت الموافقة الأوروبية باعتبار تركيا رسمياً كمرشح للعضوية الكاملة في 1999م، وأثار ذلك جدلاً شعبياً واسعاً في أوروبا حيث أثمرت نتائج الاستفتاءات الشعبية في الدانمارك وفرنسا وهولندا بعدم قبول تركيا عضواً في الاتحاد الأوروبي ورافقت ذلك أيضاً حالة من الاحتجاجات على حقوق الإنسان والديمقراطية ومعالجة القضية الكردية والأحكام القضائية والمطالب الأوروبية بإلغاء حكم الإعدام.

وهناك معوقات خاصة بهوية تركيا الإسلامية ضمن الاتحاد الأوروبي، ففي ألمانيا لوحدها أربعة ملايين تركي مزدوج الجنسية ومليون ونصف في هولندا وبلجيكا، ويزدادون بنسبة عالية مقارنة مع الشعوب الأوروبية والتي تتبع استراتيجية تحديد النسل، والطائفية سلاح معدوم الفائدة مع أبناء الشعب التركي لتجانسهم مذهبياً، وعلاقتهم بالوطن الأم باقية ومستمرة ووضعت شروط تعجيزية في منح المواطن التركي حرية السفر والإقامة في الدول المنتمة لاتفاق تأشيرة الاتحاد الأوروبي والخشية من تدفق المهاجرين الأتراك إلى أوروبا ومنافسة العمالة فيها لرخص أجورها وأيضاً التخوف من انتشار المنتجات الزراعية والصناعية إلى داخل الدول الأوروبية وتأثيرها على المنتجات المحلية واتجاه الاستثمارات الأوروبية إلى اقتصاديات تركيا والتي تمثل السوق الواسعة أوروبياً.

ويحظى الطلب التركي للانضمام للاتحاد الأوروبي بتأييد الولايات المتحدة الأمريكية، أما في أوروبا فتختلف المواقف الرسمية عن بعضها، ففي فرنسا يحظى الطلب التركي بتأييد فرنسا، أما اليونان وقبرص وهولندا والدانمارك والسويد فتعارض مشاركة تركيا للانضمام للاتحاد، وتثير قضايا الحقوق الكردية وما يسمى بالغزو التركي لقبرص وإبادة الشعب الأرمني الذي تعرض لما يسمى بالقتل الجماعي في الحرب العالمية الأولى عام 1915م.

وبحكم أن الاتحاد منظومة دولية للمجموعة الأوروبية والتي بلغ عددها 28 دولة وآخرها كرواتيا التي انضمت للاتحاد عام 2013م، ومن أهم ما يميز الاتحاد هو نقل صلاحيات الدول القومية إلى المنظومة الأوروبية في المجال الدولي، ولكنه يبقى محكوماً بالصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدة، ولا يمكن وصفه بالاتحاد الفيدرالي الأوروبي بل ينفرد بنظام فريد من نوعه. فهو متعدد النشاطات فله سوق موحد تتداول فيه عملة واحدة سميت باليورو نسبةً للتوحد الأوروبي. وقد تبنته لحد الآن 19 دولة من أصل الـ 28 الأعضاء، كما رُسم له خطٌّ زراعي مشترك وسياسة صيد بحري واحدة.

هل تركيا لازالت تأمل في الانضمام للاتحاد الأوروبي؟

شهدت العلاقات التركية الأوروبية محطات متقطعة شابتها الحركة أحياناً والاختلاف المتجمد في أحيان كثيرة، فالمحطة الأولى بدأت عام 1999م حين تم قبول ترشيح تركيا للعضوية، ومعها وضع العديد من العراقيل والشروط التعجيزية من أجل بقاء المشروع في المحطة الأولى دون تحريك عجلاته، وبعد انتظار طويل رافقه تلبية شروط الاتحاد بأكملها، بقي الجانب الأوروبي ملتزماً الصمت حتى جاء تصويت البرلمان الأوروبي في 23 نوفمبر 2016م على تعليق المفاوضات الأوروبية مع تركيا حول انضمامها للاتحاد؛ بسبب ما رآه من استخدام للقوة غير المتناسبة ضد الذين قاموا ودعموا الانقلاب الفاشل في 15 يوليو 2016م. وجاء رد الرئيس أردوغان قوياً وجاداً حيث قال "إذا كانوا لا يريدونا في اتحادهم فعليهم أن يقولوا ذلك بصراحة وأن يتخذوا قرارهم المناسب حول ذلك، وأننا سنتخذ إجراءً منا المناسب أيضاً".

وجاءت المحاولة الانقلابية الفاشلة لتشكيل محطة حرجة في العلاقات التركية الأوروبية وبدا التوتر ظاهراً بين أنقرة وبروكسل حيث صرحت المسئولة عن السياسة الخارجية فيديريكا موغريني في نوفمبر 2016م بأنني أدعو تركيا لحماية ديمقراطيتها البرلمانية بما في ذلك احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والحريات العامة وحق الجميع في محاكمة عادلة بما يتفق بوصفها دولة مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي.

وهناك اتجاهات سابقة بعدم الترحيب بانضمام تركيا للاتحاد بادعاء فرنسي على لسان نيكولا ساركوزي رئيس الجمهورية آنذاك بأن تركيا لا تنتمي لأوروبا، وأيضاً أعربت المستشارة الألمانية ميركل أن الشعب الألماني يرفض انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، ونسعى إلى نوع من الشراكة الممتازة بدلاً من العضوية الكاملة، وجاء هذا الرفض متوافقاً مع الاستفتاءات الشعبية في هولندا وبلجيكا والسويد وفرنسا والداينمارك. وقد بين الخطاب الذي وجهه رئيس حزب الحرية الهولندي للشعب التركي واضحاً حين قال "لا يمكن أن تكون دولة إسلامية مثل تركيا جزءاً من الاتحاد الأوروبي، فنحن لا نريد مزيداً من المسلمين بيننا بل على العكس نود أن يتناقص عددهم في أوروبا".

الاتحاد الأوروبي بقيادته الغير مرحبة بتحول تركيا نحو النظام الرئاسي وزعامة الرئيس أردوغان وأفكاره الإسلامية والخشية من ظهور نظام قوي اقتصادياً وعسكرياً في تركيا ما يشكل قوة جديدة منافسة للدول الأوروبية الكبرى؛ مما دعاهم للاتجاه بالتصريح المناهض للاستفتاء بنعم للتعديلات الدستورية، وجاء نداء الخبراء في المجلس الأوروبي أن الاستفتاء بنعم على التعديلات الدستورية في تركيا واختيار النظام الرئاسي قد أثار الكثير من المخاوف لدى الدول الأوروبية.

السيناريوهات المقترحة تركيا بديلة للانضمام للاتحاد الأوروبي:

أصبح مؤكداً للحكومة التركية بأن المعوقات الكثيرة في المسيرة الطويلة للعلاقات التركية الأوروبية التي اقتربت من نصف قرن دون أي تقدم خطوة إلى الأمام بعد توقيع الاتفاقية الجمركية، وإعلان الرئيس رجب طيب أردوغان رئيس الجمهورية التركية بأن صبر المجتمع التركي قد نفذ، وأنه يدعو شعبه للتصويت بنعم أو لا لاستمرار المفاوضات التركية مع الاتحاد الأوروبي، وستكون نتيجة الاستفتاء الفصيل في بقاء أو نهاية المشاركة التركية في الاتحاد الأوروبي. وقد بين الجانب التركي الترحيب بدراسة طلب انضمام تركيا إلى منظومة شنغهاي المكونة من الصين وروسيا وعدد من دول شرق آسيا، وتلقت الترحيب بانضمام تركيا لهذه المنظومة الاقتصادية الجديدة على لسان المسؤولين في الدولة الصينية. كما أن تركيا تشكل مع شقيقاتها دول آسيا الوسطى الناطقة باللغة التركية جواراً اقتصادياً وسياسياً متلاحماً قد يتحول إلى منظومة جديدة واسعة مع جهود الرئاسة التركية لتمدها نحو محيطها الإسلامي والسعي الجاد لتشكيل اتحاد إسلامي يعتمد على أسس التضامن الإسلامي المشروع القديم المتجدد.

المراجع والمصادر:

1. تركيا المتغيرة .. تبحث عن ثوب جديد، البروفسور هاينتس كرامر، ترجمة فاضل جتكر.
2. تحليلات وكالة أناضول الرسمية.
3. سيناريوهات مابعد الاستفتاء على التعديلات الدستورية.
4. مقالات بالتركية من وكالة ترك بريس، أقرار النظام الرئاسي بتركيا .. الدلالات وخريطة الطريق.
5. Statement of the turkish Govrenment regarding the Conclusions of the Luxembourg summit.
6. Ömür Orhan. .Turkey and the West.

7. Paul B.henze ..turkey and Atatürk s Legacy.
8. Turkey The System and the role, by Mohammed Nouredin.
9. Ermeni meselesi, DR.Recep Karacakaya.
10. وثائق وزارة الخارجية التركية ...أدارة الاتحاد الأوروبي.
11. تحليل الاتحاد الأوروبي وتركيا، وكالة يورونيوز Euro news.
12. هل أنتهى حلم تركيا الأوروبي، وكالة ترك برس.
13. كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا الى التقدم، تأليف الدكتور محمد زاهد جول
14. انقلاب عام 1980م في تركيا، كتاب للدكتور أحمد شاكر العلاق.
15. العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي بعد فشل الانقلاب العسكري، تحليل للمركز الفلسطيني للأبحاث والسياسات الاستراتيجية.
16. العرب والأترك في عالم متغير ...مركز الدراسات الاستراتيجية بيروت عام 1993م.

محددات التوازن في أسعار النفط: تحليل لاتجاهات عام 2017م

الأستاذ عبد العزيز الدوسري¹

ملخص:

تتسم أسواق النفط بالتذبذب وعدم التوازن تاريخياً. ويعود ذلك إلى عدم مرونة الطلب أمام تقلبات الأسعار في السوق، والسبب في ذلك يعود إلى طبيعة سلعة النفط من حيث صعوبة استبدالها بسلعة أخرى لقطاع المواصلات والبتروكيماويات. بالإضافة لعدم مرونة الطلب على النفط، فإن منتجي النفط لطالما تسببوا إما في فائض أو في نقص الإمدادات؛ بسبب سلوك المستثمرين. نتج عن ذلك دورات اقتصادية شديدة لأسعار النفط.

كما اعتمد منتجو النفط على أوبك لتصحيح أوضاع السوق لسحب أو زيادة معروض النفط من أجل دعم أسعار النفط. ولكن في 2014م رفضت أوبك التنازل عن حصصها السوقية بسبب مخاوفها من النمو المتزايد للنفط الصخري؛ مما تسبب في أزمة أسعار النفط. ومن ثم عاودت أوبك في 2016م مساعيها لتصحيح الأسعار بالتعاون مع روسيا ومنتجين آخرين من خارج المنظمة.

ساهم التزام أعضاء أوبك بالاتفاق في حماية أسعار النفط من الهبوط دون 50 دولاراً منذ بداية 2017م. ولكن الاتفاق لم ينجح إلى الآن في خفض فائض المعروض والمخزونات النفطية؛ حيث تمكن النفط الصخري الأمريكي من زيادة إنتاجه مستفيداً من تحسن معدلات كفاءة الإنتاج وخفض سعر التعادل من 79 دولاراً للبرميل في 2014م إلى 50 دولاراً في أوائل 2017م.

من المتوقع أن يتم تمديد الاتفاق مجدداً ليستمر حتى نهاية 2017م. وتشير التوقعات إلى أن مخاطر عدم تجديد الاتفاق مرتفعة حيث إن عودة أعضاء أوبك للإنتاج قد تلغي كل المكتسبات التي تحققت منذ بداية الاتفاق، وتتسبب في هبوط الأسعار إلى مستوى 40 دولاراً.

عدم الاستقرار هو السمة الدائمة لأسواق النفط:

من أصعب المهام المتعلقة بأسواق النفط هي محاولة تقدير أسعار النفط في المستقبل. ويعود ذلك إلى طبيعة النفط كسلعة استراتيجية تختلف عن بقية السلع من حيث تفاعلها مع عوامل العرض والطلب للأسواق. فمن الصعب تغيير نمط استهلاك النفط حتى مع تذبذب الأسعار، ولعل أهم سمة تميز النفط عن بقية السلع الأخرى هي "انخفاض" المرونة السعرية للطلب؛ حيث إن الطلب على النفط، ولعقود، ظل يتزايد

1 مساعد باحث ببرنامج الدراسات الجيوسياسية بمركز "دراسات".

بمعدل مليون برميل سنوياً بالرغم من تذبذب سعره صعوداً ونزولاً (شكل 1). وسبب ذلك هو "عدم مرونة" الطلب على النفط نتيجة عدم توافر البديل الاقتصادي والعملي للنفط في قطاع المواصلات والبتروكيماويات على سبيل المثال. فمن السهولة نقل وتخزين واستهلاك النفط مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى حتى المصادر الهيدروكربونية كالغاز المسال وغير المسال.



شكل 1 المصدر: US EIA

وأما من جانب عرض النفط، فإن مشاريع إنتاجه تعتبر من أضخم المشاريع الصناعية. وتستهلك هذه المشاريع موارد مالية وبشرية كبيرة أثناء إنشائها، كما تستغرق هذه المشاريع سنوات من التخطيط والتنفيذ ليبدأ الإنتاج لاحقاً. وهذا التأخير بين وقت اتخاذ قرار تنفيذ المشروع إلى حين بدء الإنتاج مهم جداً لفهم دورات إنتاج النفط الاقتصادية وتقلباته السعرية.

ففي حالة ارتفاع أسعار النفط، تبدو كثير من مشاريع إنتاج النفط مجدية اقتصادياً. ونظراً لصعوبة تحديد مستوى سعر النفط في المستقبل، يتم تقييم هذه المشاريع بناء على الأسعار المرتفعة في ذلك الوقت مع افتراض كل مشروع أنه سيقوم بسد الطلب المستقبلي المتوقع. وعلى هذا المنوال، تقوم عدة دول وشركات بالبدء في مشاريع كبيرة لإنتاج النفط بناءً على نفس المعطيات، وغالباً ما يكون مجموع إنتاج هذه المشاريع يفوق الطلب المستقبلي المتوقع بطبيعة الحال.

وحين تبدأ هذه المشاريع في الإنتاج تجد نفسها أمام معضلة التنافس على نفس الحصص السوقية، فبعد أن كانت التوقعات المستقبلية السابقة بحصول نقص إمدادات في أسواق النفط، يجد المنتجون الجدد أنفسهم في سوق يعاني من فائض في الإنتاج بسبب الطاقة الإنتاجية الجديدة لهذه المشاريع. فيبدأ المنتجون بتخفيض الأسعار لتقليل خسائر الاستثمار في هذه المشاريع وللمنافسة على الحصص السوقية المحدودة، مما يخفض أسعار النفط في الأسواق أكثر فأكثر إلى حين استيعاب الأسواق لفائض الإنتاج.

ونتيجة لهذا الظرف المستجد، يتخوف المستثمرون من الاستثمار في مشاريع الإنتاج نظراً للحال التي آلت إليها أسواق النفط، فينخفض مستوى الإنتاج الجديد الداخل على السوق بينما يستمر الطلب في النمو كما هو متوقع. إلى أن يصل السوق إلى حالة ازدياد مستوى الطلب عن الإمدادات النفطية الجديدة، مما يرفع الأسعار بشكل كبير. وتتسم هذه الدورة بارتفاعات كبيرة في الأسعار وعجز المنتجين عن تلبية الطلب المتزايد عن النفط بسبب إجهاد المستثمرين عن الاستثمار في السنوات السابقة.

وتتكرر هذه الحالة من الرواج والكساد في أسواق النفط بسبب عدم قدرة منتجي النفط على التفكير والتصرف الجمعي؛ مما يحقق مصالحهم مجتمعة، ففي حالة ارتفاع الأسعار الكل يستثمر في الإنتاج ليتسببوا في انهيار الأسعار، وفي حالة الكساد يحجم الكل عن الاستثمار؛ مما يتسبب في أزمة ارتفاع للأسعار في المستقبل.

تأثير قرارات أوبك على استقرار أسواق النفط:

رفض أوبك لتصحيح أسعار النفط في 2014م:

ظن كثيرون انتهاء دور أوبك في أسواق النفط قبل سنتين عندما رفضت المنظمة تخفيض إنتاجها لترك أسعار النفط تهبط بشكل كبير. ففي نوفمبر من عام 2014م أرسلت أوبك رسالة قوية مفادها بأنه عندما تتغير ظروف أسواق النفط فإن سياساتها سوف تتغير تبعاً لذلك؛ حيث رفضت أوبك، على لسان وزراء النفط للدول الأعضاء في المنظمة، أن تخفض من إنتاجها لتدعم الإنتاج النفطي عالي التكلفة القادم من خارج المنظمة كالنفط الصخري الأمريكي. وقد اعتاد المنتجون من خارج أوبك على الإنتاج بأقصى طاقة إنتاجية لديهم معتمدين على أوبك، وبالأخص المملكة العربية السعودية، أن تقوم بدون المنتج المرجح لسحب فائض العرض أو تلبية نقص الطلب لرفع أسعار النفط واستقرارها.

في تلك الفترة كان إنتاج النفط الصخري الأمريكي يتزايد سنوياً بمعدل مليون برميل يومياً. وأيضاً كانت إيران عائدة من فترة عقوبات أثرت على صادراتها (تراجعت من 2.4 مليون برميل يومياً في 2011م لتصل إلى 1 مليون برميل يومياً 2013م). وكانت إيران تخطط لاستعادة حصتها وترفض الحديث عن أي تخفيض لإنتاجها. علاوة على ذلك، كان موقف الدول من خارج أوبك كروسيا والمكسيك معارضاً للمشاركة في أي تخفيض، ويصرّون على تحمل السعودية للحمل الأكبر من التخفيضات.

وربما كان من المتوقع انهيار إنتاج النفط الصخري مع هبوط أسعار النفط، وخروج بقية المنتجين أصحاب التكلفة العالية من السوق أو تأخر مشاريعهم على الأقل، إلا أن كل ذلك لم يتحقق بالصورة المتوقعة. وبالإضافة إلى ذلك كله، بالإضافة إلى تباطؤ في الطلب الصيني على النفط أواخر عام 2014م مما ساهم في تعقيد الصورة في تلك الفترة.

اتفاق تخفيض الإنتاج الجماعي 2017م:

ولكن السوق النفطية اليوم مختلفة عما كانت عليه قبل عامين. فقد تم إلغاء ترليون دولار من الانفاق الرأسمالي على مشاريع المنبع للنفط والغاز حول العالم¹. بالإضافة إلى تراجع انتاج النفط الصخري الأمريكي خلال عامي 2015 و2016. وعودة الإنتاج الإيراني إلى مستوى قريب مما كان عليه قبل العقوبات. ساعدت هذه الظروف في التقليل من حالة الالايقين التي كانت سادت على أسواق النفط في السابق.

علاوة على ذلك، فإن الضغوطات المالية الكبيرة على الدول المنتجة دفعتها نحو التوافق حول أهمية العمل على عودة الأسعار للارتفاع، مما ساهم في تهيئة نقطة انطلاق لبدء مفاوضات تخفيض الإنتاج بين دول أوبك وخارج أوبك. في الثلاثين من نوفمبر عام 2016م نجح أعضاء أوبك في التوصل إلى اتفاق لتخفيض الإنتاج. اتفاق أوبك يأتي بعد شهرين من محادثات الجزائر وثمانين سنوات منذ آخر اتفاق للمنظمة. تم الاتفاق على تخفيضات بمقدار 1.166 مليون برميل يومياً بدءاً من يناير 2017م ولمدة ستة أشهر مع إمكانية لتجديد الاتفاق لستة شهور أخرى في مباحثات شهر مايو 2017م.

تم اعتماد إنتاج شهر أكتوبر كمعيار يتم قياس التخفيضات في الإنتاج عليه لجميع الأعضاء (ماعدا بعض الاستثناءات). وضع الاتفاق بناءً على موافقة مبدئية لدول من خارج أوبك للمشاركة في التخفيضات بنسبة إجمالية تصل إلى 600 ألف برميل يومياً. ستقوم روسيا بتحمل نصف هذه الكميات لوحدها.

عضو أوبك	مستوى الإنتاج أثناء الاتفاق (أكتوبر 2016)	معيار مستوى الإنتاج المعتمد	حصة الإنتاج بدءاً من يناير 2017	التعديلات على الإنتاج
الجزائر	1.088	1.089	1.039	0.050-
أنغولا	1.586	1.753	1.673	0.080-
الإكوادور	0.549	0.548	0.522	0.026-
الغابون	0.202	0.202	0.193	0.009-
إندونيسيا	0.722			
إيران	3.690	3.975	3.797	0.090+
العراق	4.561	4.561	4.351	0.210-

1 Wood Mackenzie, "Global upstream investment slashed by US\$1 trillion", June/15/2016, at:

<https://www.woodmac.com/analysis/global-upstream-investment-slashed-by-US1-trillion>

0.131-	2.707	2.838	2.838	الكويت
			0.528	ليبيا
			1.628	نيجيريا
0.030-	0.618	0.648	0.646	قطر
0.486-	10.058	10.544	10.532	السعودية
0.139-	2.874	3.013	3.007	الإمارات
0.095-	1.972	2.067	2.067	فنزويلا
1.166-			33.643	المجموع

جدول 1 المصدر:

OPEC Monthly Oil Market Report, November 2016; OPEC Ministerial conference press handout, Nov 2016

وبحسب الاتفاق سيتراجع الإنتاج السعودي من النفط الخام 486 ألف برميل ليصل مستوى 10.058 مليون برميل يوميا. بينما دول العراق والإمارات والكويت ستتحمل أغلب العبء المتبقي. علقت إندونيسيا عضويتها في أوبك (الدولة الوحيدة المستوردة للنفط) صاحبة إنتاج 722 ألف برميل يوميا. وتم توزيع حصص إندونيسيا من التخفيضات على بقية أعضاء أوبك الـ 13. وأيضا تم استثناء ليبيا ونيجيريا من اتفاق تخفيض الإنتاج نظراً لتراجع الإنتاج في هذين البلدين بشكل كبير عن المستويات الطبيعية.

وتم تحديد حصة إيران حسب الاتفاق عند 3.797 مليون برميل يوميا، حيث وافقت أوبك على مطلب إيران بتحديد مستوى إنتاجها المعياري عند 3.975 مليون برميل يوميا، فأيران كانت تصر على حقها في إعادة انتاجها إلى مستوى ما قبل العقوبات عند 4 ملايين برميل يوميا. ولكن أوبك حددت مستوى إنتاج إيران لشهر أكتوبر عند 3.69 مليون برميل يوميا طبقاً لمصادر أوبك الثانوية، بفارق 90 ألف برميل يوميا عن حصة إيران من الإنتاج. في كلا الحالتين استفادت إيران من اعتراف أوبك بمستوى إنتاجها المعياري، وستقوم برفع إنتاجها من 3.69 مليون إلى 3.797 مليون برميل يوميا ليوافق التخفيض الافتراضي عن مستوى إنتاجها المعياري. إلا أنه يشكك خبراء في قدرة إيران على تجاوز مستوى الإنتاج المعياري دون اللجوء إلى ضخ استثمارات ضخمة، ففي صيف 2016م بدا وكأن الإنتاج الإيراني قد اقترب من بلوغ ذروته.

واستطاعت إيران تحقيق مكاسب من وراء اتفاق أوبك، بينما رضخت العراق لمطالب المنظمة واستطاعت السعودية إنجاح مساعي تحقيق الاتفاق. فالاتفاق سمح لإيران بالعودة إلى مستوى إنتاجها قبل فرض العقوبات، بينما تم رفض بيانات العراق الرسمية حول مستوى الإنتاج الفعلي، وتم اعتماد مصادر أوبك الثانوية لتحديد معيار الإنتاج العراقي، وبذلك تحملت العراق نصيباً من التخفيضات عند 210 آلاف برميل يوميا، في إشارة إلى انتهاء السنوات التي اعتادت فيها العراق على الإعفاء من تخفيض الإنتاج.

كانت العراق قد ادعت أنها أنتجت 4.78 مليون برميل يوميا في أكتوبر، وتقول إنه يجب استثنائها من اتفاق تخفيض الإنتاج بسبب مشاكلها الأمنية الداخلية. وقد تعارضت أرقام العراق الرسمية للإنتاج مع مصادر أوبك الثانوية التي قدرت إنتاج العراق في أكتوبر عند 4.56 مليون برميل يوميا، فمن الممكن هنا أن حكومة العراق قامت باحتساب إنتاج إقليم كردستان مرتين ضمن إنتاجها الكلي¹.

نجحت أوبك في 9 من ديسمبر 2016م بضمان دعم 11 دولة من خارج أوبك للتعاون معها على خفض فائض المعروض النفطي، في مؤشر على مرحلة من التوافق بين كبار المنتجين حول العالم لتصحيح أوضاع أسواق النفط. أضاف الاتفاق فقط 258 ألف برميل يوميا - في خطوة رمزية ولكنها مؤثرة - لأسواق النفط، حيث ضمنت أوبك سابقاً 300 ألف برميل يوميا من روسيا، وستقوم بسحبها تدريجياً خلال مدة الاتفاق.

الدولة	مستوى الإنتاج أثناء الاتفاق (أكتوبر/نوفمبر 2016) مليون برميل يوميا	مساهمتها في تخفيض الإنتاج مليون برميل يوميا
أذربيجان	0.8	0.035
البحرين	0.2	0.010
بروناي	0.1	0.004
غينيا الاستوائية	0.2	0.012
كازاخستان	1.7	0.020
ماليزيا	0.7	0.020
المكسيك	2.1	0.100
عمان	1.0	0.045
روسيا	11.2	0.300
السودان	0.1	0.004
جنوب السودان	0.1	0.008

جدول 2 المصدر: OPEC, S&P Global Platts

1 S&P Global Platts, "OPEC reaches output deal to hasten market rebalancing", November/30/2016, at: <http://www.platts.com/latest-news/oil/vienna/ope-reaches-output-deal-to-hasten-market-rebalancing-26609781>

إمكانية نجاح الاتفاق:

أنهت أوبك فعلياً تجربة السوق الحرة للعامين الماضيين، وقد لا تتسبب هذه الخطوة في انتهاء مرحلة الأسعار المنخفضة لكنها مؤشر إيجابي على تغير في اتجاه مسار الأسعار. ويعتقد محللون أن اتفاق أوبك، بالإضافة إلى مشاركة دول خارج أوبك، سوف يعجل في حل مشكلة فائض المعروض النفطي للعامين الماضيين وتحقيق نطاق سعر 50-60 دولاراً للبرميل. التخفيضات الكلية (1.8 مليون برميل يوميا من أوبك وغير أوبك) تأتي متماشية مع توقعات أوبك بأن فائض المعروض للنصف الأول من 2017م سيكون عند مستوى 1.8 مليون برميل يوميا.

بالرغم من تحمل المملكة العربية السعودية (ومعها دول الخليج العربي بشكل رئيسي) العبء الأكبر في تخفيض الإنتاج. إلا أن الاتفاق يضمن للمملكة العربية السعودية تجميد إنتاج كلٍّ من العراق وإيران وروسيا. وهو بحد ذاته إنجاز من أجل تصحيح وضع أسواق النفط. أيضاً، فإن السياق الذي تسير فيه أسواق النفط جعل الاتفاق مغرياً بالنسبة للسعودية، وذلك بسبب تراجع مخاطر ملء فراغ تخفيض الإنتاج السعودي من قبل منتجين آخرين، وزوال الخوف من أن يتسبب ذلك في خسارة السعودية لحصصها السوقية.

الالتزام بالاتفاق:

أصرت المملكة العربية السعودية على أن أي تخفيض لإنتاج أوبك يجب أن يكون مشتركاً بطريقة متساوية وشفافة، في إشارة من السعودية إلى تراجعها عن دورها كمنتج مرجح، وأصرت كذلك على اعتماد مصادر أوبك الثانوية للبيانات تفادياً لأي تلاعب قد ينشأ في الأرقام الرسمية. يعتقد خبراء أنه بسبب تاريخ أوبك في عدم انضباط الدول الأعضاء بالحصص الإنتاجية، فإن نجاح هذا الاتفاق سيعتمد بشكل كبير على مدى الالتزام به والتحقق من صحة مستويات الإنتاج للدول الأعضاء، وكذلك بالنسبة للدول غير الأعضاء في الأوبك.

ستتم مراقبة مستويات الإنتاج من قبل لجنة مشكلة من الجزائر والكويت وفنزويلا إضافة إلى عمان وروسيا كدول غير أعضاء. وستعتمد اللجنة المشتركة في تقييمها على بيانات الإنتاج من قبل مصادر أوبك الثانوية وليس الرسمية؛ وتكمن فائدة هذه الإجراءات في أن أوبك تريد إعطاء مصداقية للاتفاق وطمأنة أسواق النفط حول جديته.

وعلى الجانب الآخر، فإن التأكد من التزام الدول التي من خارج أوبك سيكون أصعب؛ حيث إن كثيراً من هذه الدول يتم رصد بيانات إنتاجها من قبل وكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية. ولكن -فيما يتعلق بروسيا، فإن الاتفاق ينص على الاعتماد على بياناتها الحكومية الرسمية.

عضو أوبك	حصة الإنتاج بدءاً من يناير 2017	يناير	فبراير	مارس
الجزائر	1.039	1.05	1.04	1.04
أنغولا	1.673	1.63	1.66	1.60
الإكوادور	0.522	0.52	0.52	0.52
الغابون	0.193	0.20	0.19	0.21
إيران	3.797	3.72	3.75	3.77
العراق	4.351	4.48	4.40	4.40
الكويت	2.707	2.70	2.71	2.70
ليبيا	0.67	0.67	0.67	0.62
نيجيريا	1.65	1.65	1.70	1.59
قطر	0.618	0.62	0.63	0.60
السعودية	10.058	9.98	9.85	10
الإمارات	2.874	2.93	2.90	2.85
فنزويلا	1.972	2.0	2.01	1.95
المجموع	32.16	32.16	32.03	31.85

جدول 3 المصدر: S&P Global Platts

كيف تم تخفيض الإنتاج:

كما كان متوقعاً، قامت السعودية وبعض دول الخليج بتنفيذ التزامها بتخفيض الإنتاج فوراً. بينما بقية الدول من داخل وخارج أوبك ستقوم بتخفيض الإنتاج بشكل تدريجي من جانبها. التخفيض الجماعي سيكتمل مع تطبيق الاتفاق، وستظهر آثاره بشكل كبير على توازن العرض والطلب خلال الربع الثاني من 2017م.

والسبب وراء ذلك هو أن السعودية ومعها دول الخليج لديها مرونة في الإنتاج تمكنها من تخفيض إنتاجها بسرعة دون الإضرار بقدرتها على العودة لمستوى الإنتاج السابق. على العكس من بعض الدول التي لا تمتلك هذه المرونة.

حيث ستقوم السعودية ودول الخليج بإيقاف الآبار القديمة ذات الإنتاج المتدني. على سبيل المثال قامت السعودية بإيقاف أكثر من ألف بئر نفطية خلال اتفاق تخفيض الإنتاج 2008-2009¹. وكثير من هذه الآبار ضعيفة الإنتاج وقديمة. وتوفر هامش إنتاج مستقر ومرن بالإمكان الاستفادة منه لتلبية أي طلب طارئ للنفط أو لتقليل الإنتاج كما هو الحال حالياً. ومن المتوقع أن تعمل كل من قطر والكويت والإمارات بنفس الاستراتيجية.

وعلى النقيض من ذلك، لا تمتلك روسيا نفس المرونة لآبارها المتواجدة بالقرب من القطب الشمالي؛ لأن إغلاق هذه الآبار سيعرضها لأضرار لا يمكن إصلاحها ومعاودة الإنتاج بنفس المستوى السابق. لذلك ستلتزم روسيا بحصتها من تخفيض الإنتاج عن طريق التراجع الطبيعي لإنتاج آبارها والتوقف عن حفر آبار جديدة خلال فترة الاتفاق، مما يعني تراجع معروض النفط بشكل أكبر كلما اقتربنا من منتصف 2017م. وستقوم المكسيك ودول أخرى بتخفيض إنتاجها بنفس الطريقة.

النفط الصخري الأمريكي:

على الرغم من تراجع إنتاج النفط الصخري في عامي 2015 و2016، إلا أنه من المتوقع أن يعود للارتفاع في عام 2017م. وضلت التوقعات متباينة حول الكميات الإضافية من إمدادات النفط الصخري التي ستدخل السوق في المستقبل، ساعد على ذلك قصر دورة إنتاج النفط الصخري (من التنقيب في بئر جديدة وحتى بدء الإنتاج) التي تجعل من النفط الصخري يتفاعل بسرعة مع أسعار النفط، مما قلل بدوره من قدرة أوبك على التحكم في الأسعار كما كانت في السابق.

بالإضافة إلى ذلك، أصبحت صناعة النفط الصخري أكثر كفاءة ومرونة في مقابل التقلبات السعرية للنفط، فبحسب أحدث التقديرات لبنك دالاس الفدرالي تراجع متوسط سعر التعادل للنفط الصخري من 79 دولاراً في 2014م إلى دون 50 دولاراً للبرميل في الربع الأول من 2017م². مما يعني عودة شركات التنقيب للربحية حتى مع الأسعار الحالية.

يبدو أن النفط الصخري سيبقى عاملاً يزيد من تعقيد السوق النفطية على المدى المنظور، فقد ازدادت حالة اللائقين مع التفاعل السريع للنفط الصخري مع صعود سعر النفط إلى 50 دولاراً وتحسن كفاءة التشغيل لشركات التنقيب، مما أثار تساؤلات حول قدرة اتفاق أوبك على رفع أسعار النفط والحفاظ على حصصها السوقية في ظل نمو إنتاج النفط الصخري الأمريكي.

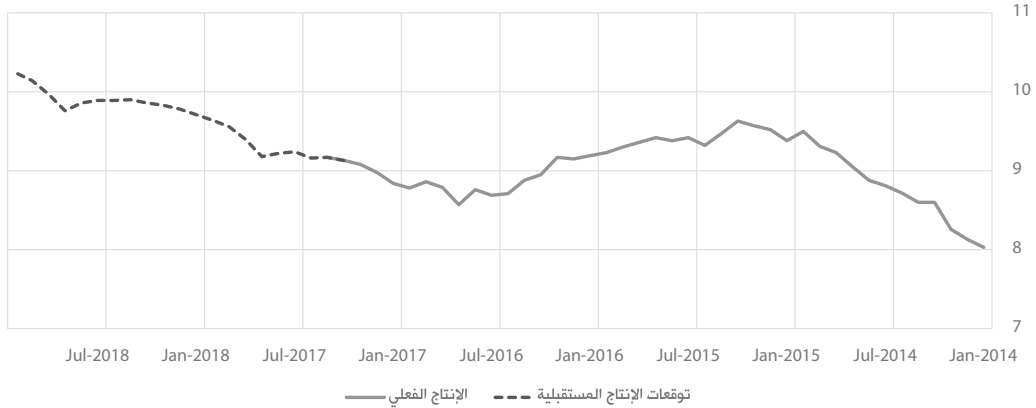
1 OPEC, "Annual Statistical Bulletin", 2016. At:

http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2016.pdf

2 Federal Reserve Bank of Dallas, "Dallas Fed Energy Survey", First Quarter | March 29, 2017. At:

<https://www.dallasfed.org/research/surveys/des/2017/1701.aspx>

الإنتاج الأمريكي الشهري من النفط الخام - مليون برميل يومياً



شكل 2 المصدر: U.S. Energy Information Administration Short Term Energy Outlook April 2017

تمديد الاتفاق:

وبالرغم من تجاوب أسعار النفط بشكل إيجابي مع اتفاق تخفيض الإنتاج، إلا أنه لم ينعكس بسرعة على توازن العرض والطلب؛ بسبب ذلك توقع كثيرون - مبكراً - أن أوبك ستضطر لتمديد اتفاقها لستة شهور أخرى تمتد إلى نهاية 2017م؛ ليتم تحقيق هدف تخفيض المخزونات النفطية وكبح فائض المعروض.

استطاعت أوبك تحقيق استقرار نسبي لأسعار النفط في 2017م، حيث ظل تداول برميل برنت في نطاق 50 دولاراً منذ بداية العام. فقد شكل الاتفاق سقفاً سعرياً يمنع نزول برميل برنت تحت مستوى 50 دولاراً. وقال محللون إن الاتفاق مهم جداً في هذه المرحلة لدعم الأسعار، وإنه في حالة عدم تمديد الاتفاق ومعاودة أوبك الإنتاج مبكراً فسوف يتسبب ذلك في هبوط النفط لما دون 40 دولاراً، وخسارة كل ما تم إنجازه خلال فترة تخفيض الإنتاج.

ومن المتوقع أن يشكل تمديد الاتفاق عامل دعم قوي للأسعار، وفي نفس الوقت قد يشجع منتجي النفط الصخري وغيرهم على زيادة عمليات التنقيب، ولكن مخاطر عدم التمديد تبدو أكبر من عدمه، ولذلك يبدو أن فرص تمديد الاتفاق كبيرة مع الأمل في قيام هذه الخطوة بتسريع عملية توازن أسواق النفط.

وسيكون موسم الصيف عاملاً مهماً في زيادة الطلب على النفط ورفع نسبة تشغيل مصافي النفط. فخلال العقد الماضي، كان معدل زيادة طلب المصافي الأمريكية للربع الثالث يصل إلى 840 ألف برميل يومياً لتلبية الطلب على موسم قيادة السيارات الصيفي. وفي الربع الثالث أيضاً من كل عام تتم أعمال الصيانة للمنتجين في بحر الشمال مما يقلل من معروض نفط برنت في تلك الفترة. بالإضافة لارتفاع الطلب المحلي لكل من السعودية والعراق في نفس الوقت. وجميع هذه الظروف من المتوقع أن تتسبب في سحب كميات كبيرة من مخزونات النفط ومن ثم تقلب الفجوة بين العرض والطلب.

وتشير التصريحات من أوبك وروسيا إلى قابلية تمديد الاتفاق، وهو متوقع بطبيعة الحال نظراً لما تحقق من مكاسب حتى الآن، ولتفادي مخاطر هبوط الأسعار إلى مستويات غير مقبولة عند جميع المنتجين، علماً أن تمديد الاتفاق مع دخول موسم زيادة الطلب على النفط سيكون له أثر مضاعف، وستستشعر السوق النفطية خلاله بتراجع الفجوة بين العرض والطلب بشكل أكبر.

عروض الكتب والمؤتمرات والوثائق

تقديم الملف

5. نص البيان الختامي للقاء قمة قادة دول مجلس التعاون مع دولة رئيسة وزراء بريطانيا.

6. نص البيان الختامي لمنتدى التعاون العربي الروسي.

7. نص البيان المشترك بين مملكة البحرين ومملكة تايلند.

أولاً: عروض الكتب:

1. الجريمة الإلكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها "نحو استراتيجية شاملة لمكافحة الجريمة الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي".
عرض الأستاذ: أحمد بن الشيخ عبدالله الفضالة

ثانياً: الندوات والمؤتمرات:

1. حوار المنامة: قمة الأمن الإقليمي، الدورة الثانية عشرة 2016م، (9 - 11 ديسمبر 2016م).
عرض الأستاذ: أحمد عبدالعزيز الجار

ثالثاً: الوثائق:

1. نص الكلمة السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، في الجلسة الافتتاحية للقمة العربية الثامنة والعشرين المنعقدة في المملكة الأردنية الهاشمية.

2. نص "إعلان عمان" في ختام أعمال القمة العربية في دورتها العادية 28.

3. نص كلمة صاحب الجلالة الملك المفدى في افتتاحية أعمال الدورة السابعة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

4. نص البيان الختامي الصادر عن المجلس الأعلى في دورته السابعة والثلاثين.
وإعلان الصخير.

انطلاقاً من الدور المهم الذي تضطلع به مراكز الدراسات الاستراتيجية والأبحاث تجاه رصد وتحليل واستشراف التحولات الإقليمية والعالمية، فقد لوحظ مدى إنعكاس تلك التحولات على عمل تلك المراكز من خلال الإصدارات والمؤتمرات التي نظمتها والتي كان بعضها تقييماً لتلك التحولات والبعض الآخر كان استشرافاً لها.

ومع التسليم بتعدد تلك الإصدارات والمؤتمرات فإنه كان هناك حرص من جانب هيئة تحرير الدورية على إنتقاء تلك التي ترتبط بشكل وثيق بقضايا دول مجلس التعاون سواء المؤتمرات التي عقدت داخل مملكة البحرين أو خارجها، فضلاً عن اختيار بعض الإصدارات المهمة المرتبطة في غالبيتها بملف العدد، بالإضافة إلى التركيز على الإختيار الدقيق للوثائق ذات الصلة بتلك التطورات ومملكة البحرين بشكل خاص والتي تتكامل فيما بينها لتقديم معلومات مهمة تكون ذو فائدة لذوي الاختصاص.

أولاً: عروض الكتب



الجريمة الإلكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها "نحو استراتيجية شاملة لمكافحة الجريمة الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي"¹

الناشر: الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

سنة النشر: 2016م، 144 صفحة.

تأليف: الملازم أول المهندس مداوي سعيد مداوي القحطاني.

عرض: أحمد بن الشيخ عبدالله الفضالة².

1 البحث الفائز بالمركز الأول - فرع الأفراد - في مسابقة جائزة الأمير نايف بن عبدالعزيز للبحوث الأمنية.

2 المستشار بمكتب الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية - الرياض.

تناولت الدراسة موضوعاً من أهم المواضيع الذي يقلق الدول وأجهزتها الأمنية في عالمنا المعاصر، وهو موضوع الجرائم الإلكترونية، وموضوع الأمن المعلوماتي، وبما أن هذه الجريمة تستخدم فيها أداة جريمة عالية التقنية ويستعملها مجرم ذكي فإنها تستوجب وجود طاقات وطرائق ووسائل مكافئة لمواجهتها ومكافحتها والحد من خطرهما على المجتمع، من ناحية، كما تتطلب تشريعات قادرة على التعامل معها من ناحية أخرى، فتطور الجريمة يستوجب أن يكون هناك تطور في الأساليب الأمنية والتشريعية لمواجهتها. ولذلك فإن الأمن القومي يتعلق بجميع مناحي الحياة، كما أن الأمن الرقمي يهددها جميعاً، سواء من الناحية العسكرية، أم الاجتماعية أم الاقتصادية، أم السياسية أم حتى القانونية.

عرفت الدراسة الجريمة الإلكترونية بأنها: نشاط غير مشروع، يتخذ نظم المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة أداة له، يصدر عن إرادة آثمة، ويقرر له القانون عقوبة أو تدبيراً احترازياً. وحاولت الإجابة على جميع التساؤلات التي وضعتها في البداية، حيث تناولت مواضيع صعوبة تكييف الجرائم الإلكترونية وسبل التعامل القانوني معها (الجرائم الإلكترونية ومبدأ الشرعية)، ومشكلة الاختصاص في الجرائم الإلكترونية (الجريمة الإلكترونية عابرة للحدود)، والمشاكل الناجمة عن غزو مواقع التواصل الاجتماعي لبيوتنا وأسرنا ومجتمعاتنا. وحاولت الدراسة بالاستناد إلى اتفاقية الرياض، وقوانين الجرائم الإلكترونية الخليجية، وبإجراء المقارنة مع تشريعات عالمية الوصول لأفضل التطبيقات والتجارب، كما وضعت بالنهاية مجموعة من المقترحات لمواجهة الجرائم الإلكترونية، وأوصت بمقترحات للحل.

كما سعت هذه الدراسة إلى وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الجريمة الإلكترونية في الدول الخليجية، وللوصول إلى هذه النتيجة بشكل منطقي وسليم، فقد تناولت الدراسة الأوجه المعاصرة التي أحاطت بالجرائم الإلكترونية، والتحديات التي تلقىها على الهيئات التشريعية والقضائية والتنفيذية في كافة جوانب الحياة، وخاصة المشكلات العملية التي تواجه هذه الأجهزة والسلطات، انطلاقاً من مبدأ المشروعية والتهديد الذي يحيق به جراء هذه الجرائم، فعناصر الجريمة مختلفة، ومتجددة، فهي غامضة أحياناً وافتراسية غالباً، ولذلك فإن وجود النصوص المعاصرة التي تعالج هذه الأفعال المجرمة أمر على غاية من الأهمية، ووجود الأجهزة القضائية والتنفيذية القادرة على التعامل مع هذه النصوص أمر لا يقل أهمية. كما تناولت الدراسة موضوع مواقع التواصل الاجتماعي التي غزت أسرنا وبيوتنا، ولم تترك للخصوصية مكاناً، حتى وصلت إلى درجة يمكن من خلالها تهديد الأمن القومي، مما يوجب وضع القواعد القانونية التي تنظمها وتضبطها، بحيث توجد التوازن بين الحفاظ على حق الفرد بالتعبير عن نفسه وحماية خصوصيته، وبين حق المجتمع، وتناولت الدراسة بعض الجوانب الأمنية والقانونية الأخرى للجرائم الإلكترونية، مما مكنتها من وضع مجموعة من التوصيات لمواجهة كافة هذه الأخطار، وقامت بوضع مقترحات وآليات لتنفيذ هذه التوصيات، فوضعت مقترحات ثلاثة وقامت بتحليلها وبيان المحاسن والمثالب وأوصت بواحد منها الذي ارتأت الدراسة أنه الأفضل والأصوب للتنفيذ.

منهج الدراسة: اتخذت الدراسة المناهج التالية: المنهج القانوني التحليلي، المنهج التطبيقي، والمنهج الاستنباطي وذلك عن طريق الاستدلال الذي ينتقل فيه الباحث من الكل إلى الجزء، ويكون البدء بدراسة القواعد الكلية وصولاً منها إلى جزئياتها. كما تم تقسيم الدراسة إلى مبحث تمهيدي وثلاثة فصول يتبعها خاتمة وتوصيات.

النتائج والتوصيات: في نهاية الدراسة قام بوضع ثلاث آليات مقترحة، لكي تكون هذه الآلية بمثابة خارطة طريق، وسياسات موجهة لجهود دول المجلس في سبيل مكافحة الجرائم الإلكترونية، مبينا إيجابيات وسلبيات كل مقترح، وفي النهاية أوصت الدراسة باتباع نهج معين منها وذلك بعد وضع كل مقترح من هذه المقترحات في الميزان، بإظهار السلبيات والإيجابيات.

المقترح الذي توصي به الدراسة هو إنشاء "المركز الخليجي لمكافحة الجرائم الإلكترونية"

بعد تناول المقترحات المختلفة التي وضعتها الدراسة، وتناول السلبيات والإيجابيات لكل مقترح من هذه المقترحات، فإن الدراسة ترى بشكل أكيد التوجه نحو المقترح الثالث والمتعلق بإنشاء مركز خليجي ضخم متميز ومتخصص بمكافحة الجرائم الإلكترونية وكل ما يتعلق بها.

فالأمن المعلوماتي أصبح من أهم مقومات الأمن الوطني، فهناك مراكز متخصصة تتعلق بأمن الدول الداخلي والخارجي، ومراكز أخرى تتعلق بمكافحة المخدرات، ومراكز تتعلق بمكافحة الإرهاب، أو الاتجار بالبشر، فكيف إذا عرفنا أن جميع هذه الجرائم أصبحت ترتكب عن طريق التكنولوجيا الحديثة، أي إن مكافحتها جميعاً أصبحت غير ممكنة دون العمل المحترف والمهني المتعلق بالجرائم الإلكترونية.

وإن الدراسة توصي بتحقيق هذا المقترح الذي سينقل مكافحة الجرائم الإلكترونية نقلة نوعية في دول مجلس التعاون الخليجي وعلى مستوى العالم.

الخاتمة

وختم الباحث دراسته بأمل يراود كافة مواطني دول المجلس قائلاً: إنَّ المقترح الأكبر الذي يشمل كافة المقترحات التي تم تناولها والذي يشكل حلم كل مواطن خليجي؛ بتحقيق رؤى أصحاب الجلالة والسمو والفخامة رؤساء دولنا، بالوصول إلى الاتحاد الخليجي الذي يوحدنا ويوحد آمالنا وطموحتنا وأفكارنا، كما يوحد جهودنا، ليس في سبيل مكافحة الجرائم الإلكترونية فحسب، بل في جميع مناحي الحياة المختلفة.

ثانياً: الندوات والمؤتمرات

حوار المنامة: قمة الأمن الإقليمي، الدورة الثانية عشرة 2016م

المنامة، 09 - 11 ديسمبر 2016م

عرض: أحمد عبدالعزيز الجار¹

بتنظيم من وزارة الخارجية بمملكة البحرين وبالتعاون مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية IISS ، عقد ملتقى حوار المنامة "قمة الأمن الإقليمي" في دورته الثانية عشرة 2016م في الفترة من 9 - 11 ديسمبر 2016م بمملكة البحرين، تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى لقوة دفاع البحرين النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وبمشاركة وزراء خارجية ودفاع وقادة جيوش من أكثر من 20 دولة، الذين بحثوا مع الخبراء والمتخصصين في الشؤون السياسية والعسكرية أهم التحديات الأمنية التي تواجه منطقة الخليج والشرق الأوسط.

الجمعة 9 ديسمبر 2016م

حفل الاستقبال والعشاء الافتتاحي

أكد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء على "أهمية الملتقيات الدولية التي يتم تبادل الرؤى والأفكار فيها حيال التطورات والمستجدات الإقليمية ذات الأولوية والتي تشكل ملامح العمل الدولي المشترك وأطر العلاقات الخارجية للقوى الدولية الفاعلة". وقال سموه إن "مملكة البحرين تحرص على الإسهام الإيجابي في هذه الملتقيات من خلال الاستضافة والمشاركة الفاعلة"، مشيراً إلى أهمية التفاعل الحيوي مع منتدى حوار المنامة الذي تستضيفه المملكة سنوياً بتنظيم المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية على مدى 12 عاماً شهدت مشاركات بارزة وحوارات هامة تناولت أهم الأحداث على الساحة وناقشت سبل تثبيت أسس الأمن والاستقرار.

وأشار سموه إلى أن "مملكة البحرين بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك الوالد حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه والتزاماً بدورها في دعم قضايا المنطقة، حرصت على التنسيق والتعاون مع الشركاء الدوليين والإقليميين، للتعامل الحازم مع كل أشكال الإرهاب باختلاف مصادره، ويأتي في إطار ذلك

1 مدير تحرير دورية دراسات - مركز "دراسات".

مشاركتها في التحالف العربي من أجل دعم الشرعية في اليمن الشقيق، بقيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة وأيضاً التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب".

مرحباً سموه بالوفود المشاركة من مختلف دول العالم والمنظمات الدولية، مشيداً بمشاركاتهم التي أثرت جلسات المنتدى ونقاشاته عبر السنوات التي انعقدت فيها الفعالية في المملكة وما ركزت عليه من قضايا استراتيجية شكلت تحديات تطلبت تنسيق الجهود والمواقف من أجل التعامل معها. وبين سموه "إن انعقاد منتدى حوار المنامة هذا العام مباشرة بعد قمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الـ 37 يرفد زخم هذا الحدث، خاصة مع حضور رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي هذه القمة في أول زيارة لها إلى المنطقة مما يدل على التواصل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول الكبرى وانعكاسات ذلك على أطر التنسيق والتعاون على مستوى العلاقات البينية وكذلك فيما يتعلق بعقد الشراكات الاستراتيجية بما يتيح التعاطي مع القضايا الدولية الملحة". وأشار سموه إلى أنه "منذ لقاء كبار المسؤولين الدوليين في العلاقات الخارجية والدفاع والأمن في حوار المنامة العام الماضي شهد العالم هجمات إرهابية، مما يؤكد على ضرورة تعزيز منظومة الجهود الدولية المتضافرة على الصعد السياسية والعسكرية والاقتصادية للتصدي لتيارات التشدد والتطرف".

كما أعرب وزير خارجية المملكة المتحدة السيد بوريjs جونسون في كلمته الافتتاحية عن سروره للمشاركة في أعمال المنتدى في مملكة البحرين، مما يتزامن مع احتفاء البلدين بمرور مائتي عام على علاقات الصداقة التاريخية بينهما. وأكد السيد جونسون على التزام بلاده بالعلاقات التاريخية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، معتبراً دعوة رئيسة الوزراء تيريزا ماي لحضور قمة المجلس بالمنامة مؤشراً هاماً على قوة هذه العلاقات. وقال إن أي أزمة في الخليج العربي هي أزمة للمملكة المتحدة وإن أمن الخليج العربي هو من أمن المملكة المتحدة، إذ تتلاقى المصالح المشتركة على الصعد السياسية والاقتصادية والعسكرية، مشيراً إلى أن مرافق تسهيلات الإسناد البحري للبحرية الملكية البريطانية من الملامح البارزة للعلاقة الراسخة مع مملكة البحرين، كما استعرض مظاهر أخرى للتعاون مع دول الخليج العربي مما يأتي إلى جانب الجهود المشتركة لمحاربة الإرهاب واستئصال حاضناته. منوهاً إلى أن التعاون العسكري من الأوجه القوية الدالة على عمق ومتانة العلاقات الخليجية البريطانية. كما أكد السيد بوريjs جونسون على حرص المملكة المتحدة للتعاون والدعم بما من شأنه إيجاد الحلول للقضايا والتحديات الملحة في المنطقة. واستعرضت الكلمة أيضاً المستويات المتعددة لعلاقات المملكة المتحدة والخليج مما يشكل أساساً قوية لبلوغ المزيد من الإمكانيات والفرص الواعدة.

أكد رئيس مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الأمير تركي الفيصل، أن إيران لم تثبت في يوم من الأيام أنها دولة مسالمة وتريد التعاون، وهو ما يؤكد زيادة نشاط تدخلاتها في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، والتصريحات العدائية العلنية والصريحة التي تصدر من مختلف القيادات الإيرانية من قبيل "أنها تتحكم في أربع عواصم عربية، وأن هناك 200 ألف عسكري إيراني منتشرون في العالم العربي، وأن بغداد هي العاصمة التاريخية للدولة الفارسية"، وأضاف الفيصل "أنه ليس من المصلحة أن يُمس الاتفاق النووي مع إيران في المرحلة الحالية، لأنه سيمنع طهران من الحصول على السلاح النووي لمدة 15 عاماً، لكن على دول المنطقة اتخاذ التدابير والإجراءات لما بعد فترة انتهاء الاتفاق".

وأشار الفيصل إلى أن الطموحات الإيرانية لا حد لها؛ حيث تعمل إيران ليصبح العالم تحت سيطرة الإمام الغائب، وهذا الأمر ليس شعارات بل ما يجري تنفيذه الآن. وأعرب الفيصل عن أمله بأن يستخدم الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب الاتفاق النووي مع إيران كخطوة أولى لتطبيق ما تم الاتفاق عليه في مؤتمرات عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي عقدت في العام 2010م والعام 2015م، والتي تعهدت بأن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية. ونبه إلى أنه وبعد 15 عاماً من الآن لا أحد يشك في أن تستمر مساعي إيران في تطوير أسلحة نووية، لذلك فإن السبيل الوحيد لتفادي ذلك هو حظر هذا النوع من الأسلحة في المنطقة، موضحاً أن لدينا آملاً لبناء إقليم متصالح ومتعافٍ يشمل إيران وتركيا، منوهاً بأن هناك أمران لا يمكن تغييرهما في المنطقة، وهما الإقليم الجغرافي والبعد الديني، حيث إننا نعبد إلهاً واحداً ورسولنا واحد وقرآننا واحد، ورغم اختلافنا المذهبي إلا أن هناك الكثير مما نتفق عليه.

وفي الشأن العراقي أوضح الفيصل أن العراق والدول العربية لم تعادِ إيران في يوم من الأيام، موضحاً أن مجلس التعاون الخليجي رفض غزو العراق للأراضي الإيرانية في بداية الحرب بين الدولتين، ولكن عندما بدأ الخميني يغزو الأراضي العراقية وقفنا - ومعنا العالم كله - بجانب العراق. وفي المسألة السورية، أوضح الفيصل أن سوريا تعرضت لغزو إيراني متمثل في الميليشيات المسلحة والحرس الثوري، حيث قُتل ما يقرب من 500 ألف سوري منذ 5 سنوات، مشيراً إلى أن إيران شريكٌ مباشرٌ فيما يجري على الساحة السورية، وهي مساهم حقيقي في قتل وتشريد شعب بأكمله، حيث إن هناك ما يزيد عن 6 ملايين سوري مهجرين من وطنهم، منهم مليونان ونصف المليون استقبلتهم المملكة العربية السعودية، عدا عن ملايين آخرين يتوزعون في دول الجوار السوري وأوروبا.

وأضاف الفيصل أنه لا يمكننا تجاهل ما تقوم به إيران ضد دول المنطقة وأن نتعاون معها في أمور أخرى، موضحاً أن المقصود هو الحكومة الإيرانية وليس الشعب، فهناك روابط شعبية بيننا وبين الإيرانيين، وهو أمر يجب أن يكون منطلقاً لتفاهات مستقبلية. وطالب الفيصل أن تتوقف الميليشيات المدعومة إيرانياً عن تدمير العراق حتى نعتبرها دولة يمكن التعامل معها. وبشأن النظرة الأمريكية إلى قضايا المنطقة، أوضح الفيصل أن بعض مستشاري الرئيس المنتخب دونالد ترامب لهم رأي في ملفات المنطقة، خصوصاً الملف السوري، مشيراً

إلى أنه لا يمكن لأي شخص يتابع شؤون المنطقة أن يصل لنتيجة بأن الأسد أفضل من "داعش". وفي الشأن الفلسطيني، يعتقد الفصيل بأن المتطرفين الإسرائيليين يرون أن انتخاب ترامب يشكل لهم فرصة لتمرير مشاريع وقوانين في الكنيست لإدامة الاستيطان، متمنياً ألا ينساق ترامب خلف هذا التوجه، مشيراً إلى أن لإسرائيل أدواتها الخاصة للضغط على الرئيس الأمريكي المنتخب، وأرجو أن يكون مستشاره واعين لهذا الأمر.

كما أكدت الرئيسة السابقة لمجلس الاستخبارات الأميركية آلان ليبسون، أنه لا يوجد اختلاف كبير في توجهات إدارة الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب عن إدارة الرئيس المنتهية ولايته باراك أوباما بشأن الالتزامات العسكرية في الحرب على الإرهاب، مضيفة أن هناك اتجاهاً أميركياً لتغيير سياساتها تجاه إيران. وأشارت ليبسون "أن الاتفاقية التي تم التوقيع عليها بين إيران ومجموعة (1+5) تناولت الملف النووي فقط، ولم تتطرق إلى أنشطة إيران الأخرى فيما يخص تدخلاتها في دول الجوار، وهنا يجب التركيز على تعديل السلوك الإيراني في المنطقة، خصوصاً وأن لها أحلاماً تاريخية في المنطقة". ورأت ليبسون "أنه يمكن لإيران أن تكون شريكاً إيجابياً عوضاً عما تفعله لتهديد المنطقة، وذلك بالنظر لما يمكن أن يجمعها مع دول الجوار والتركيز على آليات للمشاركة في تأمين الإقليم ومحاربة الإرهاب والبناء للمستقبل"، مضيفة "لا نستطيع أن نغير الجغرافيا، فطالما إيران موجودة فهي جزء من الإقليم، لذلك يجب أن يكون هناك حوار بين دول المنطقة، خصوصاً إن هناك استقطابات تهدد الأمن". وبشأن العلاقات الروسية الأمريكية، أوضحت الرئيسة السابقة لمجلس الاستخبارات الأميركية أن هناك إشارات إيجابية في العلاقات بين البلدين، وقالت "يجب التفريق بين روسيا سابقاً وروسيا الآن، فترامب يرى أنه إذا كان بإمكان روسيا إحلال الاستقرار في سوريا، فهذا أمر جيد".

كما قال مدير وكالة الاستخبارات الأميركية الأسبق، الجنرال ديفيد بتريوس، أن هناك مساحات شاسعة في شمال إفريقيا ووسط آسيا يمكن للمتطرفين استغلالها، لذلك فإن القيادة الأمريكية مطالبة بالتدخل لمحاربة الإرهاب ومنع انتشاره بالتعاون مع حلفائها في المنطقة وباستخدام كل أدواتها الاستخباراتية في ذلك. وحول العراق، قال الجنرال بتريوس إن التحديات التي تواجه العراق هي ما بعد هزيمة "داعش" في معركة استعادة الموصل، كون هناك ميليشيات تدعمها إيران، مشيراً إلى أن الأمر الأصعب في نينوى ليس الحرب الحالية، لأن القوات العراقية قادرة على حسم الأمر هناك، ولكن يجب النظر لما بعد المعركة للتأكد من أن هناك تمثيلاً واستجابة للجميع، وأن هناك ضماناً لحقوق الأقليات، سواء في الموصل أو أي مكان في العراق. وبشأن ما ينتظر الاتفاق النووي الإيراني من جانب الإدارة الأمريكية الجديدة، أوضح بتريوس أن الاتفاق يلزم إيران بعدم الحصول على أسلحة نووية ولا يسمح لها بتخصيب اليورانيوم، وهو أمر مناسب ليكون بداية لمناقشة أمور استراتيجية.

جلسة العمل الأولى "السياسة الأمريكية واستقرار الشرق الأوسط"

أكد وزير الدفاع الأمريكي آشتون كارتر أن مملكة البحرين تعتبر شريكاً أساسياً في المنطقة لاسيما وأنها ترتبط بعلاقات قوية ومتينة مع الولايات المتحدة الأمريكية وتستضيف الأسطول الخامس والقيادة المركزية. ولفت كارتر إلى أن الولايات المتحدة تولي اهتماماً بالغاً لحماية مصالح أصدقائها وشركائها وحلفائها التي تتفق معهم في كثير من الرؤى مما جعل عمر العلاقات مع دول المنطقة يمتد لعقود. ونوه بأن بلاده جاهزة للتحديات التي قد لا نراها اليوم، مشيراً إلى وجود 50 ألف جندي أمريكي في المنطقة من بينهم 5 آلاف في العراق وسوريا يساعدون على ردع تنظيم "داعش" ووقف توغله في المناطق، وأي أعمال عنف أخرى. وسوف تضاف إليهم دفعات جديدة من القوات الجوية مما سيعزز من قدراتنا الدفاعية. إن اهتمامنا يصب من أجل حماية مواطنينا وردع العنف وحماية مصالح أصدقائنا والتأكد من تحديد نشاطات إيران وتسهيل الحركة في المنافذ البحرية". ولفت إلى أن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة ذات تاريخ طويل يمتد لأكثر من نصف قرن، وأن المصالح الأمريكية تتداخل وتتوافق مع مصالح دول المنطقة مما ساهم في عملهم سوياً عقداً بعد عقد. وأضاف: "دولنا تشاركت المصالح، واستطعنا أن نعمل ذلك بشكل فعال. واليوم نعمل من أجل هزيمة تنظيم داعش، وقوات التحالف تساهم في ذلك من خلال العمليات العسكرية لإنهاء قبضة داعش في الرقة والموصل. كما أننا نعمل على تمكين القوات المحلية لتحرير هاتين المدينتين لاستئصال ورم داعش، وهذه الجهود تأتي استكمالاً للجهود التي وضعت العام الماضي 2015م. لابد من إنهاء الأيدولوجية التي يبنها داعش؛ لأن ذلك سيساهم في مكافحة التنظيم. إن المقاربة الاستراتيجية للحملة العسكرية واستخدام كل الجهود المتاحة لهزيمة داعش ستحقق النتائج المطلوبة في دحر التنظيم. كما أن العمليات التركية تساعد في حماية الحدود التركية السورية لعدم استغلال داعش لها. وكل ما سبق يمثل بعض جهود التحالف التي ساهم من خلالها لإبعاد داعش من الرمادي والفلوجة على سبيل المثال". وفيما أعرب عن أمله في أن أيام تنظيم داعش باتت معدودة، نوه بأن حصر توسع داعش وإرجاعه للرقعة يعتبر تحركاً هاماً منذ تأسيس التنظيم، إذ تم قطع سبل الاتصال بينها وبين العراق وتركيا. وقال: "ستنضم قريباً إلى قواتنا في العمليات 200 من القوات الأمريكية الإضافية من بينهم خبراء المتفجرات، وسيضمون إلى قواتنا في سوريا للاستمرار في تنظيم وتدريب القوات لاستمرار مكافحة داعش. لقد نجحت قواتنا في ضرب 168 شاحنة لداعش في ضربة واحدة، كما تستهدف القوات مصادر التمويل لداعش. الانهيار المحتوم لداعش في العراق سيضعهم على طريق الهزيمة إلى الأبد، ولكن لابد من الاستمرار في محاربتهم حتى لا يعيدوا بناء أنفسهم مرة أخرى. النجاح ضد داعش في العراق وسوريا أمر ضروري ولكنه ليس كافياً لهزيمته إلى الأبد، لذلك على التحالف أن يضع خطاً استراتيجياً". وأضاف: "بالنسبة للعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة، فقد تحددت عبر العقود من خلال صداقات وتحالفات، فالعلاقات الأمنية لم يتم تحديدها بهيكلية تتبع الناتو، ولكنها نشأت من خلال صداقات وتحالفات على مدى نصف قرن. مثلاً العلاقات مع المملكة العربية السعودية عمرها 6

عقود ونساعد في تزويدهم بطائرات اف 15، ومملكة البحرين تعتبر شريكاً قوياً في الخليج، إذ نشأت بين الولايات المتحدة وبينها أقدم العلاقات، وهي تستضيف الأسطول الأمريكي والقيادة المركزية. وبالانتقال إلى ما وراء منطقة الخليج العربي، فإن المملكة الأردنية الهاشمية تعتبر من أقدم الشركاء في المجال الأمني، والأردن تستضيف أكبر تمارين "الأسد المتأهب" والتي يشارك فيها 3 آلاف أمريكي".

جلسة العمل الثانية "القوى الإقليمية واستقرار الشرق الأوسط"

أكد وزير الخارجية معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة أن التحالف العسكري موجود وقائم بين دول الخليج، لافتاً إلى وجود قوات مشتركة لدول مجلس التعاون في المملكة العربية السعودية، وأيضاً هناك عمليات ومناورات عسكرية مشتركة بين دول الخليج، مشيراً إلى أنه ليس هناك أي غياب لأي اتحاد لدول الخليج، فالعلاقات العسكرية والأمنية والاقتصادية موجودة ولا يتبقى من الاتحاد سوى الاسم.

وأشاد وزير الخارجية بنجاح أعمال الدورة الـ 37 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مملكة البحرين، قائلاً إنها كانت محطة مهمة في مسيرة العمل المشترك وخرجت بنتائج ستعطي دفعة قوية لدول مجلس التعاون باتجاه المضي قدماً بكل قوة وثبات نحو مزيد من التعاون المشترك في المجال الدفاعي والأمني، ومزيد من التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون، مشيراً إلى أهمية الدور الذي تقوم به هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية العالية المستوى، في تطوير التعاون في الشؤون الاقتصادية وإنجاز المشاريع التنموية التكاملية، وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية الخليجية الكاملة، بما يدعم المكانة الاقتصادية والاستثمارية لدول مجلس التعاون.

ونوه الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة بنتائج القمة التي جمعت بين أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون ودولة السيدة تيريزا ماي، رئيسة وزراء المملكة المتحدة الصديقة والتي استضافتها مملكة البحرين، حيث تم التأكيد على أهمية تعزيز العلاقات التاريخية العريقة بين دول مجلس التعاون والمملكة المتحدة والتي تمتد إلى نحو مائتي عام واتسمت بالتميز والتطور والتنوع وتحقيق المصالح المشتركة، كما تم التعبير عن الحرص المشترك على توسيع مجالات التعاون الاقتصادي والأمني بما يعود بمزيد من النفع على الجانبين.

وأكد وزير الخارجية على أهمية الشراكات الدولية وتحالفات مملكة البحرين ودول مجلس التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والدول الصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية، مؤكداً أن هذه الشراكات ستستمر وستشهد تطوراً باستمرار لأنها تحقق مصالح جميع الأطراف، ومن شأنها تعزيز دور مجلس التعاون كشريك دولي فاعل لتحقيق الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة والعالم.

وانتقد وزير الخارجية الدور الذي تقوم به الجمهورية الإسلامية الإيرانية المزعزع لأمن واستقرار المنطقة، مشيراً إلى أن إيران تقوم بهذا الدور الخطير منذ أكثر من ثلاثين عاماً، وتقوم باستغلال كل صراع في المنطقة سعيًا منها لبطش نفوذها، إضافة إلى قيامها بدعم الإرهاب في المنطقة وتكوين جيوش تابعة لها في الدول العربية لزعزعة الأمن وتهديد الاستقرار، واستخدام ولاية الفقيه لمحاولة شراء أتباع لها حول العالم، مؤكداً أنه لا يمكن بناء علاقات جيدة مع إيران ما لم تغير من سياساتها بشكل جذري وتتعاون بكل شفافية وجدية مع دول المنطقة.

وبشأن الأوضاع في العراق قال وزير الخارجية اننا نرى تأثيراً خارجياً على العراق وأيضاً سيطرة من داعش على ثلث العراق وأبرز المدن العراقية، مؤكداً أن العراق دولة مهمة وعضو في الجامعة العربية وعليها الوقوف بجانبها. وبشأن سوريا قال وزير الخارجية ان الحديث عن سوريا وما يحدث في حلب ووجود حزب الله وداعش وضعف الحكومة وتهجير المواطنين مما سبب أزمة اللاجئين في مختلف دول العالم، وإننا نرى أن إعلان جنيف 1 هو المبدأ الوحيد المتاح لدينا لإيجاد حل للأزمة السورية.

كما أوضح الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية أن السبيل الصحيح لحل مشكلات المنطقة هو من خلال الدول العربية الرئيسية والفعالة كالمملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية، إضافة إلى كل دولة تتمتع بمقومات الدولة الوطنية الحديثة ولديها الرغبة الحقيقية والصادقة في التعاون مع دول المنطقة من أجل نشر السلم واستتباب الأمن فيها. وبين أن الحوار مع إيران يتطلب وجود الثقة، وقبل إجراء حوار مع إيران يجب أولاً أن نتأكد من أن هناك رغبة في الحوار حتى يكون حواراً حقيقياً ولا يكون مضيعة للوقت فلا يمكن أن نتحاور مع طرف آذانه صماء عن الحوار، مضيفاً أنه إذا لم تتغير سياسة إيران تجاه المنطقة فسنستمر على أهبة الاستعداد لمواجهة أي تهديد.

بدوره أكد إياد علاوي نائب رئيس الجمهورية العراقية أن التدخل الإقليمي في شؤون دولنا الداخلية يحصل في العراق وسوريا وليبيا واليمن، لافتاً إلى أن الدولة العراقية بعد 2003م قد سقطت الدولة العراقية بنظامها ومؤسساتها وجيشها وشرطتها وقضائها مما خلق فراغاً كبيراً، وفرّ الكثير من أبناء المجتمع العراقي إلى قبائلهم وعائلاتهم وعشائرتهم بعد أن انتهت الدولة، وهذا الفراغ أدى إلى المزيد من التدخل الخارجي وخاصة من دول الجوار دفاعاً عن أنفسهم.

وقال علاوي إن إيران وجدت أن تدخلها في الشأن العراقي لضعف الدولة العراقية وأن الأوضاع السائدة في المنطقة شجعت الآخرين ومنهم إيران على التدخل في الشأن العراقي، نظراً إلى أن العراق يتمتع بموقع استراتيجي مهم، وأن هذه التدخلات أصبحت ضارة مع ضعف الدولة العراقية. وأضاف إن الفراغ الذي عصفت بالعراق انتقل إلى سوريا وأصبحت مهياة لمشاكل كبيرة ومعقدة، وحتى القضية الفلسطينية أصبحت أكثر تعقيداً، ذاكراً أن ما سمي الربيع العربي كاد يعصف بدول أخرى ومنها مصر، ولكن أخذ الجيش المصري دوره

وأعاد الشعب المصري بعنفوانه مسيرة الديمقراطية. وأكد علاوي ان هذا هو الوقت المناسب لعقد مؤتمر إقليمي لمناقشة أوضاع المنطقة بشكل متأن بعد أن وصلنا إلى مرحلة أصابت كل الدول بالوهن والتعب نتيجة إراقة الدماء والفوضى، مشيراً إلى أن من يخرج عن قرارات هذا المؤتمر يجب أن يعزل بالكامل.

وشدد على أن الأمن الإقليمي لا يتم عبر الأمنيات وإنما عبر الاجتماعات ووضع النقاط فوق الحروف، مطالباً إيران بأن تكون إما لاعباً إيجابياً وتتفاعل مع الآخرين وإما أن تعزل، داعياً إيران ان تكون جزءاً من السلام والاستقرار في المنطقة، قائلاً إن إيران تدخلت بشكل مباشر في العراق وسوريا، وهذا لا يعني أن نقف مكتوفي الأيدي أمام هذا الوضع غير المقبول. وطالب علاوي إيران إلى حوار برعاية الأمم المتحدة والجامعة العربية، قائلاً إنه أمر مهم ان نرى رد فعل طهران، حتى إذا لم تتعاون يتم عزلها عزلاً حقيقياً عن العالم ولا يكون لها منفذ لبث إشكالاتها في دولنا. وبشأن الاتفاق النووي الإيراني قال نائب الرئيس العراقي إن الغائب الأكبر عن الاتفاق النووي كان الشرق الأوسط، مضيفاً انه كان يجب أن نكون ضمن التباحث مع إيران، فما يحدث من إيران في الدول العربية أكثر مما تفعله القنبلة النووية.

من جانبه قال **سامح شكري وزير الخارجية المصري** إن الربيع العربي وما بعده أنتج تغيرات أساسية في المنطقة ويجب التعامل معها وامتصاصها بالكامل إذا أردنا استقرار المنطقة وأوروبا والعالم. وأضاف في إن التغيير الذي ظهر في 2011م والنداء إلى زيادة الديمقراطية في المنطقة لا بد ان يتم من دون تدمير الدول، مؤكداً إن هذا التغيير ضروري ليحقق تطلعات 60% من الشعوب الذين هم من الشباب، ولكن يجب أن يكون تغييراً منظماً مبنياً على النزاهة وكرامة الدول وأن يكون على مستوى وطني ويسهم في الاستقرار والازدهار. وتابع قائلاً: "استطعنا في مصر استعادة التوازن ونقوم من خلال عملية ديمقراطية بتلبية احتياجات شعوبنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مؤكداً على ضرورة التعامل بشكل جدي ضد الإرهاب الذي ينتشر، موضحاً أنه على الرغم من النجاحات التي تحققت في العراق إلا أننا لا نزال نرى الإرهاب يتراجع في مكان ويظهر في مكان آخر". وأشار إلى أن الجمود المستمر في عملية السلام في فلسطين يجب أن يكون له حل إذا أردنا نشر الاستقرار في المنطقة، فلا يزال المجتمع الدولي لا يستطيع توفير الحلول، لافتاً إلى أن تضامن المنطقة العربية وتماسكها يتم من خلال العمل المشترك والجامعة العربية والعلاقات الثنائية المشتركة، فكلما زاد تماسكنا كلما استطعنا تطوير استراتيجيتنا وحل مشكلاتنا واستعادة الاستقرار والأمن في المنطقة، مؤكداً انه يجب أن نقبل التغيير ونعتبره تقدماً اجتماعياً محتملاً ويجب احترام حقوق الانسان والديمقراطية.

وحول العلاقات المصرية السعودية قال إنه قد حدثت ضجة في الإعلام حول هذا الأمر، مضيفاً أنه لدينا رؤية واضحة فيما يخص أهمية العلاقات بين البلدين، فالعلاقة بين البلدين أعمق وأكبر، وحجم وأهمية مصر والسعودية في المنطقة يجعل أي تنوع في الآراء يتم تصعيده في الإعلام ويأخذ بعداً أكبر مما هو عليه، ولا يجب أن نبالغ ونأخذ كل ما يقال باعتباره صحيحاً، وبالتالي يؤدي إلى المزيد من التوتر. وعن العلاقات المصرية الإيرانية قال شكري إن العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإيران كما هي منذ أكثر من 25 سنة ولم نأخذ

أي موقف آخر حول تلك العلاقات، مضيفاً إن لدينا نقاشات مستمرة مع إيران باعتبارنا أعضاء في منظمتي التعاون الإسلامي ودول عدم الانحياز، ونستطيع التركيز في مناقشاتنا على اهتمام الدول العربية بحماية الأمن العربي والقومي، مؤكداً رفض بلاده لأي نوع من التدخل في شؤون الدول، قائلاً إن مصر ثابتة على حماية أمنها القومي والأمن القومي للدول العربية.

وبخصوص مكافحة الإرهاب في سيناء قال إنها تسير بشكل جيد، مضيفاً "نعاني من خسائر في الأرواح ولكننا سنستمر في حربنا على الإرهاب لأننا نعرف أن القتال سيؤدي إلى النجاح المطلق، ويجب أن نجث الإرهاب من هذه المنطقة". وتابع قائلاً: "نعرف أن هناك من يستغل هذه المنظمات لأسباب سياسية وتتلقى دعماً من قبل بعض الجهات ويجب على المجتمع الدولي مواجهة تلك الأمور". وحول إمكانية تقديم مساعدات دولية إلى مصر في التصدي للجماعات الإرهابية في سيناء، أشار شكري إلى أن القوات المسلحة تستطيع القيام بتلك المهمة وأكدت قدرتها التي تعمل بها بحسب المعايير المعترف بها دولياً في أرض المعركة.

جلسة العمل الثالثة "مكافحة التطرف في الشرق الأوسط وما وراءه"

أكدت وزيرة الدفاع الألمانية الدكتورة أورسولا فون دير لاين تزايد الحاجة إلى إقامة شراكة حقيقية واتحاد أممي أوروبي - إقليمي لمواجهة التحديات الإرهابية وتهديدات التطرف. وأوضحت فون دير لاين أن "الأمن طريقنا نحو مزيد من الشراكة وتعزيز هندستنا للأمن الإقليمي، ولا بد من البعدين الأمني والاقتصادي أن يعملوا معاً لإنجاح مسعانا نحو مكافحة التطرف". وبينت فون دير لاين "لدينا الكثير من الصور النمطية حول الخلفيات العرقية والدين والجنس، يجب أن نحيد الصورة النمطية وألا نترك الميدان لـ "داعش" ولا لليمين المتطرف لتحديد ما هو الدين الصحيح أو العقيدة السليمة، ولا يجب ترك الميدان خالياً لتعزيز الصور النمطية حول المنافسة بين الأديان وتفسير المجتمع العلماني أو المسيحية والسنية والشيعة". وأضافت فون دير لاين: "نحن نشترك بمصلحة مشتركة، لا نريد ترك العالم للطائفيين والأيديولوجيين، يجب ابتكار عالمنا بصورة سلمية وموضوعية، ويجب التأكد من أننا مهيمنون على التواصل الاجتماعي للتخلص من التطرف". وذكرت أن مكافحة التطرف يتطلب الجمع بين الأسلوب التقليدي الشامل العسكري والدبلوماسي وإضافة الجانبين الاجتماعي والتقني كالإنترنت، لافتة إلى أنه للفوز بالحرب يجب الهيمنة على الإنترنت.

ولفتت فون دير لاين إلى أن بلادها تكثف جهودها في كافة مجالات الأمن مع دول المنطقة لإدراكها أن الإرهاب والتطرف ظاهرة دولية تؤثر في الجميع، مؤكدة أن التحالف الدولي ضد الإرهاب بمشاركة أكثر من 60 دولة ناجح بكل المقاييس، ويجب أن يستمر بعد هزيمة "داعش". واستعرضت فون دير لاين جهود ألمانيا في دعم القوات العراقية وتدريب البشمركة وتوفير الصواريخ المضادة للدبابات والتزود بالوقود جواً إلى جانب المعدات العسكرية المتطورة. وترى فون دير لاين أن الانتخابات الغربية تظهر بوضوح أن الخوف من الإسلام يتصاعد، وهذا ليس من مصلحة جهود محاربة التطرف الدولية، مؤكدة حاجة الغرب إلى قادة

الدول الإسلامية وحكوماتهم لنظهر للعالم أن الإسلام هو دين المحبة والتسامح والسلام ومواجهة الرواية المتطرفة الكاذبة. وذكرت فون دير لاين أن الإنترنت بات واحداً من القوى المحركة للمزيد من الغضب والعداية المتنامية واستغلته "داعش" لتسليحه بالصور وتحريك المشاعر لصالحهم، مضيفة: "لن نسمح بذلك أن يستمر، ويجب محاربتهم بتكنولوجيا المعلومات، ولن نفوز بها إلا إذا قلنا الحقيقة وتفكيك الأكاذيب المتطرفة". وأكدت فون دير لاين أن نجاح الحرب ضد التطرف مرهون باتباع مبادئ الشفافية واستهداف سيادة المعلومات بناء على الحقائق، وأن يكون المصدر المحلي أساساً في نقل الصورة الحقيقية لمرارة التطرف، إضافة إلى تحقيق التوازن بين الحرية والسيطرة أو الهيمنة. كما أكدت أن النصر العسكري يجب أن تأتي معه عملية إعادة بناء ومصالحة وتطوير بنى تحتية وإصلاح البيوت حتى يرى الناس التغيير لتمييز التحرر من داعش والحياة اليومية الرغدة. وقالت فون دير لاين: "بسبب داعش الكثير من الجراح فتحت، والأصعب ما بعد تحرير الموصل ألا يكون هناك ثأر وانتقام وكرهية، بل يجب أن نعمل المصالحة ومكافحة الفقر وخلق فرص عمل مع احترام المشاركة السياسية لجميع أطراف المجتمع".

من جانبه، قال وزير الدفاع الفرنسي جان-إيف لودريان إن "التطرف إحدى الظواهر الأساسية في عصرنا وهو عدو مشترك لا مثيل له يهددنا جميعاً، وخيارنا الوحيد الآن هو الرد عليه بشكل حازم وبذكاء". وذكر لودريان أن فرنسا عاشت النتائج المترتبة على الإرهاب في عامين على أراضيها، وعانت حرباً مفتوحة ووحشية تستهدف المدنيين وارتكاب جرائم عديدة، وتمكن "داعش" من تعبئة الموارد وتحشيد جيش إرهابي وإزهاق أرواح العديد من المدنيين. وبيّن لودريان أن فرنسا استجابت لنداء العراق وانضمت إلى التحالف مع أكثر من 60 دولة وتوفير 4000 عسكري للمشاركة في مكافحة "داعش" إلى جانب القوات العراقية والاكرد، إضافة إلى مشاركة الناقلة العسكرية "شارل ديغول" في دعم التحالف ضد "داعش". وأكد لودريان أن فرنسا ملتزمة بدعم أصدقائها في المنطقة في مواجهة التطرف، مشيداً بما تقوم به الحكومة العراقية من جهود لتعزيز الحوار العراقي - العراقي.

وأضاف: "ردنا الشامل على الإرهاب يجب أن يكون قادراً على اللجوء إلى العمل العسكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي في آن واحد، وخاصة إن العدو الذي نواجهه قوته تنبع من الآراء الأيديولوجية الاستبدادية وتشكيل دولة بوليسية وتصنيف البشر وفقاً لمعتقداتهم الدينية". وتابع لودريان: "بإمكان النزعة الإنسانية مواجهة النزعة غير الإنسانية، على المعتدلين أن يعملوا معاً ضد المتطرفين الذين يسيطرون على الوضع عبر تصعيد الصراع الأيديولوجي وتقويض المجتمع بالعنف الطائفي". وأكد لودريان أن العالم مطالب بتشكيل تحالف لمكافحة الأفكار المتطرفة والأيديولوجيات الإرهابية، لافتاً إلى أن التعصب ليس سمة لدين واحد أو فكرة واحدة، ولا بد من شن هجوم عنيف وطويل الأجل على الإرهاب الفكري.

بدوره، أكد وزير الدفاع السنغافوري الدكتور نيج إنج هين، ضرورة إيقاف تصدير الإرهاب من خلال تعظيم جهود التعاون الاستخباراتي بين الدول ومواجهة المد الرقمي للأفكار المتطرفة. وبين نيج إنج هين أن دول

جنوب شرق آسيا "حالتها حال أوروبا والشرق الأوسط تعاني من الجماعات الإرهابية والتي تبنت بعضها نفس نهج داعش الإرهابي". وذكر أن جميع الدول الآسيوية تحاول تكثيف جهودها في بناء الثقة الاستخباراتية والأمنية، معرباً عن تطلعه للعمل مع دول المنطقة وتعظيم التنسيق الآسيوي - العربي لمكافحة التطرف بصورة أفضل من أي وقت مضى. ولفت نيج إنج هين إلى أن دول المنطقة والقارة الآسيوية في أمس الحاجة إلى تفكيك فكر داعش المتطرف لتفادي تدمير المزيد من حياة الشباب، مطالباً بأهمية وضع رؤى مشتركة لجعل إقليمنا أكثر أمناً للديانات المتسامحة.

جلسة العمل الرابعة: التوسع في الشراكات الأمنية الشرق أوسطية

شدد مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية الأسبق الجنرال ديفيد بترايوس، على أهمية التوسع في الشراكات الأمنية بالشرق الأوسط بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ودعا لتكوين ائتلاف يشمل الدول الإسلامية، مؤكداً أن الخطاب المعادي للإسلام مؤذٍ وغير مساعد، موضحاً بأن ما نريد أن نقوم به هو الحفاظ على التدفق الحر للنفط، مشيراً إلى أن الهدف الأساسي حالياً هو محاربة الإرهاب وداعش ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة التطرف، ومعالجة عدم الاستقرار في بعض الدول وردع العدائية لدول أخرى والتعاون في أداء المهمات الأمنية، وتشجيع الأمن والاستقرار، لافتاً إلى الشراكة الأكبر حالياً في العالم والتي تواجه داعش ضمن تحالف 60 دولة بالعالم. وأشار الجنرال بترايوس إلى أن التحدي الأكبر في العراق هو المليشيات الشيعية والتي تمثل الخطر الأكبر وليس داعش، وقال إنه طالب الحكومة بتطبيق القوانين، حيث قال البعض إن إيران تريد لبننة العراق، ورأينا كتائب لحزب الله والتمويل والتدريب والقدس الثورية وميليشيا أخرى، ونرى أن الأمر مقلق ومزعج ويجب على العراق التعامل معه ومعارضته لأن هذا أمرٌ خطيرٌ جداً ويمثل وضع النار على البنزين.

وأكد بترايوس أن المتطرفين لن يبقوا في المناطق الحالية، وطالب بضرورة السيطرة على المناطق غير المحكومة لوقف تدفق اللاجئين، وقال إن أمريكا لابد لها أن تقود هذه المهمة، لأن الدول التي تستضيف القوات الأمريكية قامت بمهمة كبيرة بديلة عن وقوف قوات أمريكا في الخط الأمامي، ودعا لتكوين ائتلاف يشمل الدول الإسلامية، مؤكداً على أن الخطاب المعادي للإسلام مؤذٍ وغير مساعد. وأشار الجنرال بترايوس إلى أن مكافحة الإرهاب تتطلب إلى جانب العمليات العسكرية سياسات إعادة البناء والتعليم، وقال: عندما يكون هناك وضع أمني يمكن بعد ذلك تعزيز كافة العمليات، ولهذا فإن الصراع سيمتد لعقود وسيكون هناك نجاحات وتقدمات وسنضع إزميلاً في قلب داعش في سوريا، ولن يكون البغدادي خليفة، وسينتهي به الأمر مقتولاً.

وحول القرصنة في باب المندب قال بترايوس إننا نرى عدة أفكار للشراكات منها مكافحة القرصنة في باب المندب والقرن الإفريقي ومكافحة تهريب الأسلحة وتقييد حركة الإرهابيين، وتقديم القدرات على الأرض

وفي الجو وفي الإنترنت وأنظمة الدفاع المبكر، وتلك الأمور قد جاءت في الوقت المناسب بعد تطوير إيران لمنظومتها الصاروخية، ولابد من تقوية العلاقات الثنائية ومتعددة الاطراف، ويجب أولاً مقاومة توجهات إيران ويأتي بعدها تعزيز العلاقات والشراكات بطرق متعددة. وأكد الجنرال بترايوس أن التهديدات المتطورة للمنطقة تجبر الولايات المتحدة على المشاركة مع دول المنطقة ودول أخرى في العالم لمجابهتها، وقال إن الوضع في سوريا ليس واضحاً لكن سيكون قد فات أوان التدخل في حال لم نبادر بذلك، ونود على الأقل وضع أسئلة حول ما يود الاطراف المفاوضة عليه من خلال دولة بها نظام ديمقراطي منتخب، وشدد على وجود هدفين في سوريا يجب تحقيقهما، الأول هو هزيمة داعش وجبهة فتح الشام وأي جهات موالية للقاعدة، والثاني وقف نزيف الدماء وهو الأهم لأن أكثر من 400 ألف سوري تم قتلهم هذا فضلاً عن النازحين والمهجرين والمأساة الانسانية هناك، تجعل الجميع يفكر بوقف هذه الحرب الدائرة ووضع أفكار ملهمة وطرح أسئلة حول قابليتها للتحقيق. وحول الاتفاق النووي مع إيران شدد بترايوس على أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح أن تزيد إيران من قدراتها العسكرية والنووية. وقال: "عندما ننظر لإيران فهناك اتفاق ويمكن الوصول لاتفاق أفضل وهناك بعض الامور السلبية التي تثير قلقنا وإيران تمكنت من الحصول على مليارات الدولارات بعد رفع الحظر ويمكن ان تستغلها في إعادة التخصيب، ونريد أن نضمن أن إيران تفعل ما تقوله، لأن القول شيء والفعل شيء آخر. وحول الوضع في الموصل أكد بترايوس على ضرورة استكمال المعركة وما بعدها من تقديم المساعدات الإنسانية والبناء في الموصل، وقال إن محافظة نينوى فيها كل الطوائف ويجب تمكين كل فئات المجتمع في الحكومة المستقبلية وكذلك ضمان حقوق الأقليات بقانون يجب فرضه، وتطبيق الحوكمة الشاملة لكونها الأهم، لأن الضعف الذي تعاني منه الحكومة الحالية هو ما يزرع بذور الإرهاب وتأسيسه في أرض خصبة مثل العراق. وأضاف بترايوس: " لدينا خطة للقتال ضد داعش وهي خطة سياسية لكن المشكلة ليست في الطوائف السنية والشيعة والعرب والأكراد، فهناك انقسامات داخلية ونحاول دفع المبادرات. وحول الوضع في اليمن أكد بترايوس أن ما اتخذته دول الخليج العربي من إجراءات في اليمن كان مهماً وقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية الإجراءات المتخذة من قبل دول الخليج هناك، وقال إن الكثيرين تحدثوا عن ضرورة دخول أمريكا لكننا نحن نحترم تدخل الخليج في اليمن لأنهم يلعبون دوراً هاماً.

الجلسة الختامية: نحو هيكل جديد للأمن الإقليمي

أكد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية اتفاقه مع ما طرحه وزير خارجية البحرين حول أن الجامعة العربية عليها أن تكون المظلة الجامعة لتعافي المنطقة وإعادة الاستقرار إليها، لافتاً إلى أهمية ما قاله إياد علاوي نائب الرئيس العراقي حول أن اللحظة الحالية تستدعي ترتيبات أمنية جديدة، وأنه يتعين الدعوة إلى مؤتمر شامل لهذا الغرض، مشدداً على أن المنطقة في حالة من الفوضى الاستثنائية غير المسبوقة، ونلمس جميعاً آثارها، ولكل منا رأيه المختلف في بواعثها وأسبابها وسبل الخروج منها. وتساءل أبو الغيط: هل نحن في لحظة ملائمة للجلوس معاً للحديث عن هندسة نظام إقليمي جديد قابل للاستمرار والبقاء؟

أتمنى أن تكون هناك هذه اللحظة، ولكن التحليل الموضوعي يحتم عليّ طرح بعض التحفظات والأسئلة التي تحتاج إلى أجوبة. وقال الأمين العام لجامعة الدول العربية إنه لا يجب أن يغيب عن بالنا أن توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط حالياً مختل بصورة غير مسبوقة، وهو لا يميل إلى مصلحة الدول العربية، وإنما إلى صالح قوى إقليمية تريد اقتناص اللحظة الراهنة لتثبيت وضع إقليمي جديد ومستقر يخدم مصالحها، وليس بالضرورة مصالح الدول العربية والجامعة العربية، وربما يكون من مصلحة العرب الانتظار إلى وقت أكثر ملاءمة. وأضاف أن اللحظة الراهنة يكتنفها الغموض وانعدام القدرة على التنبؤ، فاللاعب الأهم في المنطقة وهو الولايات المتحدة يمر بمرحلة تحولات في ظل وجود رئيس جديد منتخب، واحتمالات لتغيرات في التوجهات الأمريكية، وليس بمقدورنا أن نعرف في أي طريق سيسير الرئيس القادم ترامب بخصوص المنطقة، هل سيحافظ على الاتفاق النووي مع إيران، وهل سيكمل ما بدأه أوباما في طريق الانسحاب من المنطقة. وأشار إلى أن الإدارة الأمريكية الجديدة ستحتاج إلى سنة أو أكثر لتحديد توجهاتها ومعرفة مساراتها، والحقيقة أن العالم كله يعيش في لحظة سيولة غير معهودة، وهناك قوى دولية في حالة صعود، وتسعى إلى استعادة مكانتها الماضية، ونرى ملامح من المنافسة التي تذكرنا بالحرب الباردة، وهي ملامح للبحث عن مناطق نفوذ، وبقينا أن منطقة الشرق الأوسط ليست بعيدة عن كل هذا، وبالتأكيد هي مسرح رئيسي لتلك التجاذبات، وهناك غياب للحد الأدنى من توافق الرؤى حول التهديدات القائمة.

وأردف الأمين العام لجامعة الدول العربية قائلاً: إن إيران تتصور أن هناك تهديدات لها، وهو على النقيض الكامل لتصورات كثير من دولنا العربية، ورؤيتي المؤكدة أنه على إيران أن تعدل كلفة من مناهجها التوسعية، حيث يتحدثون في إيران عن السيطرة على القرار في 4 عواصم عربية، ويتحدثون عن رغبة في الامتداد من الخليج العربي إلى شاطئ البحر المتوسط في سوريا. ويجب أن نقول إننا نحن العرب هناك اختلافات فيما بيننا في قراءة الصورة والتهديدات، وهذه الاختلافات قد تبدو طبيعية، وخاصة في هذه اللحظة الراهنة من التهديدات، ومن هنا فإذا لم يكن بالإمكان إعادة هندسة المنطقة -على الأقل من وجهة نظري - فأعتقد أن مجرد الإدارة الجيدة لإدارة الموقف نفسه أفضل كثيراً من الانغماس في محاولة هندسة أوضاع جديدة أو مطاردة رؤى كبرى ليس لها أساس كبير في الواقع. والجميع يعلم ما حدث في العراق، فدرس العراق أنه كان محاولة لهندسة وضع عراقي جديد وانتهى الوضع بما نراه من أوضاع صعبة، ووجود تدمير وخراب ما ألحقه "داعش" من تدمير في الدولة العراقية. وتقديري أن لحظة التفاوض لوضع نظام إقليمي جديد لم تكن بعد، والأمر يحتاج إلى وقت، ومع ذلك فمن المهم أن نهتم جميعاً في مناقشة المبادئ والمنطلقات الرئيسية لأي ترتيبات مستقبلية، ومن المهم أن يستمر العصف الذهني حول الأفكار التي تتخيل صورة المستقبل، وأن نتعامل مع هذه الأفكار بقدر من الخيال والتحمل.

وأوضح الأمين العام لجامعة الدول العربية أن محور الإقليم هو الدول العربية، وهي المساحة الأكبر من ناحية الأرض وعدد السكان، ويدور حوله الجيران، سواء في تركيا أو إيران أو حتى في إسرائيل، ثم تبقى القوى الكبرى التي تدعم الأمن في الإقليم. وفيما يتعلق بالمبادئ التي تتصور وجودها حتى يمكن تحقيق نظام أممي جديد

المبدأ الأول: احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وعلى الرغم من بساطة هذا المبدأ وطول استقراره في العلاقات الدولية بين الدول فإنه مازال محل نقاش وجدلٍ وتحدٍ في منطقتنا، فهناك قوى إقليمية تعتبر نفسها حامية لطوائف يعيش أبنائها كمواطنين في دول أخرى، وهذا يعني أن الطائفة بالنسبة إلى هذه القوى هي القوة والأساس والمنطلق وليس الدولة الوطنية، وتنصيب إيران نفسها حامية للطائفة الشيعية في هذا البلد أو ذاك يعد ممارسة تعود إلى القرون الوسطى ووصفة لحروب مستديمة لا تنتهي، وقد ألمح وزير الخارجية البحريني إلى هذا المعنى تحديداً. الدولة الوطنية يجب أن تحظى بالأولوية؛ لكونها الكيان الوحيد المستحق للسيادة في المنطقة العربية، وهذه المنطقة بحاجة إلى مفهوم جديد وإلا ستغرق في عقود من الحروب الدينية، وتقديري أن استقرار مبدأ السيادة وعدم التدخل لا بد أن يكون المدخل الأول لأي نظام أمني جديد، وهذه السيادة يجب أن تكون مقرونة بكل معاني الحكم الرشيد ودولة القانون والعدالة والسياسات التي تؤمن عدم تهميش أي فئة أو جماعة، وإلا كان الاستقرار هشاً ووقتياً كما تعلمنا من التجارب الأخيرة.

المبدأ الثاني: تغيير الحدود سوف يخلق من المشكلات أكثر مما يقدم من الحلول، كلنا يعرف أن سايكس بيكو تنطوي على كثير من المعضلات والألغام، وأن هذه الاتفاقية الاستعمارية في وقتها أفضت في آخر الأمر في تشكيل حدود وكيانات سياسية لما يربو على قرن من الزمان، وهناك كيانات وطنية تأسست بالفعل وتشكلت وتطورت انطلاقاً من هذه الحدود، وهذا واقع قائم، وليس هناك ما يضمن أن بدائل سايكس بيكو ستكون أفضل، ولماذا نعتقد أن تقسيماً أكبر أو تفتيتاً أوسع سوف يسهم في مزيد من الاستقرار، على العكس ربما يفضي إلى تنامي الاحتراب والتشاحن. الجنرال ديفيد باتريوس قال إن هامبتي دامتبي عندما كسر ربما لا يعود، يجب أن يعود، وإلا فإن الإقليم سوف يدخل في حروب مستمرة عقوداً قادمة، وما هي المنطلقات التي سيجري التقسيم على أساسها، ولماذا تحصل هذه الجماعة أو تلك على دولة مستقلة، أين المعيار؟ يجب ألا نفتح صندوقاً من الشرور.

المبدأ الثالث: اللامركزية ربما توفر الإجابة المناسبة والحل الدائم لمعالجة الأوضاع في المجتمعات التي انفجرت من داخلها، وصار من المستحيل على بعض الطوائف من مجتمعاتها أن يثقوا في الطوائف الأخرى، هنا تساعد اللامركزية في فتح مجال أكبر للطوائف والمذاهب للحفاظ على مصالحها وكياناتها المميزة، وذلك كله في إطار من الدولة الوطنية الموحدة، ذات الحكم الرشيد وسيادة القانون على الجميع.

المبدأ الرابع: من الضروري الوصول إلى تسوية عادلة وشاملة للصراع العربي الإسرائيلي تمثل ضرورة لأي نظام إقليمي مستقر، فمن دون هذه التسوية سوف تظل هناك حجة للجماعات الراديكالية والمتطرفة وأصحاب المصلحة في تخريب المنظومة الإقليمية، في غياب التسوية لن يكون ممكناً التعامل مع إسرائيل كعضو في المنطقة، ورداً على سؤال أين إسرائيل من هذا كله، والرد أين إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية من ناحية أخرى. هناك احتلالان: احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، واحتلال إيران وتهديداتها لأراض وجزر عربية.

المبدأ الخامس والأخير: يجب أن يتخذ المجتمع الدولي موقفاً موحداً قوياً ضد امتلاك أي من دول الإقليم لأسلحة الدمار الشامل، سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية، وهذا يجب أن يسري على الجميع، ويجب أن يفرض على الدول التي تمتلك مثل هذه القدرات مثل إسرائيل، أو التي تسعى إلى الحصول عليها كإيران، الالتزام بمبدأ حظر الانتشار، وإلا فإن العالم العربي سيجد نفسه في وضع يفرض عليه الدخول في هذا المجال أيضاً، ولدى العرب هذه القدرات، يجب أن نكون موضوعيين، وألا نتبنى معايير مزدوجة.

أخيراً الإقليم يمر بظروف اقتصادية واجتماعية غاية في الصعوبة، من هنا فإن تنمية الإقليم تحتاج إلى عشرات المليارات من الدولارات، وسوف يحتاج بالتأكيد إلى خطة مارشال يسهم فيها المجتمع الدولي كله. مهما بلغت حصافة وذكاء من يضع النظام الإقليمي الجديد فسوف يصطدم بهذه الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تولد دورات متتالية من حالة عدم الاستقرار، وما سمي الربيع العربي هو واحد من هذه الموجات، وربما تأتي موجات أخرى في المستقبل ما لم تتغير الظروف جوهرية. واختتم الأمين العام لجامعة الدول العربية كلمته قائلاً: "دعونا نضع الأساس الذي يقوم عليه النظام الجديد قبل القفز إليه من دون استعداد وبصيرة، ومن جانبي أتصور أننا نمضي في الإعداد والتجهيز مع استمرار الترتيبات الحالية مثلما تجري مع الأطراف الآخرين".

أكد مستشار رئيس وزراء باكستان للشؤون الخارجية، سرتاج عزيز ضرورة وضع أطر أمنية إقليمية تعكس الرغبة لوضع آلية تقدم بدائل وإنهاء النزاعات من دون استخدام العنف، بحيث يتحقق أمن شامل يغطي كل الظروف الإنسانية والاجتماعية وليس فقط مجموع المعدات العسكرية. ونوه عزيز بالعلاقات الجيدة بين باكستان ودول الخليج قائلاً إن منطقة الخليج تمثل بؤرة لربح التجارة الباكستانية ونصف المغتربين الباكستانيين، وثلاثة أرباع التحويلات المالية لباكستان، مضيفاً أن باكستان تعمل على المحافظة على العلاقات والشراكة مع دول الخليج. وقال إن العلاقة الجيدة التي تتمتع بها باكستان مع باقي دول المنطقة يمكن أن تلعب دوراً مهماً في تقليل حدة التوتر بين الأطراف، مؤكداً أن باكستان لديها علاقات ممتازة مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج.

وأبدى استعداد باكستان الدائم للتعاون مع شركائها لدعم جهود الاستقرار وهندسة نظام أمن شامل، مدعوماً بتوافقات من جميع الأطراف تخدم الاندماج الاجتماعي والاقتصادي. وأشار إلى أن باكستان كانت

ضحية الإرهاب لسنوات طويلة ولكننا استطعنا تغيير ذلك الاتجاه والتهديد عبر العمليات العسكرية متعددة الأطراف وفقدنا أكثر من 3 آلاف جندي و50 ألف مدني في المواجهات مع المنظمات الإرهابية، كذلك إن لدى باكستان بنية تحتية استخباراتية قوية ودعمًا سياسيًا قوياً من كل الأطراف في باكستان مما مكننا من القضاء على الإرهاب الذي كان يهدد باكستان. وقال عزيز إن منطقة الشرق الأوسط بفضل مصادرها في الطاقة وسكانها لديها إمكانية كبيرة للنمو والازدهار العالمي، وأن تكون نموذجاً يحتذى لمزيد من الدول النامية.

البيان الختامي لحوار المنامة

اشاد البيان الختامي لحوار المنامة بالجودة العالية للعروض المقدمة في الجلسات العامة للحوار والتي تناولت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، والقوى الإقليمية واستقرار الشرق الأوسط، ومكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وما وراءه، والتوسع في الشراكات الأمنية الشرق أوسطية، والمناقشات التي تلت هذه المواضيع حول اليمن، والتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، وسوريا، والتعاون الدفاعي، كما أتيحت فرص عديدة لوزراء الحكومات والعاملين في المجالين العسكري والاستخباري لعقد اجتماعات ثنائية على هامش القمة، وتوصلوا إلى سُبُل مناسبة للتطوير والتعاون ومناقشة الخيارات لوضع السياسات.

ثالثاً: الوثائق

الكلمة السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، في الجلسة الافتتاحية للقمة العربية الثامنة والعشرين المنعقدة في المملكة الأردنية الهاشمية

البحر الميت، 29 مارس 2017م

بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين،

صاحب الجلالة الأخ العزيز الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، رئيس القمة العربية،

الإخوة أصحاب الجلالة والسمو والفخامة والمعالي،

الأمين العام لجامعة الدول العربية،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لنا بداية أن نتوجه بالشكر والتقدير للأخ العزيز جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، وللشعب الأردني الشقيق، على استضافة أعمال القمة العربية التي تأتي لمناقشة قضايا بالغة الأهمية تستدعي منا، أكثر من أي وقت مضى، توحيد وتقوية مواقفنا العربية لمواجهة المخاطر التي تحيط بالمنطقة بكل حسم. ولا نغفل في هذا السياق، الإشارة إلى الدور الهام الذي تتولاه المملكة الأردنية الهاشمية على صعيد نصره قضايانا المصرية وتعزيز الأمن والسلم الإقليمي والدولي، مع تمنياتنا لمساعيها القيّمة ومواقفها الخيرة كل توفيق وسداد.

كما لا يفوتنا أيضاً، أن نحیی الجهود المخلصة لأخينا فخامة الرئيس محمد ولد عبد العزيز، في إدارة أعمال القمة السابقة بمخرجاتها البناءة، مشيدين بالمتابعة الحثيثة للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بقيادة أمينها العام معالي الأخ الفاضل أحمد أبو الغيط، وما تبذله من جهد مشكور لمتابعة تنفيذ القرارات العربية، ومن حسن الإعداد والتحضير لهذه القمة، التي نسأل الله تعالى أن تكلل أعمالها بالنجاح لخدمة قضايانا أمتنا العربية.

أصحاب الجلالة والسمو والفخامة،

إنَّ قمتنا هذه تأتي لتؤكد على الإرادة الصادقة لدولنا بتقديم كل سبل العون لأشقائنا الذين يواجهون تحديات ومخاطر تهدد أمنهم، أو يعانون من تدخلات تحول دون تمام استقرارهم. ويأتي في صدارة ذلك اعتداءات التنظيمات الإرهابية التي تهدد سلامة مجتمعاتها وحياة أبنائها، وما يستدعيه ذلك من عمل جاد لمواصلة التصدي لتلك التنظيمات والقضاء عليها من خلال تجفيف مواردها وإيقاف مدّها الفكري المتطرف، كخير سبيل للتغلب على المحاولات المغرضة لبعض الدول والأطراف التي تعمل جاهدة من أجل ضرب أمننا القومي، والإضرار بمصالح أمننا والمساس بسيادة دولنا وتعطيل مسيرة تقدمها.

ولعله من الضروري هنا، أن نجدد مطالبتنا للجمهورية الإسلامية الإيرانية من هذا المنبر، بأن تعلي مبادئ حسن الجوار بضرورة التجاوب مع المساعي الحثيثة لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة لحل قضية الجزر الإماراتية الثلاث، عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، مجددين موقفنا الثابت والرافض بشدة لاستمرار احتلال إيران لهذه الجزر، ودعمنا التام لحق سيادة الإمارات العربية المتحدة عليها.

أصحاب الجلالة والسمو والفخامة،

إنه لمن المؤسف وبما يدعو إلى الأسى أن تستمر معاناة الشعب السوري الشقيق إلى يومنا هذا، والتي تتفاقم يوماً بعد يوم رغم كافة الجهود المبذولة للوصول إلى صيغة توافقية لحل سياسي شامل، الأمر الذي يفرض على الأسرة الدولية بالإسراع في إيجاد حلٍ يرتضيه أبناء الشعب السوري، ويحافظ على سيادة سوريا ووحدة أراضيها ويمنع التدخلات الخارجية في شؤونها، ويعيد إلى سوريا أمنها واستقرارها ومكانتها لتنهض من جديد بمشاركة جميع أبنائها، مؤكدين هنا على ضرورة تثبيت وقف إطلاق النار في الأراضي السورية واستمرار كل جهد يؤدي إلى تسهيل وصول المساعدات الإنسانية للشعب السوري، مقدرين في هذا السياق ما تقوم به الدول العربية وخاصة المملكة الأردنية الهاشمية في رعاية أشقائنا السوريين والتخفيف من معاناتهم وتوفير كافة احتياجاتهم في العيش الكريم.

وعلى صعيد آخر، تُشكّل وحدة اليمن واستعادة أمنه واستقراره وتخليصه من التدخلات الخارجية من أولويات التحالف العربي، كما تأتي ضرورة التزام كافة الأطراف والقوى السياسية بتغليب المصلحة العليا لليمن وشعبه واحترام الشرعية المتمثلة في فخامة الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومته، مدخل أساس للوصول إلى الحل السياسي الشامل والعدل، منوهين هنا بالجهود الدبلوماسية التي تبذلها الأمم المتحدة عن طريق مبعوث الأمين العام إلى اليمن سعادة السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد.

ونتطلع في هذا السياق إلى بذل كل ما يلزم لإعادة الاستقرار في العراق الشقيقة وحماية شئونها من التدخلات الخارجية، لتستعيد دورها الاستراتيجي في الدفاع عن القضايا والمصالح العربية، آملين نجاح الجهود المبذولة لاستعادة سيطرة الدولة على أراضيها والقضاء على جميع التنظيمات الإرهابية المهددة لسيادتها.

وفيما يخص الأوضاع في ليبيا، فإن مملكة البحرين تؤيد كافة الجهود الرامية لتوحيد الصف الليبي والحفاظ على وحدة واستقرار الدولة الليبية، وترسيخ دعائم مؤسساتها الوطنية بعيداً عن أية تدخلات خارجية.

وسيطل تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة مرتبطاً بشكل مباشر باسترداد الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة المتمثلة في إقامة دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، عبر إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكل الأراضي الفلسطينية، ووقف كافة أنشطته الاستيطانية، والالتزام بالقرارات والمبادرات الشرعية، سواء الإقليمية أو الدولية التي تؤكد تمسكنا بحل الدولتين باعتباره من الثوابت التي لا يمكن التنازل عنها.

أصحاب الجلالة والسمو والفخامة،

إنّ التهديدات التي تواجه أمتنا تمتد بتأثيراتها على النواحي الاقتصادية والتنموية، وتستدعي تطوير وتفعيل الآليات المناسبة، كآلية القمة الاقتصادية، عبر وضع استراتيجيات عمل متكاملة تقوي أوجه ومجالات التعاون والتكامل بين دولنا لاستدامة التنمية الشاملة فيها، وذلك من خلال عدة مشاريع تشمل مجالات الطاقة والنقل والمواصلات، وتقنية المعلومات والاتصالات، والأمن الغذائي، والرعاية الصحية، وحماية البيئة وغيرها.

كما أن التركيز على مجال تطوير استخدامات الطاقة المتجددة والاستثمار فيه، سيكون له انعكاس مباشر على تأمين احتياجات الدول العربية للطاقة وتنويع مصادرها وضمان استدامتها وبما يحفظ الاحتياجات بعيدة المدى للأجيال القادمة.

وفي الختام، وبالرغم من جسامة التحديات المحيطة بمنطقنا العربية وصعوبتها وكثرة التهديدات وخطورتها، فإننا نحمد الله تعالى، لكوننا أمة ثرية بإمكاناتها البشرية والفكرية الهائلة، ومكانتها الحضارية وعمقها التاريخي وموقعها الاستراتيجي ومواردها الطبيعية المتنوعة، ما يجعلها قادرة على الحفاظ على مكانتها وصور مقدراتها وصناعة مستقبلها، وتحقيق ما نتطلع إليه من ازدهار ورخاء، شاكرين ومقدرين للأخ العزيز جلالة الملك عبدالله الثاني حفظه الله لاحتضان المملكة الأردنية الشقيقة لأعمال هذه القمة، ولما لمسه من قبل شعبها المضياف المعروف بشهامته وترحابه من حفاوة استقبال وكرم ضيافة، مع تطلعنا إلى أن تسهم قرارات قمتنا في إيجاد الحلول اللازمة لحماية مصالحنا العربية المشتركة للحفاظ على وحدة الصف والمصير من مشرق الوطن العربي إلى مغربه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

"إعلان عمان" في ختام أعمال القمة العربية في دورتها العادية 28

البحر الميت، 29 مارس 2017م

نحن قادة الدول العربية المجتمعين في المملكة الأردنية الهاشمية / منطقة البحر الميت يوم 29 من آذار 2017م في الدورة العادية الثامنة والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بدعوة كريمة من جلالة الملك عبدالله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية،

إذ نؤكد أن حماية العالم العربي من الأخطار التي تحدق به وأن بناء المستقبل الأفضل الذي تستحقه شعوبنا يستوجبان تعزيز العمل العربي المشترك المؤطر في آليات عمل منهجية مؤسساتية، والمبني على طروحات واقعية عملية قادرة على معالجة الأزمات ووقف الانهيار، ووضع أمتنا على طريق صلبة نحو مستقبل آمن خال من القهر والخوف والحروب، ويعمّه السلام والأمل والإنجاز.

ندرك أن قمتنا التأمّت في ظرف عربي صعب؛ فثمة أزمات تقوض دولاً وتقتل مئات الألوف من الشعوب العربية وتشرّد الملايين من أبناء أمتنا لاجئين ونازحين ومهجرين، وانتشار غير مسبوق لعصابات إرهابية تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم. وثمة احتلال وعوز وقهر وتحديات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية تدفع باتجاه تجذير بيئات اليأس المولدة للإحباط والفوضى والتي يستغلها الضالليون لنشر الجهل ولحرمان الشعوب العربية حقها في الحياة الآمنة الحرة والكرامة المنجزة.

وبعد مشاورات مكثفة وحوارات معمقة صريحة فإننا،

أولاً: نؤكد استمرارنا في العمل على إعادة إطلاق مفاوضات سلام فلسطينية إسرائيلية جادة وفاعلة تنهي الانسداد السياسي، وتُسِر وفق جدول زمني محدد لإنهاء الصراع على أساس حل الدولتين الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام 1967م وعاصمتها القدس الشرقية والذي يشكل السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار.

ونشدد على أن السلام الشامل والدائم خيار عربي استراتيجي تجسده مبادرة السلام التي تبنتها جميع الدول العربية في قمة بيروت في العام 2002م ودعمتها منظمة التعاون الإسلامي والتي ما تزال تشكل الخطة الأكثر شمولية وقدرة على تحقيق مصالح تاريخية تقوم على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية المحتلة إلى خطوط الرابع من حزيران عام 1967م وتضمن معالجة جميع قضايا الوضع النهائي وفي مقدمتها قضية اللاجئين وتوفير الأمن والقبول والسلام لإسرائيل مع جميع الدول العربية، ونشدد على التزامنا بالمبادرة وعلى تمسكنا بجميع بنودها خير سبيل لتحقيق السلام الدائم والشامل.

وفي السياق ذاته نؤكد رفضنا كل الخطوات الإسرائيلية الأحادية التي تستهدف تغيير الحقائق على الأرض، وتقوض حل الدولتين، ونطالب المجتمع الدولي بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وآخرها قرار مجلس الأمن رقم 2334 عام 2016م والتي تدين الاستيطان ومصادرة الأراضي، كما نؤكد دعمنا مخرجات مؤتمر باريس للسلام في الشرق الأوسط بتاريخ 15 كانون الثاني 2017م والذي جدد التزام المجتمع الدولي بحل الدولتين سبيلاً وحيداً لتحقيق السلام الدائم.

كما نؤكد رفضنا جميع الخطوات والإجراءات التي تتخذها إسرائيل لتغيير الوضع القانوني والتاريخي في المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، ونثمن الجهود التي تقوم بها المملكة الأردنية الهاشمية بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين صاحب الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية لحماية المدينة المقدسة وهوية مقدساتها العربية الإسلامية والمسيحية، وخصوصاً المسجد الأقصى - الحرم الشريف.

ونطالب بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقدس وخصوصاً القرار 252 عام 1968م و267 و465 عام 1980م و478 عام 1980م والتي تعتبر باطلة كل إجراءات إسرائيل المستهدفة تغيير معالم القدس الشرقية وهويتها، وتطالب دول العالم عدم نقل سفاراتها إلى القدس أو الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل. ونؤكد أيضاً على ضرورة تنفيذ قرار المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو الذي صدر في الدورة 200 بتاريخ 18 تشرين أول 2016م، ونطالب بوقف الانتهاكات الإسرائيلية ضد المسجد الأقصى/ الحرم الشريف، واعتبار إدارة أوقاف القدس والمسجد الأقصى الأردنية السلطة القانونية الوحيدة على الحرم في إدارته وصيانته والحفاظ عليه وتنظيم الدخول إليه.

وإننا إذ نجتمع في المملكة الأردنية الهاشمية، وعلى بعد بضعة كيلو مترات من الأراضي الفلسطينية المحتلة، نؤكد وقوفنا مع الشعب الفلسطيني الشقيق، وندعم جهود تحقيق المصالحة وتشكيل حكومة وحدة وطنية في ظل الشرعية الوطنية الفلسطينية، برئاسة فخامة الرئيس محمود عباس.

ثانياً:

نشدد على تكثيفنا العمل على إيجاد حل سلمي ينهي الأزمة السورية، بما يحقق طموحات الشعب السوري، ويحفظ وحدة سوريا، ويحمي سيادتها واستقلالها، وينهي وجود جميع الجماعات الإرهابية فيها، استناداً إلى مخرجات جنيف 1، وبيانات مجموعة الدعم الدولية لسوريا، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خصوصاً القرار 2254 عام 2015م. فلا حل عسكرياً للأزمة، ولا سبيل لوقف نزيف الدم إلا عبر التوصل إلى تسوية سلمية، تحقق انتقالاً إلى واقع سياسي، تصيغه وتتوافق عليه كل مكونات الشعب السوري. وفي الوقت الذي ندعم فيه جهود تحقيق السلام عبر مسار جنيف الذي يشكل الإطار الوحيد لبحث الحل السلمي، نلاحظ أهمية محادثات أستانا في العمل على تثبيت وقف شامل لإطلاق النار على جميع الأراضي السورية.

كما أننا نحث المجتمع الدولي على الاستمرار في دعم الدول المستضيفة للاجئين السوريين ونشدد على ضرورة تنفيذ مخرجات مؤتمر لندن، وندعو إلى تبني برامج جديدة لدعم دول الجوار السوري المستضيفة للاجئين في مؤتمر بروكسل الذي سينعقد في الخامس من شهر نيسان المقبل.

ونعتبر أن المساعدة في تلبية الاحتياجات الحياتية والتعليمية للاجئين استثمار في مستقبل آمن للمنطقة والعالم. ذلك أن الخيار هو بين توفير التعليم والمهارات والأمل للاجئين وخصوصاً للأطفال والشباب بينهم، فيكونون الجيل الذي سيعيد بناء وطنه حين يعود إليه أو تركهم ضحية للعوز والجهل واليأس فينتهون عبئاً تنموياً وأمناً على المنطقة والعالم.

من هنا فإننا كلّفنا مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بحث وضع آلية محددة لمساعدة الدول العربية المستضيفة للاجئين بما يمكنها من تحمل الأعباء المترتبة على استضافتهم.

ثالثاً:

نجدد التأكيد على أن أمن العراق واستقراره وتماسكه ووحدة أراضيه ركن أساسي من أركان الأمن والاستقرار الإقليميين والأمن القومي العربي، ونشدد على دعمنا المطلق للعراق الشقيق في جهوده للقضاء على العصابات الإرهابية وتحرير مدينة الموصل من عصابات داعش، ونثمن الإنجازات الكبيرة التي حققها الجيش العراقي في تحرير محافظات ومناطق عراقية أخرى من الإرهابيين، ونؤيد جميع الجهود المستهدفة لإعادة الأمن والأمان إلى العراق وتحقيق المصالحة الوطنية عبر تكريس عملية سياسية تثبت دولة المواطنة وتضمن العدل والمساواة لكل مكونات الشعب العراقي في وطن آمن ومستقر لا إلغائية فيه ولا تمييز ولا إقصائية.

رابعاً:

نساند جهود التحالف العربي دعم الشرعية في اليمن وإنهاء الأزمة اليمنية على أساس المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وقرار مجلس الأمن 2216 عام 2015م وبما يحمي استقلال اليمن ووحدته ويمنع التدخل في شؤونه الداخلية، ويحفظ أمنه وأمن دول جواره الخليجية، ونثمن مبادرات إعادة الإعمار التي ستساعد الشعب اليمني الشقيق في إعادة البناء.

خامساً:

نشدد على ضرورة تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي في ليبيا من خلال مصالحة وطنية تركز إلى اتفاق "الصخيرات"، وتحفظ وحدة ليبيا الترابية وتماسكها المجتمعي، ونؤكد دعمنا جهود دول جوار ليبيا العربية في تحقيق هذه المصالحة، وخصوصاً المبادرة الثلاثية عبر حوار ليبي - ليبي، ترعاه الأمم المتحدة.

ونشدد على ضرورة تدعيم المؤسسات الشرعية الليبية، ونؤيد الحوار الرباعي الذي استضافته جامعة الدول العربية بمشاركة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة لدعم التوصل إلى اتفاق ينهي الأزمة. كما نؤكد وقوفنا مع الأشقاء الليبيين في جهودهم دحر العصابات الإرهابية واستئصال الخطر الذي يمثله الإرهاب على ليبيا وعلى جوارها.

سادساً:

نلتزم تكريس جميع الإمكانيات اللازمة للقضاء على العصابات الإرهابية وهزيمة الإرهابيين في جميع ميادين المواجهة العسكرية والأمنية والفكرية، فالإرهاب آفة لا بد من استئصالها حماية لشعوبنا ودفاعاً عن أمننا وعن قيم التسامح والسلام واحترام الحياة التي تجمعنا، وسنستمر في محاربة الإرهاب وإزالة أسبابه والعمل على القضاء على خوارج العصر ضمن استراتيجية شمولية تعي مركزية حل الأزمات الإقليمية وتعزيز قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والمواطنة ومواجهة الجهل والإقصاء في تفتيت بيئات اليأس التي يعتاش عليها الإرهاب وتنشر فيها عبثته وضلالته.

سابعاً:

نعرب عن بالغ قلقنا إزاء تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا ومحاولات الربط بين الدين الإسلامي الحنيف والإرهاب، ونحذر من أن مثل هذه المحاولات لا تخدم إلا الجماعات الإرهابية وضلاليتها، التي لا تمت إلى الدين الإسلامي ومبادئه السمحة بصلة، كما ندين أيضاً أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان ضد أقلية الروهنغا المسلمة في ميانمار، ونعرب عن بالغ الاستياء إزاء الأوضاع المأساوية التي تواجهها هذه الأقلية المسلمة، خصوصاً في ولاية راخين، ونطالب المجتمع الدولي التحرك بفاعلية وبكل الوسائل الدبلوماسية والقانونية والإنسانية، لوقف تلك الانتهاكات، وتحميل حكومة ميانمار مسؤولياتها القانونية والمدنية والانسانية بهذا الصدد.

ثامناً:

نؤكد الحرص على بناء علاقات حسن الجوار والتعاون مع دول الجوار العربي بما يضمن تحقيق الأمن والسلام والاستقرار والتنمية الإقليمية، كما أننا نرفض كل التدخلات في الشؤون الداخلية للدول العربية وندين المحاولات الرامية إلى زعزعة الأمن وبث النعرات الطائفية والمذهبية أو تأجيج الصراعات وما يمثله ذلك من ممارسات تنتهك مبادئ حسن الجوار وقواعد العلاقات الدولية ومبادئ القانون الدولي وميثاق منظمة الأمم المتحدة.

تاسعاً:

نؤكد سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى، وأبو موسى) ونؤيد جميع الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها عليها، وندعو إيران إلى الاستجابة لمبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة إيجاد حل سلمي لقضية الجزر الثلاث من خلال المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

عاشرًا:

ونهنئ الأشقاء في جمهورية الصومال على استكمال العملية الانتخابية ونؤكد دعمنا لهم في جهودهم لإعادة البناء ومواجهة التحديات الاقتصادية والتنموية ومحاربة الإرهاب.

حادي عشر: نجدد التزام دعوة بيان قمة الكويت للعام 2014م والجهات المعنية بالعملية التعليمية في الدول العربية وإحداث تطوير نوعي في مناهج التعليم خصوصاً المناهج العلمية لضمان أن

يتمتع الخريجون بالمعرفة والمهارات العالية التي تتيح لهم الإسهام في دفع عملية التنمية، وتحقيق النهضة العربية الشاملة، وتطوير التعليم وتحسين مناهجه وأدواته وآلياته شرط لبناء القدرات البشرية المؤهلة القادرة على مواكبة تطورات العصر وبناء المجتمعات العربية المستنيرة المنافسة.

ثاني عشر: نكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بإعداد خطة عمل لتنفيذ قرارات القمم السابقة المستهدفة تطوير التعاون الاقتصادي والعربي، وزيادة التبادل التجاري وربط البنى التحتية في مجالات النقل والطاقة، وتعزيز الاستثمارات العربية في الدول العربية، وبما يساعد على إحداث التنمية الاقتصادية والإقليمية وتوفير فرص العمل للشباب العربي.

ونثمن في هذا السياق ما تحقق من إنجازات في مجال التنمية المستدامة التي يجب أن تسعى السياسات الاقتصادية إلى تعظيمها. ونكلف المجلس أيضاً وضع مقترحات لتنمية الشراكة مع القطاع الخاص وإيجاد بيئة استثمارية محفزة ورفع توصياته الشاملة قبيل القمة القادمة، ونؤكد ضرورة التقدم بشكل ملموس نحو إقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والاتحاد الجمركي.

ثالث عشر: نشدد على دعم الجامعة العربية وتمكينها حاضنة لهويتنا العربية الجامعة، وعلى تحقيق التوافق على توصيات عملية تسهم في تطوير منهجيات عملها، وتزيد من فاعلية مؤسسات العمل العربي المشترك ومنظوماته المتخصصة، وبما يعيد بناء ثقة المواطن العربي بجامعته ومؤسساتها.

رابع عشر: نؤكد استمرار التشاور والتواصل من أجل اعتماد أفضل السبل وتبني البرامج العملية التي تمكننا من استعادة المبادرة في عالمنا العربي، والتقدم في الجهود المستهدفة حل الأزمات وتحقيق التنمية المستدامة، وإيجاد الفرص وتكريس قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة والمساواة التي تعزز الهويات الوطنية الجامعة وتحمي الدولة الوطنية، ركيزة النظام الإقليمي العربي، وتحول دون التفكك والصراع أعراقاً ومذاهب وطوائف، وتحمي بلادنا العربية أوطاناً للأمن والاستنارة والإنجاز.

خامس عشر: نعرب عن عميق شكرنا للمملكة الأردنية الهاشمية ولشعب المملكة المضياف وحكومتها، وعلى حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة وعلى الإعداد المحكم للقمة ونعبر عن امتناننا لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين على إدارته الحكيمة لمجريات القمة وعلى ما بذل من جهود جعلت من قمة عمان منبراً لحوار عملي إيجابي صريح أسهم في تنقية الأجواء العربية وفي تعزيز التنسيق والتعاون على خدمة الأمة والتصدي للتحديات التي تواجهها.

كلمة صاحب الجلالة الملك المفدى في افتتاحية أعمال الدورة السابعة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

المنامة في 6 ديسمبر 2016م

كلمة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه في الجلسة الافتتاحية لأعمال الدورة السابعة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بحضور أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون والأمين العام لمجلس التعاون وذلك بقاعة الاجتماعات بقصر الصخير.

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب الجلالة والسمو،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بعون الله وتوفيقه نفتتح الدورة السابعة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرحبين بكم ترحيباً أخوياً يعبر عن خالص ودنا وتقديرنا لكم، وعن حفاوة شعب البحرين بهذا اللقاء المبارك، وبدوام ما يجمعنا من روابط أخوية وصلات قوية.

كما يسرنا أن نعرب عن خالص الشكر والتقدير لأخينا خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية حفظه الله، على جهوده الكبيرة خلال أعمال الدورة الماضية التي تشرفت برئاسته الحكيمة ورؤيته النيرة، والتي ساهمت بشكل واضح في تطوير توجهات مرحلة العمل القادمة. مقدرين كذلك الجهود الحثيثة للإخوة قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومساعدتهم المخلصة في تثبيت أركان هذا الكيان التاريخي الراسخ والمعبر عن مصالحنا المشتركة ومستقبلنا الواعد.

أصحاب الجلالة والسمو،

يأتي اجتماعنا هذا، في ظل ظروفٍ سياسية واقتصادية غير مسبقة تواجه دول العالم أجمع، الأمر الذي يتطلب منا أعلى درجات التعاون والتكامل، ليحافظ مجلسنا على نجاحه المستمر ودوره المؤثر على الساحة العالمية. إذ إن مجلس التعاون في ظل ما وصل إليه من تكامل مشهود، لم يعد أداة لتعزيز مكتسبات شعوبنا فقط،

بل أضحى صرحاً إقليمياً يبادر إلى تثبيت الأمن والسلم الإقليمي والدولي، عبر دوره الفاعل في وضع الحلول والمبادرات السياسية لأزمات دول المنطقة، ومنع التدخلات الخارجية في شئونها الداخلية.

وبكل اعتزاز تتوالى جهود التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون وما تحقّقه من إنجازات تُسهم في رفعة ورفاهية مواطنيه، وتعمل على تقوية مسيرة العمل المشترك. ويأتي إنشاء هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية المنبثقة من مجلسكم الموقر، بمثابة الآلية النوعية لتحقيق التكامل التنموي وتفعيل النشاط الاقتصادي في دولنا، لتصبح قوة اقتصادية كبرى على المستوى العالمي، قائمة على أسس الإنتاجية والتنافسية والنمو المتصاعد وبما يرتقي بمستويات التنمية المستدامة.

ونُشيد هنا، بالمشاريع والمبادرات والاتفاقيات الاقتصادية بين دول المجلس، ومن أهمها، قيام السوق الخليجية المشتركة، والربط الكهربائي والمائي، وتوجهنا نحو الاتحاد الجمركي، ومشروع ربط دولنا بشبكة اتصالات ومواصلات ونقل متقدمة بمختلف الوسائل كالجسور والقطارات، بهدف تحقيق التكامل التنموي الشامل، الذي يأتي على أولويات جدول أعمال هذه القمة بمواضيعها المعززة للتعاون والتلاحم فيما بيننا.

الإخوة الأعزاء،

يتأكد لنا يوماً بعد يوم بأن الأمن والتنمية محوران متلازمان، وأن مواصلة دولنا في تطوير وتفعيل الاتفاقيات الدفاعية والأمنية لمواجهة كافة أشكال التهديدات والإرهاب، هو السبيل لحفظ سلامة أوطاننا وأمن شعوبنا وحماية منجزاتنا. وقد شكّل تمرين (أمن الخليج العربي/واحد)، الذي تشرفت مملكة البحرين باستضافته، الشهر الماضي، بمشاركة نخبة من القوات الأمنية الخليجية، نقلة رائدة ومطلوبة على طريق دعم التعاون الأمني بين دولنا، لما شاهده من تنفيذ محكم وتنظيم دقيق، وبوعي يقظ لحجم المخاطر الأمنية التي تحيط بدولنا.

ومما لا شك فيه فإن تفوق دولنا في مواجهة فوضى التطرف والإرهاب، يأتي بتوفيق من الله سبحانه، وبفضل صبركم وحكمتمكم في تقويض هذا الخطر ونجاحكم في مواجهته، وقد كان عزمكم المخلص والجاد، سبباً في المحافظة على الازدهار والتنمية والتطوير، والذي حذت حذوه الكثير من الدول المتطلعة للاستقرار والسلام.

ولا يسعنا في الختام، إلا أن نشمن الدور المتميز الذي يتولاه معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون، والأمناء المُساعدون وكافة موظفي الأمانة، لتعزيز مكانة مجلس التعاون ومتابعة تنفيذ قراراته وتطوير أدائه. مرحبين بكم مرة أخرى في بلدكم، مملكة البحرين، والله نسأل، أن يمدنا بالعون والتوفيق لتشهد مسيرتنا المباركة المزيد من الإنجازات ولشعوبنا ودولنا المزيد من القوة والمنعة والرفعة، إنه سميع مجيب الدعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

البيان الختامي الصادر عن المجلس الأعلى في دورته السابعة والثلاثين

وإعلان الصخير

المنامة في 7 ديسمبر 2016م

تلبية لدعوة كريمة من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، حفظه الله ورعاه، عقد المجلس الأعلى دورته السابعة والثلاثين في مملكة البحرين، بتاريخ 7-8 ربيع الأول 1438هـ الموافق 6-7 ديسمبر 2016م، برئاسة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، وبحضور أصحاب الجلالة والسمو:

حضرة صاحب سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء

حاكم دبي بالإمارات العربية المتحدة

خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

صاحب سمو السيد فهد بن محمود آل سعيد

نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء بسلطنة عمان

حضرة صاحب سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر

حضرة صاحب سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

وشارك في الاجتماع معالي الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

1. هنا المجلس الأعلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، حفظه الله ورعاه، على توليه رئاسة الدورة الحالية للمجلس الأعلى، مقدراً ما ورد في كلمته الافتتاحية، وحرصه على تفعيل مسيرة التعاون بين دول المجلس في كافة المجالات.

2. عبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه للجهود الكبيرة الصادقة والمخلصة، التي بذلها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية حفظه الله ورعاه، وحكومته الموقرة، خلال فترة رئاسته للدورة السادسة والثلاثين للمجلس الأعلى وما تحقق من خطوات وإنجازات هامة.

3. هنا المجلس الأعلى جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين حفظه الله بمناسبة منح جلالة جائزة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، تقديراً لرؤية جلالاته في المجالات التنموية التي ساهمت في تحقيق التنمية المستدامة في مملكة البحرين، ونجاح النموذج البحريني في زيادة الأعمال، وتمكين المرأة في المجالات الاقتصادية.

4. أعرب المجلس الأعلى عن بالغ تعازيه ومواساته في وفاة المغفور له بإذن الله الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني. مستذكراً جهوده في قيام مجلس التعاون ومواقفه الداعمة لمسيرة التعاون المشترك وتعزيزها في كافة المجالات، داعياً الله القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته.

5. ثمن المجلس الأعلى ما تضمنه البيان الصادر عن الاجتماع الأول لهيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية لدول المجلس، من خطوات وأولويات أساسية تحظى بالاهتمام والمتابعة الفورية، تواكب قراره الذي جاء من منطلق الرؤية السامية لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، بإنشاء الهيئة بهدف تعزيز العمل الخليجي المشترك. مؤكداً حاجة دول المجلس إلى تكتل اقتصادي يضعها ضمن أكبر اقتصاديات العالم، ويعزز من فاعلية الاقتصاد الخليجي وقدرته التنافسية والتفاوضية، ويؤكد مكانة ودور دول المجلس في الاقتصاد العالمي.

6. أشاد المجلس الأعلى بنتائج الاجتماع الذي عُقد بين أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون مع دولة رئيسة الوزراء بالمملكة المتحدة السيدة تيريزا ماي يومي 6 و 7 ديسمبر 2016 بمملكة البحرين، وتم خلاله بحث آخر المستجدات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك والإعلان عن الشراكة الاستراتيجية بين مجلس التعاون والمملكة المتحدة، التي تعكس العلاقات التاريخية المتميزة بين الجانبين وتحدد أطر التعاون بينهما، بهدف تعزيز علاقات أوثق في جميع المجالات.

7. تابع المجلس الأعلى بقلق بالغ واستنكار شديد ما قامت به ميلشيات الحوثي وصالح من استهداف لمكة المكرمة بصاروخ باليستي، وأدان المجلس هذا الاعتداء الغاشم الذي لم يراعِ حرمة هذا البلد وقديسيته، معتبراً ذلك تحدياً لمشاعر الأمة الإسلامية كافة واستفزاً لمشاعرها، ويؤدي إلى الإخلال بأمن العالم الإسلامي، ومؤكداً أن هذا العمل الإرهابي ومن يقف وراءه أو يدعمه يعد شريكاً في الاعتداء وطرفاً في زرع الفتنة الطائفية وداعماً للإرهاب. وشدد المجلس الأعلى على أن هذا الاعتداء الخطير يؤكد رفض ميلشيات الحوثي وصالح لإرادة المجتمع الدولي والقرارات الدولية ذات الصلة والمساعي المبذولة لإيجاد حل سياسي للأزمة اليمنية. وأشاد المجلس الأعلى بما أبدته الدول الإسلامية والعربية والصديقة والمنظمات الدولية والإقليمية من استنكار ورفض لهذا العمل الإرهابي الخطير. وأكد المجلس وقوفه التام والكامل مع المملكة العربية السعودية في كل ما تتخذه من إجراءات لحماية الأماكن المقدسة وأمنها وحدودها، مشيدين بما تقوم به قوات التحالف العربي من الوقوف بحزم ضد هذه الأعمال الخطيرة.

8. هنأ المجلس الأعلى المملكة العربية السعودية بإعادة انتخابها للمرة الرابعة عضواً في مجلس حقوق الإنسان من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة لمدة ثلاث سنوات (2017 - 2019)، مؤكداً أن هذا الانتخاب تجسيد لما تتمتع به المملكة العربية السعودية من مكانة دولية مميزة، وما حققتة على الصعيدين المحلي والدولي من ترسيخ لمبادئ العدل والمساواة وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وما تبذله من جهود تجاه القضايا العادلة في العالم.

9. هنأ المجلس الأعلى فخامة الرئيس الأمريكي المنتخب السيد دونالد ترامب بالفوز في الانتخابات الرئاسية، وأكد المجلس تطلع الدول الأعضاء إلى تعزيز العلاقات التاريخية والاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية والعمل معاً لما يحقق السلم والاستقرار في المنطقة والعالم، وعبر المجلس عن تمنياته للشعب الأمريكي الصديق بالتقدم والازدهار بقيادة فخامته.

10. تابع المجلس الأعلى بقلق بالغ قضية اختطاف عدد من المواطنين القطريين جنوب العراق، الذين دخلوا بتصريح رسمي من وزارة الداخلية العراقية وبالتنسيق مع سفارة الجمهورية العراقية في الدوحة. ويؤكد المجلس أن هذا العمل الإرهابي يعد خرقاً صارخاً للقانون الدولي، وانتهاكاً لحقوق الإنسان ومخالفاً لأحكام الدين الإسلامي الحنيف من قبل الخاطفين، وعملاً يسيء إلى أواصر العلاقات الأخوية بين الأشقاء العرب، وفي هذا الشأن تعرب دول المجلس عن تضامنها التام مع حكومة دولة قطر، ودعمها في أي إجراء تتخذه، وتأمل أن تؤدي الاتصالات التي تجريها حكومة دولة قطر مع الحكومة العراقية إلى إطلاق سراح المخطوفين وعودتهم سالمين إلى بلادهم، ويحمل المجلس الأعلى الحكومة العراقية مسؤولية ضمان سلامتهم وإطلاق سراحهم.

11. هنأ المجلس الأعلى السيد أنطونيو غوتيريس، بمناسبة اختياره أميناً عاماً للأمم المتحدة، مؤكداً أن تجربته الكبيرة وحنكته السياسية يؤهلانه للاضطلاع بمهامه الجديدة على أكمل وجه. معرباً عن دعم

دول المجلس لمنظمة الأمم المتحدة لما تبذله من جهود ومساعد بما يعود على العالم بالأمن والاستقرار. كما أعرب المجلس الأعلى عن شكره وتقديره للسيد بان كي مون على ما بذله من جهود مخلصة خلال توليه مهام الأمين العام للأمم المتحدة.

واستعرض المجلس مستجدات العمل الخليجي المشترك، وتطورات القضايا السياسية إقليمياً ودولياً، وذلك على النحو التالي:

تعزيز العمل المشترك:

12. أعرب المجلس الأعلى عن تقديره لما تم إنجازه بشأن متابعة نتائج لقائهم التشاوري السادس عشر، 31 مايو 2016م، وما صدر من قرارات تسهم في دعم مسيرة العمل المشترك، وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

13. تدارس المجلس الأعلى سير العمل في تنفيذ رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، بشأن تعزيز العمل الخليجي المشترك، وفقاً لقرار المجلس الأعلى في الدورة (36) المنعقدة في 9 - 10 ديسمبر 2015م.

14. اطلع المجلس الأعلى على ما وصلت إليه المشاورات بشأن تنفيذ قرار المجلس الأعلى في دورته (36) حول مقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، رحمه الله، بالانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، وتوجيه المجلس الأعلى بالاستمرار في مواصلة الجهود للانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، وتكليفه المجلس الوزاري ورئيس الهيئة المتخصصة باستكمال اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك، ورفع ما يتم التوصل إليه إلى المجلس الأعلى في دورته القادمة.

15. أكد المجلس الأعلى أهمية رؤية المملكة العربية السعودية 2030 وخطة التحول الوطني ومثيلاتها بدول المجلس، مشيداً بما تضمنته من نظرة مستقبلية في توظيف مكانة المملكة وطاقاتها وإمكانياتها وثرواتها، لتحقيق مستقبل أفضل للمملكة وشعبها، مؤكداً أن هذه الرؤية والخطة تسهمان في دعم مسيرة العمل المشترك بين دول مجلس التعاون وتحقيق التكامل المنشود في جميع المجالات.

16. أشاد المجلس الأعلى بتوقيع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على اتفاقية إنشاء مجلس تنسيقي بين البلدين، انطلاقاً من حرصهما على توطيد العلاقات الأخوية والرغبة في تكثيف التعاون الثنائي عبر التشاور والتنسيق المستمر، مؤكداً أن إنشاء هذا المجلس يعد رافداً من روافد العمل المشترك بين الدول الأعضاء، ويعزز مسيرته لما فيه مصلحة بلدانها وشعوبها.

الشؤون الاقتصادية والتنموية:

17. استعرض مقام المجلس الأعلى مسيرة التكامل الاقتصادي والتنموي بين دول مجلس التعاون، وأكد على ضرورة الاستمرار في توثيق التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء وصولاً لتطبيق قرارات المجلس الأعلى فيما يتعلق بتطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجالات السوق الخليجية المشتركة.

18. اطلع مقام المجلس الأعلى على توصيات وتقارير المجلس الوزاري واللجان الوزارية المختصة والأمانة العامة بشأن عدد من المواضيع المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والتنموية في المجالين الاقتصادي والتنموي، واعتمد ما يلي:

أ. الموافقة على تبادل المعلومات الائتمانية بين دول المجلس وفق خطة العمل قصيرة الأجل والإطار الشامل لآلية تسهيل تبادل المعلومات الائتمانية بدول المجلس.

ب. نظراً لأهمية مشروع ربط أنظمة المدفوعات بدول مجلس التعاون، والذي سيحقق (بمشيئة الله) تطلعات مواطني دول المجلس في توفير بيئة آمنة وسريعة للتحويلات المالية، وافق المجلس الأعلى على تأسيس وبناء نظام ربط لأنظمة المدفوعات بدول المجلس، وتفويض مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس بتملك وإدارة وتمويل المشروع من خلال تأسيس شركة مستقلة.

ت. وافق المجلس الأعلى على قانون (نظام) مكافحة الغش التجاري لدول مجلس التعاون بوصفه قانوناً (نظاماً) إلزامياً.

ث. أكد المجلس الأعلى على أهمية التزام الدول الأعضاء بتنفيذ مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون، وقرر إحالته إلى هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية لوضع الآلية اللازمة لاستكمال تنفيذه في موعده المحدد تحقيقاً لرؤية خادم الحرمين الشريفين.

ج. بارك المجلس الأعلى مبادرة الأمانة العامة في الاستعانة بنخبة من شباب وشابات دول المجلس كمستشارين للأمانة العامة في قضايا واهتمامات الشباب، وأكد على أهمية استمرار الأمانة العامة في تنظيم فعاليات شبابية ضمن أيام مجلس التعاون السنوية.

ح. التوجيه بالتزام سفارات وقنصليات دول المجلس، والجهات ذات العلاقة بالتأكد من صحة الوافدين عبر نظام الربط الإلكتروني لبرنامج فحص الوافدين لدول مجلس التعاون.

19. استعرض المجلس الأعلى التقارير المرفوعة بشأن مسيرة التكامل المشترك، مؤكداً على أهمية الاستمرار في تعميق مجالات التكامل في المجالين الاقتصادي والتنموي لدول المجلس في المجالات التالية:

- أ. سير العمل في المجلس النقدي الخليجي.
- ب. سكة حديد دول مجلس التعاون.
- ت. السوق الخليجية المشتركة.
- ث. الربط المائي والاستراتيجية الشاملة للمياه.
- ج. تنفيذ قرارات المجلس الأعلى الخاصة بالتعليم.
- ح. الخطة الخليجية للوقاية من الأمراض غير السارية (غير المعدية).

العمل العسكري المشترك:

20. اطلع المجلس الأعلى على ما رفعه مجلس الدفاع المشترك في دورته الخامسة عشرة التي عقدت في الرياض خلال شهر نوفمبر 2016م بشأن مجالات العمل العسكري المشترك، وصادق عليها، مؤكداً على تعزيز العمل الخليجي المشترك في المجالات العسكرية.
21. عبّر المجلس الأعلى عن ارتياحه وتقديره للإنجازات التي قمت في نطاق تحقيق التكامل الدفاعي بين دول المجلس بهدف بناء شراكة استراتيجية قوية، وإقامة منظومة دفاعية فاعلة لمواجهة مختلف التحديات والتهديدات، والخطوات التي تحققت لإنشاء القيادة العسكرية الموحدة، ووجه بأهمية الانتهاء من كافة الإجراءات المطلوبة لتفعيلها، وبتكثيف الجهود وتسريعها لتحقيق التكامل الدفاعي المنشود بين دول المجلس في مختلف المجالات، وما يتطلبه ذلك من إجراءات ودراسات مختلفة.

التنسيق والتعاون الأمني:

22. أشاد المجلس الأعلى بنجاح التمرين التعبوي المشترك (أمن الخليج العربي (1))، لدول مجلس التعاون الذي استضافته مملكة البحرين (نوفمبر 2016م)، وتحت رعاية كريمة من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين. مؤكداً ما يمثلته التمرين من أهمية في تعزيز التعاون الأمني بين دول المجلس والتوافق الحرفي والمهني بين الأجهزة المعنية ترسيخاً لدعائم الأمن وردع لكل من يحاول المساس بأمن واستقرار المنطقة.
23. صادق المجلس الأعلى على قرارات أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية في اجتماعهم (35) الذي عقد في المملكة العربية السعودية (29 نوفمبر 2016م)، وأعرب عن ارتياحه لما تحقق من إنجازات في المجال الأمني.

مكافحة الإرهاب:

24. أكد المجلس الأعلى على مواقف دول مجلس التعاون الثابتة تجاه الإرهاب والتطرف، وبهذا لكافة أشكاله وصوره، ورفضها دوافعه ومبرراته، وأياً كان مصدره، والعمل على تجفيف مصادر تمويله، والتزامها المطلق بمحاربة الفكر المتطرف الذي تقوم عليه الجماعات الإرهابية وتتغذى منه، بهدف تشويه الدين الإسلامي الحنيف، كما أكد أن التسامح والتعايش بين الأمم والشعوب من أهم المبادئ والقيم التي تقوم عليها مجتمعات دول المجلس، وتعاملها مع الشعوب الأخرى.
25. أدان المجلس الأعلى بشدة حوادث التفجيرات الانتحارية التي وقعت في المملكة العربية السعودية في شهر رمضان المبارك، بالقرب من المسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة ومحافظة القطيف ومدينة جدة، معتبراً أن هذه التفجيرات الإرهابية جرائم مروعة تتنافى مع كافة القيم والمبادئ الإنسانية والأخلاقية، مؤكداً وقوف دول المجلس ومساندتها لكل ما تتخذه المملكة العربية السعودية من إجراءات لحماية أمنها واستقرارها والحفاظ على أمن وسلامة زوار الأماكن المقدسة. معرباً عن ثقته في كفاءة وقدرة الأجهزة الأمنية المختصة في المملكة العربية السعودية على كشف ملابسات هذه الجرائم الإرهابية الشنعاء ومعاقبة مرتكبيها ومن يقف وراءها.
26. أشاد المجلس الأعلى بجهود الأجهزة الأمنية بمملكة البحرين التي تمكنت من إحباط المخططات الإرهابية وإلقاء القبض على أعضاء المنظمات الإرهابية الموكل إليها تنفيذ المخططات والمدعومة من قبل الحرس الثوري الإيراني وحزب الله الإرهابي والذي كان يستهدف تنفيذ سلسلة من الأعمال الإرهابية في مملكة البحرين.
27. أكد المجلس الأعلى مجدداً على قرار دول المجلس باعتبار مليشيات حزب الله بكافة قادتها وفصائلها والتنظيمات التابعة لها والمنبثقة عنها منظمة إرهابية، وأن دول المجلس ماضية في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارها بهذا الشأن استناداً إلى ما تنص عليه القوانين الخاصة بمكافحة الإرهاب وغسيل الأموال المطبقة في دول المجلس والقوانين الدولية المماثلة.
28. رحب المجلس الأعلى بنتائج الاجتماع الثاني للتحالف الدولي لمحاربة داعش الإرهابي الذي عقد في قاعدة أندروز الجوية قرب العاصمة الأمريكية واشنطن بتاريخ 20 يوليو 2016م، والذي استعرض فيه تطورات سير العمليات العسكرية للتحالف في محاربته لداعش والأهداف الاستراتيجية للمرحلة القادمة وكيفية التصدي لانتشار داعش خارج العراق وسوريا، مجدداً استمرار الدول الأعضاء بمحاربة ما يسمى بتنظيم داعش الإرهابي بكافة الوسائل في سوريا والعراق وغيرها من الجبهات، و الالتزام بالمشاركة في التحالف الدولي لمحاربته، ومساندة كل الجهود المبذولة دولياً وإقليمياً، لمحاربة جميع التنظيمات الإرهابية واجتثاث فكرها الضال. وشدد المجلس على ضرورة تكثيف التنسيق والتعاون الثنائي والدولي من أجل مواجهة التحديات التي تمر بها المنطقة والقضاء على الإرهاب، وتهديداته العابرة للحدود والعمل على تجفيف منابعه، تعزيزاً لأمن المنطقة واستقرارها.

الشؤون القانونية والتشريعية:

29. عبر المجلس الأعلى عن ارتياحه لما توصل اليه الاجتماع الدوري العاشر لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء المجالس التشريعية (الشورى، النواب، الوطني، الأمة) في دول مجلس التعاون، الذي عقد في مملكة البحرين (نوفمبر 2016 م) مقدراً الجهود التي تبذلها مجالس الدول الأعضاء للمساهمة في تعزيز العمل الخليجي المشترك.

30. أعرب المجلس الأعلى عن بالغ قلقه واستنكاره لإصدار الكونغرس الأمريكي تشريعاً باسم (قانون العدالة ضد رعاية الإرهاب) "جاستا" والذي يخالف المبادئ الثابتة في القانون الدولي وخاصة مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، مؤكداً أن دول مجلس التعاون تعتبر هذا التشريع الأمريكي متعارضاً مع أسس ومبادئ العلاقات بين الدول، ومبدأ الحصانة السيادية التي تتمتع بها الدول، وهو مبدأ ثابت في القوانين والأعراف الدولية. وعبر المجلس عن الأمل بأن يتم إعادة النظر في هذا التشريع لما له من انعكاسات سلبية على العلاقات بين الدول، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى ما قد يحدثه من أضرار اقتصادية عالمية.

الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى:

31. أطلع المجلس الأعلى على مرئيات الهيئة الاستشارية بشأن الموضوعات التي سبق تكليفها بدراساتها وهي:

- دراسة إعداد استراتيجية شاملة للتعاون البيئي بين دول مجلس التعاون.
 - دراسة إنتاجية المواطن الخليجي - محدداتها وسبل زيادتها.
 - دراسة تعزيز دور القطاع الخاص الخليجي للاستثمار في المشروعات الزراعية والحيوانية.
- وقرر إحالتها للجان الوزارية المختصة للاستفادة منها، كما قرر تكليف الهيئة الاستشارية بدراسة الموضوعات التالية:

- أ. شبكات التواصل الاجتماعي: الأهمية والمحاذير.
- ب. دور المرأة في التنمية الشاملة في مجلس التعاون.
- ت. أطر ومجالات التعاون الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون وأفريقيا.

32. أعرب المجلس الأعلى عن ارتياحه للجهود الحثيثة التي يبذلها المجلس الوزاري والأمانة العامة لتعزيز الشراكات الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون وعدد من الدول والمجموعات الدولية، ووجه بسرعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في مجموعات العمل واللجان المشتركة التي تم تشكيلها لهذا الغرض. كما أعرب عن ارتياحه لما تحقق من تقدم في تعزيز الشراكة الاستراتيجية القائمة مع كل من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية. ترسيخا لعلاقات الأخوة الوطيدة التي تجمع دول المجلس مع البلدين الشقيقين.
33. بارك المجلس الأعلى استئناف مفاوضات التجارة الحرة مع جمهورية الصين الشعبية، واطلع على سير العمل في الجولات التفاوضية.

الأوضاع في الأراضي الفلسطينية وتطورات النزاع العربي - الإسرائيلي:

34. عبر المجلس الأعلى عن مواقفه الثابتة والراسخة حيال قضايا المنطقة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، مؤكداً أن السلام الشامل والعدل والدائم لا يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة عام 1967م، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، طبقاً لمبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.
35. أكد المجلس الأعلى دعمه للمبادرة الفرنسية وكافة الجهود العربية والدولية لتوسيع المشاركة لحل القضية الفلسطينية والاسراع بعقد المؤتمر الدولي للسلام والعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية.
36. شدد المجلس الأعلى على أن المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي العربية المحتلة غير شرعية بموجب القانون الدولي، وتشكل عقبة أساسية في طريق تحقيق سلام دائم وشامل في المنطقة.
37. أكد المجلس الأعلى على عروبة كل الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان السورية، مشدداً على أن كل المواثيق والقوانين تؤكد عروبة الجولان وعدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي لها. ورحب بالبيان الصادر من مجلس الأمن الذي أكد على أن وضع الجولان لم يتغير. وطالب المجلس الأعلى المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل من أجل إنهاء احتلالها لكافة الأراضي العربية المحتلة بما فيها هضبة الجولان السورية.
38. أكد المجلس الأعلى دعم انضمام دولة فلسطين للأمم المتحدة كعضو كامل العضوية في كافة المحافل الإقليمية والدولية.

39. رحب المجلس الأعلى بنتائج تصويت المجلس التنفيذي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في باريس بتاريخ 18 أكتوبر 2016م، بشأن القرار التاريخي الذي نص على عدم

وجود ارتباط ديني يهودي بالمسجد الأقصى وحائط البراق، ويعتبرهما تراثاً إسلامياً خالصاً. وشدد المجلس الأعلى على أن القرار جاء معبراً عن الحق الفلسطيني العربي الراسخ المدعم بالقانون والقرارات الشرعية الدولية في القدس والمقدسات والحرم القدسي الشريف، والمجسد للحقيقة المدعمة بشواهد وآثار التاريخ والحضارة العريقة. مؤكداً بطلان الادعاءات والافتراءات الإسرائيلية، ورفض السياسات والممارسات الإسرائيلية الهادفة إلى طمس الحقائق وتزويرها.

40. رحب المجلس الأعلى بتبني مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في دورته (31) المنعقدة في جنيف في 25 مارس 2016م لقرارات إيجابية بشأن فلسطين، وأكد أن هذه خطوة هامة في ملف مجلس حقوق الإنسان فيما يتعلق بالاستيطان وبقية جرائم الاحتلال.

الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث التابعة للإمارات العربية المتحدة:

41. جدد المجلس الأعلى التأكيد على مواقفه الثابتة التي شددت عليها كافة البيانات السابقة، الراضية لاستمرار احتلال إيران للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة للإمارات العربية المتحدة، مؤكداً على ما يلي:

- أ. دعم حق السيادة للإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أراضي الإمارات العربية المتحدة.
- ب. اعتبار أن أية قرارات أو ممارسات أو أعمال تقوم بها إيران على الجزر الثلاث باطلة ولاغية ولا تغير شيئاً من الحقائق التاريخية والقانونية التي تُجمع على حق سيادة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث.
- ت. دعوة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للاستجابة لمساعي الإمارات العربية المتحدة لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

العلاقات مع إيران:

42. أعرب المجلس الأعلى عن رفضه التام لاستمرار التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول المجلس والمنطقة، وطالب بالالتزام التام بالأسس والمبادئ والمركزات الأساسية المبنية على مبدأ حسن الجوار، واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها، معرباً عن رفضه لتصريحات بعض المسؤولين في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ضد دول المجلس والتدخل في

شؤونها الداخلية، وانتهاك سيادتها واستقلالها، ومحاولة بث الفرقة وإثارة الفتنة الطائفية بين مواطنيها. وطالب المجلس إيران بالكف الفوري عن هذه الممارسات التي تمثل انتهاكاً لسيادة واستقلال دول المجلس، وبالاتزام بمبادئ حسن الجوار، والقوانين والمواثيق والأعراف الدولية، بما يكفل الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها.

43. أكد المجلس الأعلى ضرورة أن تغير إيران من سياستها في المنطقة، وذلك بالاتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية وعدم احتضان وإيواء الجماعات الإرهابية على أراضيها، بما فيها مليشيات حزب الله ودعم المليشيات الإرهابية في المنطقة، وعدم إشعال الفتن الطائفية فيها.

44. أكد المجلس الأعلى على ما تضمنته الرسالة التي وجهتها الإمارات العربية المتحدة إلى رئيس الدورة (71) للجمعية العامة للأمم المتحدة، الموقعة من عشر دول عربية، رداً على الادعاءات الباطلة والافتراءات المزيفة التي تقدم بها مندوب الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى الأمم المتحدة، وقد عبرت الرسالة عن القلق إزاء استمرار إيران في اتباع سياسات توسعية ومواصلتها القيام بدور سلبي في المنطقة، وتدخلها الدائم في الشؤون الداخلية للدول العربية.

45. استنكر المجلس الأعلى محاولات الجمهورية الإسلامية الإيرانية الهادفة إلى تسييس فريضة الحج والاتجار بها واستغلالها للإساءة للمملكة العربية السعودية، مطالباً المسؤولين الإيرانيين بالكف عن مثل هذه الدعاوى والمواقف، والتعاون مع الجهات الرسمية بالمملكة العربية السعودية المسؤولة عن تنظيم موسم الحج، لتمكين الحجاج الإيرانيين من أداء مناسكهم، وأعرب المجلس الأعلى عن أسفه لعدم توقيع وفد منظمة الحج والزيارة الإيرانية على محضر ترتيبات شؤون الحجاج الإيرانيين مع وزارة الحج والعمرة في المملكة العربية السعودية، محملاً الحكومة الإيرانية مسؤولية حرمان مواطنيها من أداء فريضة الحج العام الماضي. وعبر المجلس عن تقديره للجهود والتسهيلات الكبيرة التي تقدمها حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله والشعب السعودي من أجل رعاية حجاج بيت الله الحرام والمعتمرين والزائرين للأماكن المقدسة في المملكة العربية السعودية، والتنظيم المميز الذي تدير به هذه الشعائر، منطلقاً بذلك من مسؤولياتها وواجباتها لخدمة الحرمين الشريفين.

46. أعرب المجلس الأعلى عن استنكاره وإدانتته لاستمرار التدخلات الإيرانية في الشأن الداخلي لدول المنطقة، ومن ضمنها مملكة البحرين، وذلك من خلال مساندة الإرهاب وتدريب الإرهابيين وتهريب الأسلحة والمتفجرات وإثارة النعرات الطائفية، ومواصلة التصريحات على مختلف المستويات لزعزعة الأمن والنظام والاستقرار، والذي يتنافى مع مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

البرنامج النووي الإيراني:

47. أكد المجلس الأعلى على مواقفه الثابتة بهذا الشأن، وعلى الأخص ما يلي:

أ. ضرورة التزام إيران بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مع مجموعة دول (5 + 1) في يوليو 2015م، بشأن برنامجها النووي، مشدداً على أهمية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وضرورة تطبيق آلية فعالة للتحقق من تنفيذ الاتفاق والتفتيش والرقابة، وإعادة فرض العقوبات على نحو سريع وفعال حال انتهاك إيران لالتزاماتها طبقاً للاتفاق.

ب. ضرورة تنفيذ إيران لقرار مجلس الأمن رقم 2231 (يوليو 2015م) بشأن الاتفاق النووي، بما في ذلك ما يتعلق بالصواريخ الباليستية والأسلحة الأخرى، وعبر المجلس الأعلى عن قلقه البالغ بشأن استمرار إطلاق إيران صواريخ بالستية قادرة على حمل سلاح نووي، مشدداً على أن ذلك يعتبر انتهاكاً واضحاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1929.

ت. ضرورة جعل منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، مع التأكيد على حق جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وضرورة معالجة المشاغل البيئية لدول المنطقة، وتوقيع إيران على كافة مواثيق السلامة النووية.

سوريا:

48. أكد المجلس الأعلى على موقف دول المجلس الثابت في الحفاظ على وحدة سوريا واستقرارها وسلامتها الإقليمية.

49. أعرب المجلس الأعلى عن ترحيبه بقرار مجلس حقوق الإنسان في ختام دورته 33 (سبتمبر 2016م)، في جنيف، الذي يدين استمرار الانتهاكات الجسيمة والممنهجة واسعة النطاق في سوريا من قبل النظام السوري والميليشيات التابعة له.

50. رحب المجلس الأعلى بالبيان الصادر عن اجتماع الهيئة العليا للمفاوضات لقوى الثورة والمعارضة السورية الذي عقدته في الرياض بتاريخ 10 أكتوبر 2016م، لمناقشة استمرار النظام السوري وحلفائه في تعطيل العملية السياسية وتقويض أسسها ومتطلبات نجاحها عبر انتهاج سياسة الأرض المحروقة في كل أنحاء سوريا ولا سيما حلب في تحد سافر للقانون الدولي والإنساني.

51. عبر المجلس الأعلى عن إدانته واستنكاره الشديدين للغارات التي شنتها قوات بشار الأسد والدول والتنظيمات الداعمة لها على مدينة حلب، والحصار المفروض عليها، والذي أودى بحياة أعداد كبيرة من

المدنيين الأبرياء بينهم أطفال وأطباء، وتدمير وخراب للمؤسسات الخدمية فيها، مؤكداً أن هذا العمل الإرهابي يبين عدم جدية النظام السوري في الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي، ويتنافى مع اتفاق وقف الأعمال العدائية، ويخالف القوانين الدولية والمبادئ الأخلاقية الإنسانية، ويسعى إلى إجهاد المساعي الدولية الرامية للوصول إلى حل سياسي للأزمة السورية. ويدعو المجلس الأعلى مجلس الأمن إلى التدخل الفوري لوقف هذا التصعيد الخطير الذي يستهدف كسر إرادة الشعب السوري الشقيق.

52. أعرب المجلس الأعلى عن دعمه لجهود مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دي مستورا لإيجاد حل سياسي مبني على بيان مؤتمر جنيف (1) وقرارات الشرعية الدولية بهذا الشأن.

53. عبر المجلس الأعلى عن أسفه لعدم تمكن المجموعة الدولية لدعم سوريا من التوصل لقرار يحدد تاريخ استئناف جولة جديدة من مفاوضات السلام السورية في جنيف، وأعرب عن أمله أن يتحقق ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الذي عقد في فيينا بتاريخ 17 مايو 2016م من تعزيز وقف إطلاق النار وإيصال المساعدات الإنسانية، وإطلاق المعتقلين والمختطفين لدى النظام السوري، والسير بالعملية التفاوضية بين الأطراف السورية نحو انتقال سياسي سلمي لا دور للأسد فيه بناءً على بيان جنيف (1) 2012م.

54. أكد المجلس الأعلى على الرسالة التي وجهتها المملكة العربية السعودية بتاريخ 14 يونيو 2016م نيابة عن دول المجلس إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس الجمعية العامة، ورئيس مجلس الأمن، والتي عبرت فيها عن القلق العميق بشأن الأوضاع الإنسانية الخطيرة والمستمرة في سوريا، وانتهاكات اتفاق وقف إطلاق النار وانتهاكات النظام السوري ضد المدنيين العزل. وشدد المجلس الأعلى على أن هذه الرسالة تذكير للعالم بالأوضاع المتأزمة في سوريا والمآسي الإنسانية للشعب السوري الشقيق. وأكد المجلس التزام دول المجلس الراسخ باستمرار الجهود لرفع المعاناة عن الشعب السوري الشقيق الذي تأثرت حياته بشكل عميق جرّاء الحرب المدمرة التي يشنها النظام السوري وأعدائه، وطالب بسرعة تنفيذ قرار مجلس الأمن 2165 الصادر (14 يوليو 2014م) بشأن إيصال المساعدات الإنسانية مباشرة إلى عموم سوريا بشكل فوري وبدون عراقيل.

55. أكد المجلس الأعلى مجدداً على ضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 2254 فيما يتعلق برفع الحصار عن المدن السورية المحاصرة، وإيصال المساعدات الإنسانية للمناطق المتضررة والمدنيين المحاصرين، ووقف القصف على المناطق الآهلة بالسكان، والافراج عن المعتقلين، ووقف تنفيذ أحكام الاعدام.

56. أعرب المجلس الأعلى عن قلقه حيال استمرار عمليات التهجير القسري الممنهج التي يقوم بها النظام السوري ضد بعض مكونات المجتمع السوري والتي ترمي إلى إحداث تغيير ديموغرافي في بعض المناطق السورية، وذلك لدوافع واعتبارات يحظرها القانون الدولي، مطالباً الأجهزة المعنية في الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية المعنية باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لوقف تلك العمليات، داعياً إلى بحث السبل الكفيلة والملائمة لعودة النازحين والمهجرين إلى مدنهم وقراهم، والذين نزحوا قسراً بفعل الأعمال القتالية.

57. أكد المجلس الأعلى أن الدول الأعضاء من أوائل الدول التي تسهم ولا تزال في تخفيف معاناة الشعب السوري الشقيق من خلال تقديم الدعم المادي المباشر للمنظمات الدولية المعنية أو تلك التي تعمل داخل الأراضي السورية، أو من خلال مساعدات مادية أو عينية مباشرة لدول الجوار التي تستضيف اللاجئين السوريين، مشدداً على ضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته الكاملة لتخفيف المعاناة عن الشعب السوري.

58. أدان المجلس الأعلى استخدام النظام السوري للأسلحة الكيماوية في مخالفة صريحة لقواعد القانون الدولي، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2013/2118 م، داعياً إلى محاسبة المسؤولين عن ارتكاب هذه الجريمة البشعة في حق الشعب السوري الشقيق، معرباً عن تقديره للجهود والتحقيقات التي تقوم بها منظمة حظر الأسلحة الكيماوية، وما توصلت إليه من نتائج تدين النظام السوري.

59. أكد المجلس الأعلى أن سفك الدماء المتواصل في سوريا والحالة الإنسانية المتفاقمة، خاصةً في مدينة حلب، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ترقى لمستوى جرائم الحرب، تستدعي عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة بغرض تقديم توصيات وفقاً لمسؤولية الجمعية العامة في حفظ السلم والأمن الدوليين، وقرار الجمعية العامة المعنون "الاتحاد من أجل السلام". وأكد دعمه للجهود المبذولة من قبل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر وجمهورية تركيا الداعية لعقد جلسة استثنائية طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث الحالة في سوريا.

اليمن:

60. أكد المجلس الأعلى على الالتزام الكامل بوحدة اليمن واحترام سيادته واستقلاله ورفض أي تدخل في شؤونه الداخلية، كما أكد على أهمية الحل السياسي وفق المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ومؤتمر الرياض، والتنفيذ الكامل غير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم 2216 (2015).

61. عبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره باستضافة دولة الكويت لمشاورات السلام بين الأطراف اليمنية برعاية الأمم المتحدة التي بدأت بتاريخ 21 أبريل وانتهت في 7 أغسطس 2016 م، وما أبداه حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت خلال لقائه حفظه الله مع الوفود اليمنية المشاركة في المشاورات، من حرص على تهيئة كل الظروف لإنجاح تلك المشاورات، مشيداً بما وفرتة دولة الكويت من تسهيلات وإمكانات ودعم لتيسير عقدها. كما أشاد المجلس بالجهود التي تبذلها كافة دول المجلس لدعم إنجاح المشاورات.

62. أكد المجلس الأعلى على أن تشكيل حكومة إنقاذ وطني وما يسمى مجلس سياسي في الجمهورية اليمنية بين الحوثيين وأتباع علي عبدالله صالح خروج عن الشرعية الدستورية المعترف بها دولياً، ويضع العراقيل أمام التوصل إلى اتفاق سياسي.

63. أعرب المجلس الأعلى عن تقديره البالغ للجهود الدولية لدعم المشاورات بين الأطراف اليمنية وتقريب وجهات النظر بينهم، بهدف التوصل إلى حل سياسي يستند للمرجعيات لاستعادة الأمن والاستقرار في اليمن الشقيق، ورحب المجلس بالبيانات المشتركة للاجتماع الرباعي، لبحث الوضع في اليمن والذي عبر عن التأييد لجهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن، بشأن خارطة الطريق بخطواتها الأمنية والسياسية اللازمة للتوصل لحل سياسي للصراع في اليمن، ودعوة كافة الأطراف اليمنية للعمل بجدية بهذا الخصوص وفقاً للمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني وقرار مجلس الامن 2216.

64. وأكد المجلس الأعلى دعمه لجهود مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الخاص إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد، لإنجاح المشاورات بين وفد الحكومة الشرعية وميليشيات الحوثي وأتباع علي عبدالله صالح.

65. أشاد المجلس بالمواقف الإيجابية والبناءة لوفد الشرعية اليمنية وما قدمه خلال المشاورات في دولة الكويت من مبادرات بهدف إنجاحها، والدفع بالعملية السياسية، واستعادة الأمن والاستقرار والنشاط الاقتصادي لليمن، ودعا المجلس كافة الفرقاء اليمنيين إلى تغليب المصلحة العليا لليمن وشعبه الشقيق على أية مكاسب أخرى، والعمل المكثف نحو إيجاد حل مبني على المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني الشامل وقرار مجلس الأمن 2216، يضمن لليمن استقراره ويحول دون استمرار معاناة شعبه الذي يقاسي من أوضاع إنسانية واقتصادية خطيرة.

66. وشدد المجلس على أن التحالف لدعم الشرعية في اليمن يعد أكبر المانحين للمساعدات الإنسانية للجمهورية اليمنية من خلال عملية إعادة الأمل ، منوهاً بالدور الإنساني الكبير الذي يضطلع به مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية والمنظمات الإغاثية بدول المجلس، مشيداً في هذا الصدد بالدور الذي يضطلع به مكتب تنسيق المساعدات الإغاثية والإنسانية المقدمة من دول المجلس للجمهورية اليمنية، وكذلك المساعدات المقدمة من الدول الأعضاء لمساعدة الشعب اليمني الشقيق، داعياً المجتمع الدولي الى تكثيف مساعداته الإنسانية من أجل رفع المعاناة عن الشعب اليمني .

67. أطلع المجلس الأعلى على الجهود التي تقوم بها الامانة العامة بالتعاون والتنسيق مع الحكومة الشرعية والبنك الدولي والأمم المتحدة في اطار التحضير والإعداد للمؤتمر الدولي لإعادة إعمار اليمن، وذلك في إطار تنفيذ قرار المجلس الأعلى في الدورة (36)، التي عقدت في 9 - 10 ديسمبر 2015م، بشأن الدعوة إلى الإعداد لمؤتمر دولي لإعادة إعمار اليمن، ووضع برنامج عملي لتأهيل الاقتصاد اليمني وتسهيل اندماجه مع الاقتصاد الخليجي، بعد وصول الأطراف اليمنية إلى الحل السياسي المنشود.

68. رحب المجلس الأعلى بما جاء في التقرير الأول بتاريخ 15 أغسطس 2016م للجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان في اليمن المشكلة بقرار جمهوري من فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، والتي استبعدت استخدام التحالف العربي أسلحة محرمة دولياً. ودعت اللجنة مليشيات الحوثي وصالح إلى الالتزام بالاتفاقات الدولية المتعلقة بحظر استخدام الألغام المضادة للأفراد، ووقف عمليات تفجير المنازل والتعذيب والإخفاء القسري للمدنيين، والمبادرة إلى إطلاق سراح جميع المعتقلين والموقوفين. وأكد المجلس الأعلى على ضرورة تعاون المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبقية المنظمات الدولية ذات العلاقة مع اللجنة وتقديم الدعم لها لما من شأنه الإسهام في إنجاح أعمالها.

العراق:

69. جدد المجلس الأعلى حرصه على وحدة العراق الشقيق وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، ورفضه للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق.

70. عبر المجلس الأعلى عن دعمه لحكومة العراق في عملية تحرير الموصل مما يسمى تنظيم داعش الإرهابي، مؤكداً أن عملية تحرير المناطق من سيطرة التنظيم يجب أن تكون بقيادة الجيش والشرطة العراقية وأبناء العشائر من سكان هذه المناطق وبدعم من التحالف الدولي لمكافحة داعش، معبراً عن إدانته للجرائم التي ترتكب على أساس طائفي ضد المدنيين في المناطق المحررة، ومؤكداً مسؤولية الحكومة العراقية في ضرورة تأمين سلامة المدنيين وتأمين عودة النازحين والمهجرين إلى مدنها وقراهم، ويأمل المجلس أن تتوج عمليات تحرير الموصل بحل سياسي شامل وطني دون تدخلات خارجية، بتوافق جميع القوى السياسية العراقية، لتعزيز الأمن والاستقرار في العراق، وتنفيذ كافة الإصلاحات التي سبق الاتفاق عليها في عام 2014، تحقيقاً للمطالب المشروعة لكافة مكونات الشعب العراقي الشقيق.

71. أكد المجلس الأعلى على أهمية تعزيز الروابط بين العراق وجيرانه وفق مبادئ حسن الجوار واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والالتزام بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة التي تتعلق بمكافحة الإرهاب. وعبر عن أسفه من تصريحات بعض المسؤولين العراقيين ووسائل الإعلام تجاه بعض دول المجلس واستخدام أراضي الجمهورية العراقية للتدريب وتهريب الأسلحة والمتفجرات للدول الأعضاء.

72. استذكر المجلس الأعلى قرار مجلس الأمن رقم (2107) الصادر في 27 / 6 / 2013م، الذي قرر بالإجماع إحالة ملف الأسرى والمفقودين والممتلكات الكويتية والأرشييف الوطني إلى بعثة الأمم المتحدة (UNAMI)، لمتابعة هذا الملف، كما يعرب المجلس عن أسفه لعدم تحقيق أي تقدم في أي من القضايا العالقة الواردة ذكرها، ويدعو المجلس الحكومة العراقية والأمم المتحدة ممثلة بـ (UNAMI) لبذل أقصى الجهود بغية التوصل إلى حل تجاه هذه القضية الإنسانية والقضايا الأخرى ذات الصلة.

ليبيا:

73. رحب المجلس الأعلى بنتائج الاجتماع الوزاري حول ليبيا الذي عقد في نيويورك يوم 22 سبتمبر 2016م، والذي أكد دعمه لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا، بصفتها الحكومة الشرعية الوحيدة في البلاد، وفقاً لقراري مجلس الأمن للأمم المتحدة 2259 و2278، ووفق ما نص عليه اتفاق الصخيرات، كما أكد على حث جميع الأطراف الليبية على استكمال البناء المؤسسي الانتقالي للدولة، لتمكين مجلس النواب من القيام بدوره، ودعوة حكومة الوفاق الوطني إلى تعزيز الحوار، مع كافة المكونات الوطنية لتعزيز المصالحة الوطنية.

74. وأكد المجلس الأعلى حرص دول المجلس على أمن واستقرار ووحدة الأراضي الليبية ومساندتها للجهود الرامية للتصدي لتنظيم داعش الإرهابي، مشيداً بجهود مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا السيد/ مارتن كوبلر.

لبنان:

75. هنأ المجلس الأعلى فخامة الرئيس العماد ميشيل عون بمناسبة انتخابه رئيساً للجمهورية اللبنانية، كما هنأ المجلس دولة الرئيس سعد الحريري بتسميته رئيساً للوزراء متمنياً التوفيق والنجاح لهما في مهامهما بما يسهم في مضي البلاد قدماً على طريق التقدم والازدهار وبما يحقق الأمن والاستقرار للبنان الشقيق، متطلعاً إلى تطوير وتعزيز العلاقات بين دول المجلس ولبنان في مختلف المجالات.

مسلمي الروهنجا:

76. أدان المجلس الأعلى الانتهاكات الممنهجة ضد مسلمي الروهنجا في ميانمار واستمرار سياسة التمييز العنصري ضدهم وانتهاك حقوق الإنسان، ويجدد المجلس الأعلى دعوته للمجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن، إلى إيجاد حل سريع لهذه القضية في إطار قرارات منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة.

وعبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، حفظه الله ورعاه، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، ولحكومته الرشيدة، ولشعب مملكة البحرين العزيز، لكرم الضيافة وطيب الوفادة، ومشاعر الأخوة الصادقة التي حظي بها إخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس والوفود المشاركة.

رحب أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون، بالدعوة الكريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، حفظه الله ورعاه، لعقد الدورة الثامنة والثلاثين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في الكويت، بإذن الله في العام القادم 2017م.

في الدورة (37) للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

الصخير - 8 ربيع الأول 1438هـ (7 ديسمبر 2016م)

إن أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المجتمعين في الدورة (37) للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالصخير، مملكة البحرين، يومي 6 - 7 ديسمبر 2016م، وتأكيداً لعزم دول مجلس التعاون وتصميمها على تعزيز المسيرة المباركة للعمل الخليجي المشترك، وتوحيد المواقف بينها، والسير باتجاه تحصين دول المجلس من الأخطار المحدقة بالمنطقة، والمحاولات الرامية الى المساس بسيادتها واستقلالها عبر التدخلات الخارجية المتكررة في شؤونها الداخلية، واستناداً لما تشهده الساحة الدولية والإقليمية من متغيرات متسارعة يمس تأثيرها المباشر المصالح العليا لدول مجلس التعاون،

فإن أصحاب الجلالة والسمو يؤكدون على أهمية مواصلة العمل في تنفيذ وتطبيق رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية التي أقرت في قمة الرياض 2015م، لما تشكله من إطار متكامل ونهج حكيم للتعامل مع تلك المتغيرات على أساس المحافظة على المصالح العليا لدول المجلس ومنجزاتها ومكتسبات شعوبها، وتحقيق الهدف المنشود في التكامل والوحدة بين دول المجلس في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية.

ويشيد قادة دول المجلس بما وصل إليه التعاون المشترك في المجال الدفاعي والأمني، ويؤكدون على ضرورة العمل لتحقيق المزيد من التكامل والتعاون المشترك لتطوير المنظومة الدفاعية والمنظومة الأمنية لمجلس التعاون، ليكون دورهما أكثر فاعلية وقدرة على ردع أي اعتداء أو مساس بسيادة دول المجلس.

وفي هذا السياق، يشيد أصحاب الجلالة والسمو بالتمرين الأمني الخليجي المشترك "أمن الخليج العربي1"، الذي استضافته مملكة البحرين (نوفمبر 2016م)، الذي وضع خريطة أمنية متكاملة لدول المجلس، إيماناً بأن أمن الخليج ككل لا يتجزأ، وإن الحفاظ على أمن واستقرار دول المجلس يخدم مصالح دول العالم قاطبة، ويسهم في حفظ الأمن والسلم الإقليمي.

وانطلاقاً من الدور الذي يقوم به مجلس التعاون في تحقيق الأمن والسلم والاستقرار والرخاء الاقتصادي في المنطقة، أكد قادة دول المجلس حرصهم على تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع الأشقاء والحلفاء والشركاء الدوليين والدول الصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية، بما يعزز دور مجلس التعاون كشريك دولي فاعل وركيزة استقرار مهمة للأمن والسلم الدوليين.

وفي الشأن الإقليمي، وانطلاقاً من حرص القادة الشديد على أن تكون علاقات دول المجلس مع جميع دول

المنطقة قائمة على مبادئ حسن الجوار والتفاهم والاحترام المتبادل لسيادة واستقلال الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، واحترام مبدأ المواطنة.

يؤكد قادة دول المجلس على ضرورة أن تغير إيران من سياستها في المنطقة وذلك بالالتزام بقواعد وأعراف المواثيق والمعاهدات والقانون الدولي، ويؤكدون أيضاً استنكارهم لاستمرار التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول المجلس، وإدانتهم تسييس إيران لفريضة الحج والاتجار بها واستغلالها، ويطالبون إيران بإنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث والاستجابة لمساعي دولة الإمارات العربية المتحدة السلمية، بما يهدف إلى الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة.

ونظراً إلى أن التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون يشكل ركيزة رئيسية لدعم الأمن والاستقرار، يؤكد أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون دعمهم ومساندتهم لهيئة الشؤون الاقتصادية والتنمية عالية المستوى، التي تهدف إلى تطوير التعاون في الشؤون الاقتصادية والتنمية وتنفيذ القرارات والاتفاقيات المتعلقة بها، وتسريع وتيرة العمل لإنجاز السوق الخليجية المشتركة والاتحاد الجمركي والربط المائي، وغيرها من المشاريع التنموية التكاملية، وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية الخليجية الكاملة، وبما يعزز مكانة منطقة مجلس التعاون كمركز مالي واستثماري واقتصادي عالمي.

ومن هذا المنطلق، يؤكد أصحاب الجلالة والسمو دعمهم الكامل لربط دول المجلس بشبكة من وسائل الاتصال والمواصلات والنقل الحديثة التي تحكمها أنظمة وقوانين موحدة، وذلك لما لها من دور حيوي في العملية التنموية الشاملة، وتأثير مباشر على مسيرة التعاون الخليجي المشترك في المجالات التي تهم أمن واقتصاد دول المجلس وشعوبها.

وإيماناً من أصحاب الجلالة و السمو قادة دول المجلس بأن نهضة الأمم تستند على قدرات وكفاءة مواطنيها وبالأخص الشباب، والتطوير المستمر للتعليم، يؤكد القادة على أهمية توحيد أسس مناهج التعليم الأساسي والتعليم العالي، بما يعود بالفائدة والنفع على المخرجات التعليمية، وبما يواكب متطلبات التقدم والتطور والتنمية المستدامة، ويؤكدون على أهمية دعم وتطوير دور الشباب في تفعيل البرامج والأنشطة والفعاليات، التي تسهم في تعميق الترابط والتكامل، وترسخ الهوية الخليجية، وتعزيز قيم التسامح والاعتدال والتعايش القائمة في دول مجلس التعاون، وتحقيق طموحات الشباب لمستقبل أفضل له ولكافة شعوب المنطقة سعياً نحو التقدم والرفي المنشود.

ويؤكد قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن إنجاز كل هذه الأسس الصحيحة والمبادئ السامية، سيكون له الأثر البالغ في الماضي بالمسيرة المباركة للمجلس نحو مزيد من الخير والنماء والارتقاء، وتعزيز الترابط والتكامل بين دوله وشعوبه، وتنمية العمل الخليجي المشترك بما يحفظ لدول وشعوب مجلس التعاون مكتسباتها، ومضاعفة إنجازاتها، ويرسي أسس الأمن والسلم في المنطقة والعالم، ويرسخ التعاون البناء على المستويين الإقليمي والدولي، ويدفع بقوة نحو تحقيق آمال شعوبها في الرخاء والازدهار.

البيان الختامي للقاء قمة قادة دول مجلس التعاون مع دولة رئيسة وزراء بريطانيا

المنامة في 7 ديسمبر 2016م

صدر عن قمة قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع دولة رئيسة وزراء المملكة المتحدة الصديقة عضو البرلمان تيريزا ماي، التي عقدت على هامش قمة دول مجلس التعاون الـ37، التي تستضيفها مملكة البحرين، البيان التالي:

اجتمع أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون مع دولة السيدة تيريزا ماي، رئيسة وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا، يومي 6 و7 ديسمبر 2016م بمملكة البحرين بهدف تأكيد وتوطيد الشراكة القوية والتعاون بين مجلس التعاون والمملكة المتحدة.

واتفق القادة على إطلاق الشراكة الاستراتيجية بين مجلس التعاون والمملكة المتحدة لتعزيز علاقات أوثق في كافة المجالات، بما في ذلك السياسية والدفاعية والأمنية والتجارية، وكذلك تعزيز العلاقات الثقافية والاجتماعية، ووضع حلول جماعية للقضايا الإقليمية لتحقيق مصالحهما المشتركة في الاستقرار والازدهار.

أثبت التاريخ أن مجلس التعاون والمملكة المتحدة على استعداد لاستخدام كل ما لديهما من وسائل القوة لتأمين مصالحهما الرئيسية في منطقة الخليج، بما في ذلك مواجهة التهديدات الإقليمية وأي مهدد لأمنهما. يشترك الجانبان في حرصهما البالغ على دعم الاستقلال السياسي لدول مجلس التعاون وسلامة أراضيها. كانت المملكة المتحدة ولا تزال ملتزمة بالعمل مع دول مجلس التعاون لردع أي عدوان خارجي، أو تدخل في شؤونها الداخلية، وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، تماماً كما فعلت خلال حرب الخليج وغيرها من الأحداث. وعبر الجانبان عن التزامهما الراسخ بحماية مصالحهما الأمنية المشتركة في منطقة الخليج من خلال الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين مجلس التعاون والمملكة المتحدة، بما في ذلك ردع أي عدوان خارجي والرد عليه، وتعزيز الروابط بينهما من خلال المساعدة الفنية والتعاون والتدريب في المجال الأمني والدفاعي.

استقرار المنطقة ..

تتوافق المملكة المتحدة وشركاؤها في مجلس التعاون في تطلعهم إلى منطقة يسودها السلام والازدهار، وإلى معالجة القضايا الأكثر إلحاحاً في المنطقة (سوريا والعراق واليمن وليبيا وعملية السلام في الشرق الأوسط)، وهزيمة المتطرفين الذين يمارسون العنف بما في ذلك تنظيم داعش، والتصدي لأنشطة إيران المزعزعة للاستقرار في المنطقة. وفيما يتعلق بالصراعات الإقليمية، اتفق القادة على مجموعة من المبادئ المشتركة، بما فيها الإدراك

المشترك بأنه ليس هناك حلول عسكرية للصراعات الأهلية المسلحة في المنطقة، ولا يمكن حلها إلا عبر السبل السياسية والسلمية، واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وفقاً للقانون الدولي، والحاجة لوجود حكومات تشمل كافة المكونات في المجتمعات التي تعاني من مثل هذه الصراعات، وكذلك حماية الأقليات وحقوق الإنسان.

وأكد الجانبان التزامهما بالعمل للتوصل إلى حل سياسي مستدام في سوريا ينهي الحرب ويؤسس لحكومة تشمل جميع أطراف الشعب السوري، وتحمي المجتمعات العرقية والدينية، وتحافظ على مؤسسات الدولة، مؤكداً أن الأسد قد فقد شرعيته وليس له دور في مستقبل سوريا. ويجب على المجتمع الدولي أن يكون موحداً في دعوة نظام الأسد وداعميه، بما في ذلك روسيا وإيران، لدعم عملية سياسية حقيقية تشمل كافة مكونات المجتمع وتنهى العنف وتضمن استمرار دخول المساعدات الإنسانية، حيث إن الحل في سوريا يكمن في تسوية سياسية مستدامة على أساس الانتقال السياسي من نظام الأسد نحو حكومة تمثل جميع أطراف الشعب السوري، والتي يمكن العمل معها لمكافحة الإرهاب. واتفق القادة على زيادة الضغوط الإقليمية على نظام الأسد وداعميه من خلال زيادة حدة القيود المالية والاقتصادية. مؤكداً دعمهم القوي للمعارضة السورية، ممثلة في الهيئة العليا للمفاوضات، ورؤيتها لعملية الانتقال السياسي للسلطة، وفي ذات الوقت اتفقوا على تشجيع المعارضة السورية المعتدلة على العمل الجاد لإبراز رؤيتها للشعب السوري والمجتمع الدولي، وضمان التزام المعارضة السورية بحل سياسي عبر المفاوضات، والتأكيد على أن الجماعات المسلحة ملتزمة بالقانون الإنساني الدولي والحد من الخسائر في صفوف المدنيين. وأيد الجانبان بقوة بذل المزيد من الجهود لتفويض تنظيم داعش والقضاء عليه، محذرين من تأثير الجماعات المتطرفة الأخرى، كالنصرة وحزب الله والمنظمات الطائفية الأخرى، والجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة، التي تمثل خطراً على الشعب السوري، وعلى المنطقة والمجتمع الدولي. وأعربا عن قلقهم البالغ بشأن استمرار تردي الوضع الإنساني في سوريا، وإدانتهم لمنع توزيع المساعدات على السكان المدنيين من قبل نظام الأسد أو أي طرف آخر.

أكد مجلس التعاون والمملكة المتحدة التزامهم بمساعدة الحكومة العراقية والتحالف الدولي في الحرب ضد تنظيم داعش، بما في ذلك جهود إعادة الاستقرار في المناطق المحررة. وفي الوقت الذي يواجه تنظيم داعش الفشل وفقدان الأراضي التي كان يسيطر عليها فإنه سيحاول إعادة تعريفه لمفهوم النجاح. ولذلك، فإنه لهزيمة داعش تدرك دول مجلس التعاون والمملكة المتحدة الحاجة إلى استمرار زيادة جهود التحالف لتهميش صورة هذا التنظيم وتشجيع طروحات بديلة، وذلك بدعم عمل "خلية التحالف الدولي للاتصالات ضد تنظيم داعش"، مدركين أن نجاح ذلك يتطلب مشاركة كافة دول التحالف لخلق الفرص وبناء التعافي في المجتمعات المهتدة. كما اتفق مجلس التعاون والمملكة المتحدة على دعم الجهود الرامية لنزع الألغام في المناطق التي يتم تحريرها من تنظيم داعش.

وعبروا عن أهمية تعزيز الروابط بين العراق وجيرانه على أسس مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وفقاً للقانون الدولي، واحترام سيادة الدول، مشجعين الحكومة العراقية على تحقيق مصالحه وطنية حقيقية، من خلال النظر بصورة عاجلة في المطالبات المشروعة لكافة مكونات المجتمع العراقي، وذلك بتنفيذ الإصلاحات التي سبق الاتفاق عليها، والتأكد من أن كافة الجماعات المسلحة تعمل تحت سيطرة صارمة من قبل الدولة العراقية. مرحبين بمبادرة حكومات العراق والمملكة المتحدة وبلجيكا للحملة الدولية بقيادة الأمم المتحدة لتقديم داعش للعدالة.

وفي الشأن اليمني، أكدت كل من دول مجلس التعاون والمملكة المتحدة الحاجة إلى حل الصراع بالسبل السلمية من خلال الحوار السياسي والمشاورات برعاية الأمم المتحدة، وفقاً للمبادرة الخليجية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وقرار مجلس الأمن 2216، وقرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة. وتعهدوا بالدعم المستمر للمبعوث الخاص للأمم المتحدة وعملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة، ولخارطة الطريق التي قدمها المبعوث الخاص للأمم المتحدة للأطراف اليمنية، والتي تحدد بشكل واضح الطريق نحو اتفاق شامل بما في ذلك تراتبية الخطوات الأمنية والسياسية اللازم اتخاذها. وحثوا الأطراف اليمنية على الانخراط مع الأمم المتحدة بحسن نية، والالتزام بمقترح الأمم المتحدة بوقف الأعمال العدائية وفقاً للشروط والأحكام التي تم العمل بها في 10 إبريل 2016م. ورفضوا الإجراءات أحادية الجانب من قبل الأطراف في صنعاء بتشكيل مجلس سياسي وحكومة، والتي من شأنها تقويض الجهود التي ترعاها الأمم المتحدة.

ونظراً إلى تردي الأوضاع الإنسانية والاقتصادية، شددت دول مجلس التعاون والمملكة المتحدة على الأهمية القصوى لضمان أمن وسلامة العاملين في المجال الإنساني، واتخاذ كافة الخطوات الممكنة لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، والسماح للمساعدات الإنسانية والتجارية بالدخول دون معوقات، والتعهد بالمساهمة في تمويل خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لليمن للعام 2017م. وتتطلع دول مجلس التعاون والمملكة المتحدة للعمل سوياً في إعادة إعمار اليمن - بما في ذلك إعادة تأهيل الاقتصاد والموانئ البحرية والخدمات العامة - بعد التوصل إلى الحل السياسي المنشود. مؤكدين دعمهم للمساعدات الإنسانية التي يتم إيصالها لجميع أنحاء اليمن من قبل مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية ودول مجلس التعاون الأخرى والمنظمات الإغاثية في المملكة المتحدة (بما في ذلك وزارة التنمية الدولية البريطانية)، والتزموا ببذل المزيد من الجهود في هذا المجال. وأعادوا تأكيد التزامهم، بالشراكة مع المجتمع الدولي، بالسعي لمنع إمداد الميليشيات الحوثية وحلفائها بالأسلحة في خرق لقرار مجلس الأمن رقم 2216 بما في ذلك الصواريخ المضادة للسفن والصواريخ الباليستية القادرة على إلحاق خسائر جسيمة بين المدنيين. كما شددت دول مجلس التعاون والمملكة المتحدة على ضرورة بذل جهود جماعية لمواجهة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية.

قرر القادة التحرك معاً لإقناع كافة الأطراف الليبية بقبول اتفاق يشمل كافة مكونات المجتمع لتقاسم السلطة وفق مقترحات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن 2259 و 2278 واتفاق الصخيرات، والتركيز على مكافحة الوجود المتنامي للإرهاب في البلاد.

شدت دول مجلس التعاون والمملكة المتحدة على ضرورة حل الصراع الاسرائيلي الفلسطيني على أساس اتفاق سلام عادل ودائم وشامل يفضي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة و متماسكة جغرافياً، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل بأمن وسلام، على أساس مبادرة السلام العربية وقرارات الأمم المتحدة. وحثوا الطرفين على اتخاذ إجراءات حقيقية - من خلال السياسات والأفعال - لتحقيق تقدم نحو حل الدولتين.

وفي الشأن اللبناني، رحب القادة بانتخاب رئيس جديد للبنان، ودعوا جميع الأطراف لتعزيز مؤسسات الدولة اللبنانية، مؤكدين على ضرورة محاربة جميع الجماعات الإرهابية التي تمارس أعمالها على الأراضي اللبنانية، وتشكل تهديداً على أمن واستقرار لبنان. وفيما يتعلق بمصر، فإن مجلس التعاون والمملكة المتحدة تدعم التعاون بين صندوق النقد الدولي ومصر.

وعبر الجانبان عن عزمهما تسريع وتيرة الجهود ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل، وسبل إيصالها، بالإضافة الى الأسلحة التقليدية المتطورة، وذلك من خلال تعزيز الرقابة الوطنية على انتشار المواد والتقنيات الحساسة. وعلى صعيد التعاون الإنساني، اطلع القادة على الجهود الكبيرة والمستمرة وسبل التعاون في هذا المجال. متعهدين بالاستمرار بالعمل معاً بشكل وثيق لتخفيف المعاناة الإنسانية في اليمن وسوريا. تعهد القادة على تعميق العلاقات بين مجلس التعاون والمملكة المتحدة حيال هذه القضايا وغيرها من القضايا الأخرى، من أجل بناء شراكة استراتيجية قوية ودائمة وشاملة تهدف إلى تعزيز الاستقرار والازدهار في المنطقة.

مكافحة الإرهاب والتطرف، بما في ذلك تنظيم داعش وتنظيم القاعدة..

إدراكاً بأن مكافحة الإرهاب تتطلب تبني منهج يتكيف باستمرار مع المتغيرات، تعهدت دول مجلس التعاون والمملكة المتحدة بالبناء على التزامهم المشترك لمعالجة التهديدات الخطيرة التي يشكلها تنظيم القاعدة وداعش والمنظمات المنبثقة عنهما. سيقوم مجلس التعاون والمملكة المتحدة بتشكيل مجموعة عمل معنية بمكافحة الإرهاب وأمن الحدود، لمتابعة الجهود المبذولة للتعاون في مجال أمن الحدود ومكافحة تمويل الإرهاب والأمن السيبراني وحماية البنية التحتية الحيوية. وسوف تعمل دول مجلس التعاون والمملكة المتحدة معاً من خلال حوار الأمن الوطني ومجموعة العمل المعنية بمكافحة الإرهاب وأمن الحدود لتنسيق جهودهم بهدف تعزيز القدرات في التعقب والتحقيق ومحاكمة المتورطين في أنشطة إرهابية، تماشياً مع القوانين الوطنية والدولية، بالإضافة إلى تنقل المتطرفين وعمليات التمويل والتجنيد. وأكدوا على ضمان أن تكون الاستراتيجيات الوطنية الفردية (مثل استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة الإرهاب) مُكملة للجهود الإقليمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

كما قرر القادة تعزيز العمل على مكافحة تمويل الإرهاب من خلال زيادة جهود دول مجلس التعاون والمملكة المتحدة لإيقاف تمويل الإرهاب، بما في ذلك زيادة تبادل المعلومات الاستخباراتية وجهود السلطات التنفيذية في تجميد ممتلكات الأفراد والكيانات المصنفة وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة خاصة في دول المنطقة.

كما أكدت دول مجلس التعاون والمملكة المتحدة على عزمهم تعزيز الجهود المشتركة الرامية إلى تحديد وتبادل المعلومات بشأن المقاتلين الأجانب المشتبه بهم. وستعمل دول مجلس التعاون والمملكة المتحدة معاً على تطبيق أنظمة فحص المسافرين، وتعزيز قدرات جمع السمات الحيوية، وتبادل أفضل الممارسات وذلك وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2178 (2014)، بهدف جعل الأمر أكثر صعوبة على الإرهابيين في تجنب الكشف عنهم في مطاراتهم.

وقماشياً مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (291/70) وتاريخ 1 يوليو 2016م، التزمت دول مجلس التعاون والمملكة المتحدة بدعم تطبيق خطة عمل الأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف، كما ستتعاون دول مجلس التعاون والمملكة المتحدة بدعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية في وضع خطط وطنية وإقليمية لمنع التطرف العنيف. وستساعد دول مجلس التعاون والمملكة المتحدة لتطوير ردود فعالة لأيدولوجية التطرف العنيف، وتوفير التعافي في المجتمعات المهددة من خلال تعزيز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وأذرعه العملية - مركز هداية في أبوظبي والصندوق العالمي للانخراط المجتمعي والمرونة - والمراكز الأخرى ذات الصلة مثل مركز محمد بن نايف للمناصرة والرعاية، من خلال تبادل أفضل الممارسات وتقديم الدعم المادي والفني لتوسيع عمل هذه المؤسسات والمبادرات ذات الصلة. والتزموا بتعزيز الجهود التي بدأت بها الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة في تأسيس فريق عمل معني بخطط العمل الوطنية لمنع ومكافحة التطرف العنيف.

إيران واستقرار المنطقة..

تعارض دول مجلس التعاون والمملكة المتحدة أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار في المنطقة وسيعملون معاً للتصدي لهذه الأنشطة، مشددين على ضرورة أن تتعاون إيران في المنطقة وفقاً لمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة ووحدة الأراضي، بما يتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وضرورة أن تقوم إيران باتخاذ خطوات فعلية وعملية لبناء الثقة وحل النزاعات مع جيرانها بالطرق السلمية.

التصدي للتهديدات الداخلية والخارجية..

بناءً على التاريخ الوثيق والعلاقات الثنائية القوية وشراكتهم الاستراتيجية الجديدة، اتفق قادة دول مجلس التعاون والمملكة المتحدة على تعزيز الجهود المشتركة لتطوير التعاون في مجال الدفاع، وكذلك الأمن البحري والأمن السيبراني. واتفق القادة على السعي نحو توفير فرص التدريب والتمارين المشتركة التي من شأنها تطوير القدرات الدفاعية لمجلس التعاون، وتجانس الأجهزة والمعدات، بما في ذلك عمليات دعم السلام والأعمال الإنسانية والتخطيط المشترك للاستجابة للأزمات. مؤكدين على التزامهم بالعمل المشترك في القضايا

الأمنية والسياسية التي تهتم المنطقة، وعلى العمل بشكل وثيق في مجالات التدريب، والمساعدة الفنية وتبادل المعلومات. ويتفق الجانبان على ضرورة الاهتمام بزيادة المكاسب الاقتصادية والاجتماعية من خلال النمو في استخدام فضاء إلكتروني حر ومفتوح وآمن ومسلم، وفي نفس الوقت ضمان صمود البنية التحتية وشبكات الكمبيوتر ضد الهجمات السيبرانية.

ستقوم دول مجلس التعاون والمملكة المتحدة، بناءً على العلاقات الثنائية القائمة بينهما، بالعمل نحو زيادة التعاون العسكري لمعالجة التهديدات الحالية وتحسين الدفاعات في المنطقة من خلال التمارين المشتركة بما في ذلك الأمن البحري وأمن الحدود. ويشمل ذلك تواجد المملكة المتحدة في جميع أنحاء الخليج، بما في ذلك التنسيق على مستوى مجلس التعاون من خلال هيئة دفاع بريطانية إقليمية يكون مقرها في دبي.

وستؤسس دول مجلس التعاون والمملكة المتحدة حواراً للأمن الوطني لبناء قدرات دول مجلس التعاون في تنسيق القضايا الأمنية بشكل أكثر فعالية، ووضع إطار لاستجابة المنطقة للأزمات. وسوف يوسع هذا الحوار التعاون الأمني ويحقق التكامل بحيث يشمل على سبيل المثال الجرائم الإلكترونية والجرائم المنظمة الخطيرة ومكافحة التطرف.

ستقوم دول مجلس التعاون والمملكة المتحدة بزيادة الجهود الرامية إلى إطلاق مبادرات للأمن السيبراني، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن السياسات والاستراتيجيات الإلكترونية والاستجابة للأحداث، والعمل بشكل وثيق من خلال المستشارين المعيّنين حديثاً للأمن السيبراني ونظرائهم في مجلس التعاون، وممثل لصناعة الأمن السيبراني البريطاني لدى مجلس التعاون بهدف بناء القدرات في مؤسسات دول مجلس التعاون. كما سيعملون معاً لمكافحة استغلال الأطفال عبر شبكة الإنترنت، بما في ذلك من خلال تحالف "WE PROTECT" العالمي.

وقد التزمت دول مجلس التعاون والمملكة المتحدة بتعزيز المشاركة في التعامل مع الخطر المشترك لتهدد المخدرات، من خلال الوكالة الوطنية للجريمة في المملكة المتحدة ومركز المعلومات الجنائية في مجلس التعاون وجهاز الشرطة الخليجية.

وأعربت المملكة المتحدة عن استعدادها لدعم جهود دول مجلس التعاون في تنويع اقتصاداتها، وتوفير المزيد من الحوكمة الفعالة، والتكيف مع التحديات الاقتصادية الجديدة، من خلال التركيز على الابتكار والقطاعات غير النفطية والتعليم والتدريب التقني والخدمات.

المساعدات الإنسانية والتنمية..

اتفق مجلس التعاون والمملكة المتحدة للعمل سوياً على تنسيق أنشطتهم في المساعدات الإنسانية والتنمية، وخصوصاً في المنطقة. وقرروا دعم إقامة مؤتمر آخر على نسق المؤتمرات السابقة بشأن سوريا (بما في ذلك مؤتمر لندن الذي تم استضافته بمشاركة المملكة المتحدة ودولة الكويت والنرويج وألمانيا، والمؤتمرات الأخرى السابقة التي استضافتها دولة الكويت). واتفقوا على الوفاء الكامل بالتعهدات التي سبق الالتزام بها في مؤتمر سوريا 2016م بنهاية هذا العام. وتعهدوا بزيادة الدعم لمعالجة أزمة اللاجئين في المنطقة، بما في ذلك أزمة تعليم اللاجئين في لبنان. وعلاوة على ذلك أعلنوا عن اتفاقية شراكة جديدة للتعاون في المجال الإنساني والتنموي بين المملكة المتحدة ومركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية.

اللاجئون والهجرة والاتجار بالبشر..

وبناءً على سجلهم الحافل في دعم اللاجئين ومكافحة الاتجار بالبشر، تعهدت دول مجلس التعاون والمملكة المتحدة بالعمل سوياً لتعزيز جهودهم في دعم اللاجئين ومكافحة الاتجار بالبشر، من خلال دعم الضحايا وملاحقة الجناة. ووافقت دول مجلس التعاون على دعم الطموح الدولي للمملكة المتحدة لإنهاء العبودية الحديثة من خلال الالتزام بالهدف 8.7 من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وتنفيذ الاتفاقيات الدولية حول العمل القسري. وكذلك مناقشة مبادرات لتسهيل التعاون مع شركات الطيران لمكافحة الاتجار بالبشر، وللتعرف على المتاجرين بالبشر وضحاياهم.

التجارة والاستثمار..

قرر مجلس التعاون والمملكة المتحدة البناء على تعاونهما طويل الأمد لفتح الإمكانيات الكاملة لعلاقاتهما التجارية والاستثمارية، سواءً على المستوى الثنائي أو مع المنطقة ككل، بما في ذلك المحافظة على مركز المملكة المتحدة كأكبر مستثمر أجنبي في المنطقة. وقد بلغ حجم التجارة الثنائية بين مجلس التعاون والمملكة المتحدة أكثر من 30 مليار جنيه استرليني في العام الماضي، كما شهدت هذه القمة إعلانات تشمل عدداً من القطاعات الرئيسية، بما في ذلك الرعاية الصحية واقتصاد الإبداع والمعرفة والتعليم والمال والدفاع والأمن.

ولدى خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، ستكون إحدى أولوياتها العمل مع مجلس التعاون لبناء أوثق العلاقات التجارية والاقتصادية الممكنة، وسيتم العمل بشكل أوثق مع قطاع الأعمال بهدف تشجيع النشاط الاقتصادي بين مجلس التعاون والمملكة المتحدة ورفع مستويات أكبر. كما سيعمل الجانبان للتعرف على العوائق أمام التجارة والاستثمار وإزالتها، وخلق الظروف التي تزدهر من خلالها التجارة والاستثمار، وتمكين وتعزيز حياة مواطنيهم.

واتفق القادة على الحاجة إلى استخدام الحوارات الحكومية وحوارات قطاع الأعمال بشكل مركز ومحكم، وذلك لبناء فهم أعمق لقضايا التجارة والاستثمار الرئيسية، قبل المضي نحو المباحثات المتعلقة بإزالة المعوقات. وتحقيقاً لهذه الغاية، تم تشكيل مجموعة عمل مشتركة تناقش تفاصيل علاقتنا التجارية، وتساعد في الدفع نحو مزيد من التقدم.

كما اتفق القادة على عقد المؤتمر الخليجي البريطاني حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص خلال الربع الأول من عام 2017م في مدينة لندن، والذي يركز على خطط التحول الوطني والتنوع الاقتصادي في مجلس التعاون.

التعاون الثقافي والاجتماعي..

اتفق مجلس التعاون والمملكة المتحدة على البناء على ما لديهم من أساس قوي في التعاون الثقافي والاجتماعي من خلال مواصلة تعزيز هذا التعاون، واتفقوا على التعاون الوثيق والشراكة في مجالات التعليم والرعاية الصحية والثقافة والرياضة والفنون، بما في ذلك من خلال المجلس الثقافي البريطاني والعمل مع مركز علوم البيئة ومصادر الأسماك البريطاني في مجالات البيئة البحرية. واتفقوا على أهمية الجهود المبذولة لدعم حوار الأديان وحوار الحضارات، من خلال مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا.

شراكة قوية طويلة الأمد..

اتفقت دول مجلس التعاون والمملكة المتحدة على الاجتماع بشكل سنوي وبتمثيل عالي المستوى على نسق هذا الاجتماع، وذلك للمضي قدماً والبناء على الشراكة الاستراتيجية بين مجلس التعاون والمملكة المتحدة التي تم الإعلان عنها اليوم. وباركوا خطة العمل المشترك للتعاون بين مجلس التعاون والمملكة المتحدة، على النحو المتفق عليه من قبل وزراء الخارجية، داعين إلى تنفيذها بشكل كامل. ووجه القادة وزراءهم بمراجعة خطة العمل المشترك الحالية للتعاون بين مجلس التعاون والمملكة المتحدة (2015-2018) وتوسيع نطاقها وتمديد إطارها الزمني، وذلك في ضوء ما تم الالتزام به في هذه القمة.

واتفقوا على عقد اجتماعات وزارية مشتركة منتظمة في جميع مجالات الشراكة الاستراتيجية بين مجلس التعاون والمملكة المتحدة، ووجهوا الخبراء وكبار المسؤولين بالاجتماع بشكل منتظم لرسم التفاصيل ومتابعة تنفيذها.

البيان الختامي لمنتدى التعاون العربي الروسي

أبو ظبي، الأربعاء 1 فبراير 2017م

عقدت الدورة الرابعة لمنتدى التعاون العربي الروسي على مستوى وزراء الخارجية يوم 1 فبراير 2017م في مدينة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

ترأس الاجتماع سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي (البلد المضيف) وسيرجي لافروف وزير الشؤون الخارجية لروسيا الاتحادية وأعضاء آلية المنتدى في جامعة الدول العربية معالي الدكتور اسلكو ولد أحمد إزيد بيه وزير الشؤون الخارجية والتعاون للجمهورية الإسلامية الموريتانية (الرئاسة الحالية لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة) وخميس الجهيناوي وزير الشؤون الخارجية للجمهورية التونسية (الرئاسة الحالية لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري) والشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير خارجية مملكة البحرين (الرئاسة السابقة لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري) ومعالي السيد عبد القادر مساهل وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (الرئاسة القادمة لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري) وبمشاركة السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

كما شارك أيضاً في أعمال هذه الدورة أصحاب المعالي وزراء خارجية كل من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية وجمهورية السودان وجمهورية الصومال الفيدرالية وجمهورية العراق وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة ليبيا والمملكة المغربية والجمهورية اليمنية.

واستعرض الوزراء نتائج الدورة الثالثة لمنتدى التعاون العربي الروسي التي عقدت في 26 فبراير 2016م في موسكو وخطة العمل التي تهدف إلى تنفيذ مبادئ المنتدى وأهدافه؛ وأكدوا أهمية الحوار والتعاون القائم بين الجانبين.

كما ناقش الوزراء آخر التطورات في الشرق الأوسط والمنطقة برمتها وعدداً من القضايا الدولية الملحة ذات الاهتمام المشترك والعلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف المتعلقة بالقضايا السياسية، والاقتصادية والثقافية بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وروسيا الاتحادية لتعزيز الروابط والتعاون وبناء شراكة حقيقية بين الجانبين واتفقوا على ما يلي:

أولاً: القضايا الإقليمية والدولية

التأكيد على ضرورة تعزيز الحوار السياسي الذي يهدف إلى تنسيق المواقف المشتركة في المحافل الدولية في إطار احترام مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية والمبادئ ذات الصلة ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات الأمم المتحدة والدور المحوري للأمم المتحدة ومجلس الأمن لحل النزاعات والحفاظ على السلم والأمن الإقليمي والدولي وعلى الالتزام بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها، مع الأخذ في الاعتبار أهمية الخصوصيات الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية والتشديد على ضرورة الاحترام الكامل لسيادة الدول واستقلالها وسلامة أراضيها، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعلاقات حسن الجوار والدعوة إلى تسوية القضايا والأزمات العالقة من خلال الوسائل السلمية والحوار الشامل.

فلسطين:

1. التأكيد على الالتزام بالسلم العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، على أساس رؤية حل الدولتين ووفق القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وخاصة قرارات مجلس الأمن رقم 242 (1967) ورقم 338 (1973) ورقم 1515 (2003) ومبادرة السلم العربية كما جاءت عام 2002م. ودعم كافة المبادرات الدولية الهادفة إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام 1967م وفق المرجعيات الدولية المعتمدة وجدول زمني محدد وآليات رقابة ومواكبة دولية بما فيها الجهود الدولية والأخذ علماً بشكل إيجابي بنتائج مؤتمر باريس الدولي للسلم.
2. الترحيب بمبادرة فلاديمير بوتين، رئيس روسيا الاتحادية لدعوة القادة الفلسطينيين والإسرائيليين إلى موسكو لعقد اجتماع مباشر بينهما من دون شروط مسبقة. والإشادة في هذا السياق بالمساهمة الروسية لتحقيق السلم العادل في منطقة الشرق الأوسط.
3. إدانة سياسة الاستيطان الإسرائيلية التي تخالف القانون الدولي وتقوم على بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في أرض دولة فلسطين المحتلة مما يعرض حل الدولتين للخطر، ويقوض إقامة دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً وكذلك الإعراب عن القلق إزاء محاولات شرعنة الاستيطان من خلال قوانين إسرائيلية ودعوة الحكومة الإسرائيلية إلى الامتناع عن تقديم الدعم السياسي واللوجستي للمستوطنين خاصة أولئك الذين يمارسون أعمال عنف وحشية ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم.
4. المطالبة بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2334 لعام (2016) الذي أكد ضمن جملة أمور أخرى على أن الاستيطان الإسرائيلي يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وعقبة في طريق السلم وطالب إسرائيل بالوقف الفوري وعلى نحو كامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك

القدس الشرقية. والذي أكد على أن المجتمع الدولي لن يعترف بأي تغييرات في حدود الرابع من حزيران / يونيو 1967م، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات ودعوة المجتمع الدولي لإيجاد الآلية المناسبة لتنفيذ هذا القرار.

5. التأكيد على الدعم القوي لكافة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف حسب القرارات الدولية، وخاصة حقه في تقرير المصير وإقامة وتجسيد دولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وتأييد حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

6. الاعراب عن القلق البالغ إزاء الممارسات الإسرائيلية والقوانين المستمرة لفرض الواقع في المدينة وما حولها المسجد الأقصى / الحرم الشريف وفي أنحاء مدينة القدس بهدف تغيير الوضع الراهن في المدينة وتغيير التركيبة الديموغرافية والهوية الدينية والتاريخية للمدينة.

7. المطالبة بتنفيذ قرار المجلس التنفيذي لليونسكو رقم (199) بهذا الشأن وقراره المعتمد بتاريخ 2016/10/18م وتثمين الدور الهام الذي تقوم به المملكة الأردنية الهاشمية في مدينة القدس ودورها في رعاية الأماكن المقدسة على النحو المحدد في الاتفاقية الموقعة بين جلالة الملك عبد الله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية وفخامة رئيس دولة فلسطين محمود عباس وإلى لجنة القدس برئاسة جلالة الملك محمد السادس وحث الحكومة الإسرائيلية بقوة على الالتزام بالوضع القائم في المسجد الأقصى / الحرم الشريف وبلجنة القدس برئاسة جلالة الملك محمد السادس ملك المغرب.

8. رفض العدوان والحصار الإسرائيلي على قطاع غزة الذي يؤدي إلى تدهور الوضع الاقتصادي والإنساني ومطالبة إسرائيل بالرفع الفوري لجميع القيود المفروضة على قطاع غزة وتسريع عملية إعادة إعمارها. ودعوة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال إلى وقف انتهاكاتها لحقوق الإنسان الفلسطيني وتنفيذ التزاماتها بموجب القانون الدولي والإفراج عن الأسرى الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية.

9. مطالبة جميع الدول بالالتزام بقراري مجلس الأمن 476 و478 لعام 1980م بعدم نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى مدينة القدس.

10. التأكيد على دعم جهود المصالحة الوطنية الفلسطينية بما فيها الجهود الروسية لعقد اجتماع لكبار ممثلي الحركات والأحزاب والشخصيات الفلسطينية الرئيسية خلال الفترة 15-17 يناير 2017م في موسكو وعلى التنسيق العربي الروسي المستمر بشأن دعم كل جوانب قضية فلسطين وقراراتها في المحافل الدولية.

11. دعوة الدول والمنظمات الدولية والإقليمية للمشاركة بفعالية في المؤتمر الدولي حول معاناة الطفل الفلسطيني في ظل انتهاك إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال لاتفاقية حقوق الطفل، وذلك خلال شهر مايو 2017م في دولة الكويت.

الإرهاب:

12. التأكيد مجدداً على احترام سيادة واستقلال والمساواة بين جميع الدول والاعتراف بأن الدول والهيئات المختصة يجب أن تلعب دوراً رئيسياً في منع ومكافحة الإرهاب على الصعيدين الوطني والدولي.
13. التأكيد على إدانة الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره، وأياً كان مرتكبه، وحيثما ارتكب، وأياً كانت أغراضه، والتأكيد على أن أية أعمال إرهابية هي أعمال إجرامية وغير مبررة بغض النظر عن دوافعها، والعمل على مكافحته، واقتلاع جذوره وتجفيف منابعه المالية والفكرية.
14. التأكيد على ضرورة مكافحة الإرهاب بكل الوسائل بطريقة حاسمة وموحدة ومنسقة وشاملة وشفافة، بعيداً عن ازدواجية المعايير، وبما يتفق مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، والتأكيد على دور الأمم المتحدة الريادي التنسيق ضمن هذه الجهود.
15. التأكيد على أن القضاء على الإرهاب يستلزم اتباع نهج مستدام وشامل، وينطوي على المشاركة الفعالة وتكثيف التعاون بين جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، ومنع وتحييد وعزل وتعجيز التهديد الإرهابي من خلال التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، لاسيما القرار 2170 (2014)، والذي بوجه خاص يفرض عقوبات على الأفراد المرتبطين بالجماعات والتنظيمات الإرهابية المتطرفة، وكذلك القرار 2178 (2014) 2199 (2015) و2253 (2015).
16. دعم المبادرة التي طرحها رئيس روسيا الاتحادية فلاديمير بوتين في خطابه خلال الدورة 70 للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2015م، حول إنشاء تحالف دولي لمكافحة الإرهاب يعمل بمقتضى القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ودون معايير مزدوجة مع احترام سيادة الدول التي تتأثر مباشرة بالهجمات الإرهابية.
17. التأكيد مجدداً على دعم المركز الدولي لمحاربة الإرهاب والذي تم إنشاؤه بمبادرة من المغفور له خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ودعمه بمبلغ 110 ملايين دولار.
18. دعم كل الجهود على المستوى الإقليمي والدولي لمكافحة الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره.
19. التأكيد على رفض ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة وتعزيز الحوار والتسامح والتفاهم بين الثقافات والشعوب والأديان.
20. الإدانة الكاملة لجميع الأعمال الإرهابية، بما في ذلك القتل العشوائي والاستهداف المتعمد للمدنيين والأعمال الوحشية واضطهاد الأفراد والمجتمعات في جملة أمور على أساس دينهم أو معتقداتهم من قبل المنظمات الإرهابية لاسيما داعش وتنظيم القاعدة وجماعة فتح الشام وغيرها من المنظمات الإرهابية.

21. التأكيد على المبدأ الأساسي لعدم المساس بالدبلوماسيين المعتمدين والموظفين القنصليين وعلى الالتزامات المتضمنة في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961م واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام 1962م المتعلقة باتخاذ جميع الخطوات المناسبة لمنع أي اعتداء على أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي.
22. الإدانة الشديدة للهجوم الإرهابي الذي وقع في أنقرة/الجمهورية التركية في 2016/12/19م والذي أسفر عن اغتيال سفير روسيا الاتحادية. وكذلك الإدانة الشديدة للهجوم الإرهابي الذي تم بتاريخ 2017/1/10م في قندهار جمهورية أفغانستان الإسلامية والذي أسفر عن إصابة سفير دولة الإمارات العربية المتحدة واستشهاد عدد من الدبلوماسيين الإماراتيين.
23. دعوة الدول إلى الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم الصريح أو الضمني إلى الكيانات أو الأشخاص الضالعين في الأعمال الإرهابية، فضلا عن سبل تمويل الإرهاب كافة.
24. التأكيد على الحاجة إلى تعاون دولي متطور لمنع الإرهابيين وأنصارهم من استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصة الإنترنت ووسائل الإعلام الأخرى، للتحريض على دعم أعمالهم الإرهابية وتمويل أنشطتهم والتخطيط والإعداد لها والدعوة لوضع آليات للتعامل مع مواقع إلكترونية ذات الصلة بالتنظيمات الإرهابية واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تمويل التنظيمات الإرهابية والحد من تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب للانضمام إلى المنظمات الإرهابية ومنع انتشار الروايات الإرهابية والمطالبة بالتنسيق لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لمراقبة ومنع تدفق المحتوى الإرهابي على الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي التي تعرض على الكراهية والعنصرية والتطرف كوسيلة للحد من تجنيد الإرهابيين بما في ذلك المقاتلون الإرهابيون الأجانب.
25. الالتزام بالتنفيذ الكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. والإعراب عن القلق إزاء تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى المنظمات الإرهابية خاصة داعش وتنظيم القاعدة وجبهة فتح الشام والجماعات المرتبطة بها وحجم هذه الظاهرة والتأكيد مجدداً عن الإرادة المشتركة للعمل بفعالية على مكافحة التطرف وتجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب بكافة أبعادها.
26. التأكيد على أهمية تعزيز التعاون في مجال المسائل الجنائية المتعلقة بالإرهاب حيث يستفيد الإرهابيون من الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك تهريب الأسلحة والأشخاص والمخدرات والممتلكات الثقافية والتأكيد على المساءلة الجنائية بشأن جرائم تدمير الآثار والمواقع التاريخية من قبل الإرهابيين وكذلك الاتجار غير المشروع في الموارد الطبيعية وكذلك الخطف وطلب الفدية وغيرها من الجرائم، وضرورة تقديم مرتكبي الأعمال الإرهابية للعدالة والمساءلة.

27. إدانة ازدياد حوادث اختطاف واحتجاز الرهائن من المدنيين الأبرياء من قبل الإرهابيين، لأي غرض من الأغراض، والمطالبة بإطلاق سراحهم الفوري وغير المشروط؛ تشجيع الدول على التعاون، حسب الاقتضاء، خلال مثل هذه الحوادث.

سوريا:

28. التشديد على ضرورة الحفاظ على وحدة سورية وسيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية.

29. التأكيد مجدداً على أن الحل الوحيد الممكن للآزمة السورية يتمثل في الحل السياسي القائم على مشاركة جميع الأطراف السورية في عملية سياسية شاملة تحت قيادة سورية وفي ظل عملية يمتلك السوريون زمامها تلي تطلعات الشعب السوري وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2254 (2015)، والبيان الختامي لمؤتمر جنيف (1) الصادر بتاريخ 2012/6/30م، والترحيب بما جاء في قرار مجلس الأمن 2336 لعام 2016م والاجتماع بين حكومة الجمهورية العربية السورية وممثلي المعارضة السورية المسلحة بتاريخ 23-24 يناير 2017م في أستانة كازاخستان والذي يهدف لتثبيت وقف إطلاق النار باعتباره جزءاً من العملية السياسية وخطة هامة تمهد لاستئناف المفاوضات المقرر عقدها برعاية الأمم المتحدة في جنيف 8 فبراير 2017م، ودعوة المجموعة الدولية لدعم سورية (ISSG) إلى مواصلة مساعيها للمساعدة في إنجاح المفاوضات وإنجاز خطوات الحل السياسي المنشود للآزمة السورية.

30. دعوة جميع الأطراف المعنية إلى ضرورة التقيد بآلية تثبيت وقف إطلاق النار والأعمال العدائية وآلية توفير المساعدات الإنسانية وبتوفير الأجواء الملائمة لاستئناف عملية المفاوضات في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة وذلك على أساس قرارات مجلس الأمن رقم 2118 لعام (2013) ورقم 2254 لعام (2015) ورقم 2268 ورقم 2328 ورقم 2336 لعام (2016) والبيانات ذات الصلة الصادرة عن المجموعة الدولية لدعم سورية.

31. الإدانة الشديدة لكافة الأعمال الوحشية والجرائم المرتكبة بحق المدنيين السوريين وعمليات التدمير المنهج للبنية التحتية، أي من كان مرتكبها، وكذلك إدانة كافة الأعمال الإرهابية التي تقوم بها المنظمات الإرهابية وتستهدف سورية، خاصة تلك التي ترتكبها "داعش"، و"جبهة النصرة" (فتح الشام)، وغيرها من الجماعات الإرهابية المصنفة من قبل الأمم المتحدة والإدانة الشديدة لعمليات الإبادة الجماعية والتهجير القسري للشعب السوري واستهدافهم على أساس ديني أو عرقي وتدمير الآثار والأضرحة والكنائس والمساجد ومواقع التراث الثقافي التي تعتبر جميعها بمثابة جرائم ضد الإنسانية. وغيرها من الممارسات التي من شأنها أن تهدد سلامة أراضي سورية وتماسكها الاجتماعي.

32. دعم جهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية، وكذلك جهود الدول ومنظمات الأمم المتحدة للتخفيف من المعاناة الإنسانية للشعب السوري ودعوة الدول والجهات المانحة للوفاء بالتزاماتها. وفي هذا السياق حث وتشجيع جميع الدول على الاستمرار في تقديم الدعم والمساعدة للدول المستضيفة للاجئين والنازحين السوريين.

33. التأكيد على الدور المقدر لكل من الأردن والسودان والعراق ولبنان ومصر في تحمل أعباء استضافة اللاجئين السوريين والتشديد على ضرورة الدعم الدولي لجهودهم في هذا السياق. والتأكيد على أن الحل الوحيد لأزمة اللاجئين يتمثل في عودتهم الآمنة إلى وطنهم.

ليبيا:

34. التأكيد مجدداً على احترام وحدة الأراضي الليبية وسيادتها وسلامة أراضيها، ورفض أي تدخل أجنبي.

35. التأكيد على الحل السياسي الشامل للأزمة في ليبيا من خلال الالتزام بالتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي الموقع بمدينة الصخيرات بالمملكة المغربية في 2015/12/17م والذي تمت المصادقة عليه من قبل مجلس الأمن بقراره رقم 2259 (2015).

36. تأكيد الدعم للحوار السياسي الليبي- الليبي برعاية الأمم المتحدة ودعم جهود الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي.

37. تقديم الدعم السياسي للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني ومناشدة كافة الأطراف الليبية للعمل من تسريع الجهود من أجل تنفيذ الاتفاق السياسي وتسهيل حصول حكومة الوفاق الوطني على ثقة مجلس النواب الليبي، لضمان تدعيم كافة مؤسسات الدولة الليبية الشرعية.

38. الإعراب عن القلق البالغ إزاء الوضع الأمني والتهديدات الإرهابية والإشادة بتحرير مدينتي سرت وبنغازي ومناطق أخرى من سيطرة الجماعات الإرهابية.

39. التشديد على أهمية إلغاء التجميد على الأموال الليبية لتلبية احتياجات الشعب الليبي.

40. التأكيد على الدور الأساسي والمحوري لآلية دول جوار ليبيا ونتائج مختلف اجتماعاتها، وآخرها بالقاهرة في 2017/01/21م والحاجة الملحة لمساندة ليبيا لتجاوز الصعوبات التي تحول دون تحقيق تقدم على مسار الحل السياسي، وذلك عبر الحوار الليبي الشامل والمصالحة الوطنية بما يحافظ على السيادة الليبية وسلامة أراضيها.

اليمن:

41. التأكيد على الالتزام بوحدة اليمن وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها، ودعم تطلعات الشعب اليمني للحرية، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية والتنمية.. والتأكيد على دعم الحكومة الشرعية بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي والإصرار على الحاجة الملحة لاستعادة سلطة الدولة الشرعية من خلال تسوية سلمية للصراع وفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة لا سيما قرار رقم 2216. وفي هذا السياق الإشادة بالجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في اليمن، السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد.
42. الدعوة إلى وقف فوري ومستدام لإطلاق النار كخطوة أولى لاستئناف العملية السياسية اليمنية الشاملة.
43. إدانة جميع الإجراءات أحادية الجانب خارج إطار الشرعية، التي تنتهك القرارات الدولية وتعرض جهود عملية السلام للخطر.
44. استذكار الأثر الإنساني والاقتصادي المدمر للصراع والحث على السماح بوصول المساعدات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني بأمان دون عوائق إلى جميع أنحاء اليمن.
45. الإعراب عن دعم جهود الحكومة اليمنية لمكافحة المنظمات الإرهابية ومحاربة التطرف والرايكية.

لبنان:

46. الترحيب بانتخاب الرئيس ميشال عون وتشكيل حكومة وحدة وطنية بقيادة سعد الحريري واعتبارها خطوات حاسمة لضمان قدرة لبنان على مواجهة التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية المتزايدة، ولضمان حسن سير العمل في المؤسسات الديمقراطية. التأكيد مجددا على الالتزام بوحدة لبنان واستقلاله وسلامة أراضيه وتمسكهم باستقراره للحفاظ على دوره باعتباره نموذجا للاعتدال والعيش المشترك في المنطقة.
47. الإعراب عن القلق البالغ إزاء النمط المتكرر لانتهاكات الحدود السيادية اللبنانية الجوية والبحرية. وفي هذا الصدد دعوة جميع الأطراف إلى الالتزام الكامل بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1701 والإشادة بدور القوات المسلحة اللبنانية في الحفاظ على الاستقرار في جنوب لبنان بالتعاون الوثيق مع قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. والتشديد على أهمية زيادة الدعم السياسي والاقتصادي من خلال فريق الدعم الدولي وغيرها من أشكال الدعم.

48. الإشادة بالقوات المسلحة اللبنانية والأجهزة الأمنية لدورها الحيوي في مكافحة ومنع العمليات الإرهابية التي تستهدف لبنان والدعوة إلى زيادة الدعم الدولي للقوات المسلحة اللبنانية.

العراق:

49. التأكيد على الالتزام الكامل بوحدة العراق، وسيادته وسلامة أراضيه والتشديد على أهمية عدم التدخل في شئونه الداخلية. والدعوة إلى عدم تواجد أي قوات أجنبية دون الحصول على موافقة من الحكومة العراقية والإعراب عن الأمل في أن تقوم تركيا والعراق بتسوية التوترات في شمال العراق من خلال الحوار، مع التشديد على أن أي مساعدات أو دعم عسكري للعراق يجب أن يستند إلى موافقة مسبقة من الحكومة العراقية.

50. إدانة كافة الجرائم الإرهابية الوحشية والانتهاكات الصارخة للحقوق الأساسية لجميع المواطنين العراقيين التي يرتكبها تنظيم داعش الإرهابي وتدميره للتراث الثقافي ودور العبادة والآثار والدعوة إلى تقديم المسؤولين عنها للعدالة الوطنية والتأكيد على الالتزام بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تلزم جميع الدول بالتعاون في مكافحة تنظيم داعش الإرهابي، والامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم له.

51. الإشادة بالانتصارات الأخيرة التي حققتها كافة فصائل القوات المسلحة العراقية في المناطق التي تحررت من قبضة تنظيم داعش الإرهابي. وحث المجتمع الدولي على تقديم كل الدعم للعراق في حربه ضد الإرهاب، خاصة وأن العراق يقف في خط المواجهة الأمامي في محاربة الإرهاب.

52. التأكيد على الالتزام بدعم العراق من خلال تقديم مساعدات إنسانية وتحقيق الاستقرار على المستويين القصير والمتوسط في المناطق المحررة من تنظيم داعش الإرهابي. والإشادة بجهود رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي وحكومته في الحفاظ على الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب العراقي وتشجيعهم على مواصلة خطة الإصلاح الشاملة التي تهدف إلى الشمولية والمصالحة على المستوى الوطني والتأكيد على أن جميع مكونات الشعب العراقي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من العراق وأن توفير الحماية لهم أولوية للحكومة العراقية.

53. الدعوة إلى دعم الحكومة العراقية في مواجهتها لتنظيم داعش الإرهابي من خلال زيادة التعاون الأمني والاستخباري وتبادل المعلومات بشأن الخلايا الإرهابية بالإضافة إلى كافة أشكال الدعم للحكومة العراقية في الحرب التي تخوضها ضد تنظيم داعش الإرهابي حتى تحرير كامل أراضيه المغتصبة من قبل هذه الجماعات الإرهابية.

السودان:

54. الترحيب بمبادرة الحوار الوطني الذي عقد تحت شعار "سودان يسع الجميع" والذي أطلقه رئيس جمهورية السودان والطلب من الممانعين الانخراط فيه، ودعم جهود السودان من أجل تعزيز السلام والاستقرار. ومناشدة الأطراف الدولية المعنية الوفاء بتعهداتها لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة. والترحيب بالرفع الجزئي للعقوبات الأحادية الأمريكية والدعوة إلى الإلغاء الكامل لتلك لعقوبات والتأكيد على أهمية إزاحة السودان من لائحة الدول الراعية للإرهاب، والمطالبة بتيسير عملية الإعفاء من الديون.

الصومال:

55. الترحيب بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الصومال وفقا لرؤية الحكومة الصومالية والقرارات الوطنية المدعومة على المستويين العربي والدولي. وتأييد الجهود الرامية إلى إجراء انتخابات عامة ومباشرة في أنحاء الصومال عام 2020 ومراجعة الدستور وهيكله مؤسسات الدولة، أخذاً في الاعتبار الخطوات الملموسة التي جرى تنفيذها خلال الفترة من 2012-2016 والسعي إلى دعم المؤسسات الأمنية الصومالية بهدف استمرار التنسيق والتعاون الدولي والإقليمي مع الصومال لمواجهة الأنشطة الإرهابية لحركة شباب الإرهابية في ربوع الصومال.

56. الترحيب بالجهود المختلفة لدعم الاقتصاد الصومالي ومواصلة العمل مع الحكومة الصومالية من أجل فتح الأسواق أمام المنتجات الصومالية ودعم الجهود الصومالية والدولية لمواجهة كارثة الجفاف وعواقبه الوخيمة في الصومال.

57. دعوة المجتمع الدولي إلى المساهمة بفعالية في تعزيز قدرات الجيش الوطني الصومالي (SNA) وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM) التي تتحمل العبء الرئيسي لمحاربة حركة الشباب. مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة أن يتولى الجيش الوطني الصومالي، في نهاية المطاف المسؤولية الكاملة عن ضمان الأمن في البلاد.

إيران:

58. التأكيد على أهمية تأسيس العلاقات بين الدول العربية وجمهورية إيران الإسلامية على مبادئ حسن الجوار والامتناع عن استعمال القوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام الاستقلال والسيادة وسلامة الأراضي وحل النزاعات بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. والإقرار أن تخفيف حدة التوترات وإعادة بناء الثقة سوف يساعدان على تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

59. التأكيد على أهمية مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي يحملها خطاب صاحب السمو أمير الكويت إلى الرئيس الإيراني، داعياً للتعامل الإيجابي مع هذه المبادرة تعزيراً للأمن والاستقرار في المنطقة.
60. الترحيب بخطة العمل المشترك الشاملة، التي تعتبر مسعى متعدد الأطراف أيده قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2231 لعام 2015م، بما يتفق تماماً مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. واستندكار أهمية استمرار تنفيذها على نحو كامل وفعال من قبل جميع الأطراف.
61. الإعراب عن القلق إزاء عدم إحراز تقدم بين الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية حول قضية الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) والتأكيد على دعم إيجاد حل سلمي للنزاع وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المفاوضات المباشرة بين الطرفين.

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية:

62. التأكيد على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل حجر الزاوية في المنظومة العالمية لعدم الانتشار النووي، والركيزة الأساسية من أجل نزع السلاح النووي وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة وعنصرها ما في مواصلة تطوير برامج الطاقة النووية للأغراض السلمية باعتباره حقاً غير قابل للتصرف لجميع الدول أطراف المعاهدة في اكتساب وتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية.
63. الاتفاق على أهمية التعاون من أجل إنجاز مؤتمر المراجعة للمعاهدة عام 2020م بما في ذلك اجتماع اللجنة التحضيرية الأولى عام 2017م.
64. الاتفاق على أهمية تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمد خلال مؤتمر مراجعة وتمديد المعاهدة عام 1995م. وأن هذا القرار لا يزال سارياً حتى يحقق غاياته وأهدافه.
65. التأكيد على أهمية عالمية المعاهدة وحث إسرائيل على الانضمام إليها، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.
66. الدعوة إلى إعادة النظر في قانون "جاستا" نظراً لأنه يتضمن أحكاماً لا تتفق مع مبادئ القانون الدولي.

ثانياً: القضايا الاقتصادية والاجتماعية

67. التشديد على ضرورة تفعيل الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان باعتبارها خياراً استراتيجياً بما في ذلك السعي إلى الحفاظ على الهوية الوطنية والخصوصية الثقافية، واحترام التعددية الثقافية للمساهمة في استعادة وتعميق مفاهيم السلم والأمن والعدالة وتعزيز قيم التسامح والاحترام وزيادة التفاهم المتبادل بين مختلف الأمم والشعوب ومواجهة كافة أشكال العنف والتطرف الديني ومعالجة

مظاهر العنصرية والتمييز العنصري أو الديني. والإشادة بنتائج "أيام روسيا الاتحادية" الذي عقد في مملكة البحرين خلال الفترة 24-28 نوفمبر 2016م والذي تضمن منتدى اقتصاديا ولقاءات اقتصادية وتجارية وندوات سياسية وفعاليات ثقافية وفنية، تعكس الحضارة والثقافة الروسية العريقة.

68. دعوة الدول العربية وروسيا الاتحادية إلى تفعيل خطة العمل المشتركة للفترة من 2016-2018م؛ بهدف تنفيذ مبادئ منتدى التعاون العربي الروسي وأهدافه وغاياته. على أن تتولى اللجنة المشتركة لكبار المسؤولين مسؤولية الإشراف على تنفيذ خطة العمل وتقديم تقارير دورية حول التقدم المحرز.

69. التأكيد على أهمية تعزيز التعاون البرلماني وتطويره وفي هذا السياق دراسة عقد اجتماعات بين البرلمان العربي والبرلمان الروسي لمناقشة التعاون المستقبلي.

70. التشديد على الحاجة إلى تعزيز التعاون المتبادل والاستفادة من الخبرات الروسية الرائدة في مجال البحث العلمي من خلال عقد الندوات وورش العمل حول هذا الموضوع. والتأكيد على أهمية التعاون في مجالات الموارد البشرية، والعلوم والتكنولوجيا لأغراض تحقيق التنمية الاقتصادية.

71. الترحيب بالتعاون الاقتصادي المتزايد بين الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية وروسيا الاتحادية وتشجيع تفعيل هذا التعاون وتعزيزه لزيادة حجم التبادل التجاري والاستثمار بين الجانبين والاستفادة من الخبرة والتميز الروسي في مجالات الصناعة، والزراعة، والأمن الغذائي والموارد المائية والأعمال المصرفية والتمويل، والنفط والغاز والطاقة المتجددة والطاقة النظيفة وكذلك الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية والنقل، والسياحة والاتصالات وحقوق الملكية الفكرية (IP) إضافة إلى التعاون في مجالات متنوعة مثل البيئة، ونقل التكنولوجيا وغيرها. وفي هذا الإطار الترحيب بعرض السودان لاستضافة فعاليات مؤتمر اقتصادي عربي-روسي خلال عام 2017م في الخرطوم لدعم وتعزيز العلاقات الاقتصادية التجارية والاستثمارية المتبادلة، وتعزيز التعاون والتنسيق بين الجانبين في مجال الطاقة، والتنويه بالجهود التي بذلتها الجزائر للتوصل إلى الاتفاق بين دول الأوبك ودول خارج المنطقة الموقع بالجزائر يوم 2016/9/28م.

72. الأخذ علما بنتائج منتدى سان بطرسبرج الاقتصادي الدولي الذي عقد في روسيا الاتحادية في 16-18 يونيو 2016م. والترحيب بمشاركة الشركاء العرب في المعرض التجاري الصناعي الدولي الثامن INNOPROM-2017 المزمع عقده بإيكاترينبرج - روسيا في يوليو 2017/13-10م.

73. تقديم المساعدة اللازمة للجهود الرامية لعقد جلسة مشتركة لمجلس الأعمال العربي-الروسي والمعرض الدولي الرابع (أرابيا - إكسبو) خلال هذا العام.

74. التأكيد على أهمية تطوير التعاون الزراعي بين الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية وروسيا الاتحادية وحث المسؤولين ومجتمعات الأعمال على دعم وتعزيز هذا التعاون من خلال عقد ورش عمل بين المختصين من الجانبين العربي والروسي وذلك بناء على أهمية التعاون الزراعي وحث الجهات المعنية

من الجانب العربي والروسي على المشاركة في مؤتمر الزراعة العربي- الروسي الذي سيعقد في إطار برنامج عمل المعرض الدولي للزراعة في المغرب عام 2017م.

75. التشديد على أهمية تعزيز التعاون بين الجانبين العربي والروسي في مجال الحفاظ على البيئة وقضايا تغير المناخ. والعمل المشترك للحفاظ على التوازن في تنفيذ اتفاق باريس، ومخرجات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورتها الثانية والعشرين (COP-22) الذي احتضنته مراكش في نوفمبر 2016م بما يخدم المصالح المشتركة وصولاً إلى (COP-23) التي ستعقد في بون خلال الفترة 6-17 نوفمبر 2017 وذلك لمناقشة عدد من الموضوعات أهمها: الحوكمة والمفاوضات الدولية والتغير المناخي والتكيف، التخفيف من حدتها.

76. الدعوة إلى مزيد من التعاون في مجال التعليم بما في ذلك تحسين الروابط بين الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي الأخرى، والمشاركة في الفعاليات العلمية والثقافية الدولية الجاري عقدها في الدول العربية وروسيا الاتحادية. والإشارة إلى أهمية تطوير التعاون العلمي والتقني بين الجانبين، فضلاً عن التعاون في مجال علوم وتكنولوجيا الفضاء بما في ذلك تبادل الخبرات والزيارات والبحوث العلمية المشتركة والمشروعات التكنولوجية بين الجامعات ومراكز البحث بين الطرفين. والتأكيد على أن الخطة العالمية للتنمية المستدامة 2030 تشكل إطاراً فعالاً للتنسيق والتعاون.

77. التأكيد على أهمية التعاون العربي الروسي في مجال الإسكان والتعمير وإنتاج المواد العازلة للرطوبة وطرق ومواد العزل الحراري في الحوائط الخارجية للمباني.

78. التأكيد على أهمية تطوير الروابط السياحية بين روسيا الاتحادية والدول الأعضاء بجامعة الدول العربية، وعلى مدى الحاجة إلى مواصلة تعزيز التعاون بين المنظمات والوكالات ذات الصلة والجهود الدائمة على كافة المستويات لتنشيط السياحة، والعمل على إزالة المعوقات أمام التعاون السياحي بين الجانبين ودعوة الشركاء العرب للمشاركة في المعرض الدولي الثاني عشر حول السياحة "Intourmarket-2017" في موسكو (مارس 2017 و2018)، وكذلك معرض EXPO دبي 2020 بدولة الإمارات العربية المتحدة.

79. العمل على بذل الجهود لتطوير التعاون الثقافي بما في ذلك تعزيز العلاقات بين المنظمات المعنية في روسيا الاتحادية والدول الأعضاء بجامعة الدول العربية وعقد المهرجانات والأسواق والمعارض على أساس تبادلي. والتشديد على أهمية الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي العربي والروسي وذلك من خلال دراسة إقامة مركز ثقافي عربي في موسكو يهدف إلى بناء التفاهم والتبادل الثقافي ودعوة الأمانة العامة لمواصلة دراسة الجوانب المختلفة لإنشاء هذا المركز.

80. الإعراب عن الشكر والتقدير لدولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافتها الكريمة للدورة الرابعة لمنتدى التعاون العربي الروسي وحفاوة الاستقبال وحسن الضيافة والتنظيم الجيد لهذه الدورة.

81. عقد الدورة الخامسة للمنتدى خلال عام 2018م في العاصمة الروسية موسكو.

البيان المشترك بين مملكة البحرين ومملكة تايلند

بمناسبة الزيارة الرسمية لمعالي الجنرال برايوت تشان أو تشا، رئيس وزراء مملكة تايلند إلى مملكة البحرين 24-25 أبريل 2017م.

المنامة، 25 أبريل 2017م.

1. بدعوة من صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس وزراء مملكة البحرين، قام معالي الجنرال برايوت تشان - أو - تشا، رئيس وزراء مملكة تايلند بزيارة رسمية لمملكة البحرين في الفترة من 24 إلى 25 أبريل 2017م، ورافق معاليه وزراء الخارجية والتجارة والصحة العامة والزراعة والتعاونيات ونائب الأمين العام لمجلس الاستثمار التايلندي وكبار المسؤولين الحكوميين، وتزامنت الزيارة مع الذكرى الأربعين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين مملكة البحرين ومملكة تايلند.
2. وقد تفضل صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين بلقاء معالي الجنرال برايوت تشان تشا في 25 أبريل 2017م أعرب خلالها معالي رئيس وزراء مملكة تايلند عن تقديره العميق لحكومة البحرين لدعم تايلند على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، كما أكد عزم تايلند على مواصلة تعزيز العلاقات الممتازة بين المملكتين.
3. كما تم لقاء بين صاحب السمو الملكي رئيس وزراء مملكة البحرين ومعالي رئيس وزراء مملكة تايلند بتاريخ 25 أبريل 2017م، ناقشا خلاله أهم القضايا الثنائية والإقليمية والعالمية، وأعربا عن رغبتهم في تعزيز الشراكة بين البلدين، وعقد اجتماعان ثنائيان بين وزيري خارجية البلدين، وكذلك الاجتماع بين وزير الصحة العامة التايلندي ووزيرة الصحة في مملكة البحرين.
4. ويولي الجانبان أهمية كبيرة لهذه الزيارة الرسمية لمملكة البحرين، التي تمثل أيضاً أول زيارة إلى الشرق الأوسط لمعالي رئيس وزراء مملكة تايلند، وتعكس الأهمية التي توليها مملكة تايلند لتعميق العلاقات الثنائية بين البلدين، كما توفر فرصة طيبة لمواصلة توسيع وتعزيز التعاون الثنائي في كافة المجالات.
5. وعقد الجانبان اجتماعاً رسمياً برئاسة صاحب السمو الملكي رئيس وزراء مملكة البحرين ومعالي رئيس وزراء مملكة تايلند في 25 أبريل 2017م بقصر القضيبة وساد الاجتماع جو ودي تميز بروح الصداقة والاحترام المتبادل والتفاهم؛ مما يعكس الترابط الوثيق بين البلدين، وأعرب خلاله الجانبان عن ارتياحهما للمستوى الحالي وما تحظى به تلك العلاقات من دعم متبادل.
6. وشدد الجانبان على ضرورة تعميق وتعزيز التعاون الثنائي الممتاز، مؤكدين من جديد على الطموح المشترك في مواصلة تعزيز التعاون الثنائي بينهما، كما تبادل الجانبان وجهات النظر حول الموضوعات

ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك الشؤون السياسية والاقتصادية والأمن الإنساني والصحة العامة والأمن الغذائي وأمن الطاقة، والطيران والتنمية الحضرية المستدامة، بالإضافة إلى القضايا الإقليمية والدولية الهادفة إلى تعزيز السلام والاستقرار والازدهار على المستويين الإقليمي والدولي.

7. ناقش الطرفان التطورات السياسية الراهنة في كل بلد وأحيطا علماً بما تم اتخاذه من خطوات إيجابية في هذا الصدد. وأعرب قادة البلدين عن ثقتهم الكبيرة في نجاح مسيرة تايلند الديمقراطية والتطور الديمقراطي المستمر في البحرين.

8. أكد الجانبان على أهمية اللجنة العليا المشتركة للتعاون الثنائي، واتفقا على عقد الاجتماع الثالث لها بالبحرين في موعد يحدد لاحقاً عبر القنوات الدبلوماسية.

9. أكد الجانبان على إمكانيات اقتصاداتهما الواعدة، واتفقا على تشجيع المستثمرين من كلا البلدين على توثيق الروابط الاقتصادية والتجارية. وأحيط الجانب البحريني علماً بمشاريع التنمية في تايلند، مثل الممر الاقتصادي الشرقي والمناطق الاقتصادية الخاصة، فضلاً عن الإمكانيات الاقتصادية لتايلند التي يمكن أن تكون بمثابة بوابة البحرين إلى دول منظمة دول رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) ومنطقة شرق آسيا، خاصة بعد إنشاء المجموعة الاقتصادية لرابطة دول جنوب شرق آسيا في عام 2015م، مما أدى إلى تقوية الاقتصاد التايلندي وتعزيز التواصل بين شعوب المنطقة.

10. أشاد الجانب التايلندي بسياسة النمو الاقتصادي البحريني، كما وردت في خطة عمل الحكومة 2015 - 2018م، ورؤية مملكة البحرين 2030م، والتي أدت إلى ازدهار ورفاه الشعب البحريني. هذا بجانب إشادة تايلند بمجلس البحرين للتنمية الاقتصادية الذي يعمل على تعزيز الاستثمارات والتنمية الاقتصادية في البحرين.

11. وعبر قادة البلدين عن ارتياحهما لزيادة تدفق السياح وتشجيع السياحة العلاجية في الاتجاهين بين البلدين. وإدراكاً للفوائد المشتركة التي تعود على كليهما من السياحة العلاجية في أوساط السياح البحرينيين، فإن تايلند تؤكد عزمها في الإبقاء على استثناء مواطني دول الخليج القادمين بغرض العلاج من تأشيرة الدخول والبقاء فيها لمدة تسعين (90) يوماً.

12. وإدراكاً لآثار الجريمة عابرة الحدود الوطنية التي تشمل الاتجار في البشر وتهريب المخدرات على التنمية والأمن الوطني، فقد اتفق الجانبان على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير وسائل شاملة لمعالجة هذه القضايا.

13. وإدراكاً من الجانبين بفوائد التبادل في مجال الرعاية الصحية والإخصائين والعاملين في المهن الصحية، فقد اتفقا على تشجيع تبادل الخبرات والزيارات على مستوى القطاع الحكومي والقطاع الخاص وتعيين منسقين للتعاون في مجال الصحة العامة. وأكد الجانبان أنه سيتم وضع خطة عمل من أجل الاستفادة إلى أقصى حد من مذكرة التفاهم حول التعاون الصحي الموقعة بين تايلند والبحرين.

14. وأحاطت البحرين الجانب التايلندي علماً برغبتها في تعزيز التعاون في مجال الصحة العامة كبرنامج الأطباء الزائرين، والبحوث الطبية المشتركة. وقد أبدت تايلند استعدادها لتقديم خبراتها والتعاون مع البحرين في هذه المجالات. كخطوة أولية ملموسة قبل مواصلة التعاون الشامل في هذا المجال، سيقوم الجانب التايلندي بإيفاد أفراد طبيين عسكريين لدعم جهود البحرين الرامية إلى تعزيز الصحة العامة.
15. تبادل الجانبان وجهات النظر حول المواضيع الإقليمية ومتعددة الأطراف وأعربا عن قلقهما الشديد إزاء العنف وتدهور الأوضاع المستمر في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما في سوريا واليمن. وفي هذا الصدد، يحث الجانبان المجتمع الدولي على العمل بسرعة لمعالجة الأوضاع في هذين البلدين، لا سيما على صعيد الأوضاع الإنسانية والحد من معاناة المدنيين. ويتفق الجانبان على أن الشرق الأوسط يلعب دوراً مهماً في صون السلم والاستقرار الدوليين.
16. ندد الجانبان بالإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن دوافعه أو أهدافه. ودعا الجانبان إلى اتخاذ كافة الإجراءات لمواجهة خطر الإرهاب، وأكدوا مجدداً رغبتهما في تعزيز التعاون، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، لمكافحة الإرهاب وتهويله. وفي هذا السياق، رحبت تايلند بالدور الذي تضطلع به البحرين بانضمامها إلى التحالف الدولي في مواجهة الإرهاب.
17. وشدد الجانبان على أهمية المضي قدماً في تعزيز العلاقات بين رابطة دول جنوب شرقي آسيا (الآسيان) ودول مجلس التعاون الخليجي حيث تلعب تايلند حالياً وبكل ارتياح دور المنسق بين دول آسيان ودول مجلس التعاون الخليجي، وتتطلع للعمل مع البحرين بصفتها المنسق لدول مجلس التعاون الخليجي. واتفق الجانبان على تنشيط التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي والآسيان والنظر في إمكانية تنظيم الاجتماع الوزاري للآسيان ودول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2017م.
18. وأعرب الجانبان عن ارتياحهما للتطورات الإيجابية لحوار التعاون الآسيوي، واتفقا على العمل معا بشكل وثيق من أجل تعزيز التعاون في إطار حوار التعاون الآسيوي.
19. وأشاد الجانب البحريني بنجاح مؤتمر القمة الثاني لحوار التعاون الآسيوي الذي عقد في بانكوك في أكتوبر 2016م، حيث أجرى القادة والممثلون على أعلى المستويات مناقشات بناءة بشأن المستقبل المشترك للمنطقة. وخلال مؤتمر القمة، وافق أعضاء حوار التعاون الآسيوي على العمل معا من أجل تحقيق خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030م. وأعرب الجانب التايلندي عن تقديره للزيارة الرسمية التي قام بها صاحب السمو الملكي رئيس وزراء مملكة البحرين لتايلند لحضور مؤتمر القمة الثاني لحوار التعاون الآسيوي الثاني وإسهامه الكبير في تطوير الحوار من أجل التنمية وخاصة إعلان البحرين عن استعدادها لتكون المحرك الرئيسي المشارك في الدفع قدماً بخمس ركائز من حوار التعاون الآسيوي.
20. وأعرب الجانبان عن استعدادهما لمواصلة الدعم المتبادل بشأن ترشحاتهما وللعب أدوار على الساحة

الدولية. وأعرب الجانب التايلندي عن تأييده لترشيح مملكة البحرين لمقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي للفترة 2026 - 2027م.

21. وشهدت الزيارة توقيع مذكرات التفاهم والاتفاقات التالية:

أ. بروتوكول تعديل الاتفاقية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة مملكة تايلند من أجل تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل.

ب. مذكرة تفاهم بشأن التعاون الزراعي بين وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني في مملكة البحرين ووزارة الزراعة والتعاونيات في مملكة تايلند.

ت. مذكرة تفاهم بين جامعة البحرين وجامعة الأمير سونكلا.

22. وأعرب معالي رئيس وزراء مملكة تايلند عن تقديره العميق للترحيب الحار والضيافة الكريمة التي حظي بها والوفد التايلندي المرافق له خلال هذه الزيارة.

23. ووجه معالي رئيس وزراء مملكة تايلند دعوة رسمية إلى صاحب السمو الملكي رئيس وزراء مملكة البحرين لزيارة مملكة تايلند في مواعيد مناسبة للجانبين.

قواعد وإجراءات النشر في الدورية

أولاً: ترحب دورية "دراسات" بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والباحثين المتخصصين في المجالات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة، والفضاء الرقمي، وتقبل الدراسات والتقارير باللغتين العربية والإنجليزية، مع توافر الشروط والضوابط التالية:

- أ. أن تتسم بالجدة والأصالة العلمية والموضوعية، وألا تكون قد سبق نشرها، كلياً أو جزئياً، ورقياً أو إلكترونياً، وألا تكون مرشحة للنشر في الوقت نفسه في وسائل نشر أخرى.
- ب. يوضح الباحث إن كان بحثه ملكاً لجهة بحثية أو أكاديمية معينة، وفي هذه الحالة فإنه لا بد من الحصول على موافقة تلك الجهة.
- ت. التقيّد بمنهج علمي دقيق، وتتوفر فيها شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات الأكاديمية، والالتزام بقواعد توثيق المصادر والمراجع وفقاً لأسلوب التوثيق العلمي المعتمد.
- ث. أن تدرج المادة ضمن مجالات اهتمام المركز، وأن تقدّم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة.
- ج. أن تلتزم الدقة والسلامة اللغوية، وألا تزيد عن (4000) كلمة، بما فيها الهوامش والمصادر والمراجع، وأن تكون مطبوعة إلكترونياً.
- ح. يرفق مع الدراسة أو التقرير ملخص تنفيذي لا يزيد عن (250) كلمة، باللغة العربية وآخر باللغة الإنجليزية، يتضمن أهداف الدراسة أو التقرير والنتائج.
- خ. تجري هيئة تحرير الدورية التقويم الأولي للعمل، على أن يلتزم المؤلف بإجراء أي تعديلات قد تطلبها هيئة التحرير من أجل إجازة البحث أو الدراسة للنشر في الدورية.
- د. يلتزم مدير التحرير بإخطار الباحثين بتلقي أعمالهم في غضون أسبوعين من تلقّيها، كما يلتزم إبلاغ المؤلف بقرار صلاحية العمل للنشر من عدمه خلال شهرين على الأكثر من تاريخ تسلّم العمل.
- ذ. يلتزم المؤلف بدفع كافة النفقات المالية المترتبة على إجراءات التحكيم في حالة طلبه سحب العمل وعدم رغبته بمتابعة إجراءات النشر.
- ر. في حال الموافقة بشكل نهائي على النشر، تؤول حقوق النشر كافة تلقائياً إلى الدورية.

ثانياً: ترحب الدورية بنشر مراجعات الكتب العربية والأجنبية، على أن تتوافر في المادة المقدمة للنشر الشروط التالية:

- أ. لا يزيد عرض الكتاب الواحد عن 1000 كلمة.
- ب. يشترط أن يكون تاريخ إصدار الكتاب في العامين الأخيرين.
- ت. أن يندرج موضوع الكتاب ضمن مجالات اهتمام المركز، وأن يقدم العرض إضافة نوعية في هذا الشأن.
- ث. يلتزم الموضوعية، وتناول أبرز محتويات الكتاب برؤية تحريرية متوازنة، ولغة عربية رصينة وسليمة.
- ج. ألا تكون المادة المقدمة قد سبق نشرها، ورقياً أو إلكترونياً، وألا تكون مقدمة في الوقت نفسه إلى وسائل نشر أخرى.
- ح. يرفق مع المادة صورة واضحة لغلاف الكتاب، بالإضافة إلى البيانات الأساسية للكتاب (العنوان، اسم المؤلف، تاريخ النشر، الناشر، عدد الصفحات، الرقم الدولي المعياري للكتاب).

ثالثاً: قواعد عامة:

- أ. تلتزم الدورية حزمة من المبادئ في تقويم المواد المرشحة للنشر، أبرزها رفض أي أعمال قائمة على الإساءة إلى الأديان أو الثقافات، واحترام حقوق الملكية الفكرية، ونبذ أي ممارسات من شأنها الإساءة إلى البحث العلمي.
- ب. تترقب الدورية من الأكاديميين والباحثين والمتخصصين إرسال سيرة ذاتية مختصرة تتضمن الخلفية العلمية، وأبرز الأعمال المنشورة، ووسائل الاتصال الشخصية.
- ت. تحتفظ الدورية بحق إجراء تعديلات في الصياغة التحريرية للمادة المقدمة، حسب مقتضيات النشر، على ألا تؤثر هذه التعديلات في محتوى النص.
- ث. تقدم الدورية خمس نسخ من العدد لكل مؤلف مشارك في العدد.

رابعاً: الهوامش والمراجع:

يتبع في كتابة الهوامش والمصادر والمراجع الأسلوب التالي:

الكتب	(رقم الهامش). اسم المؤلف، عنوان الكتاب (مكان النشر: اسم الناشر، سنة النشر)، رقم الصفحة.
البحوث المنشورة في كتب	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان البحث" في عنوان الكتاب، اسم المحرر (مكان النشر: اسم الناشر، سنة النشر)، رقم الصفحة.
الدوريات العلمية	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان البحث" اسم الدورية رقم المجلد، رقم العدد، (تاريخ سنة النشر)، رقم الصفحة.
الصحف	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان المقال أو التقرير"، اسم الصحيفة، تاريخ النشر، قسم النشر، الطبعة.
الأوراق العلمية المقدمة في المؤتمرات والمحاضرات	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان الورقة" (عنوان المؤتمر، الجهة المنظمة للمؤتمر، مكان انعقاده، تاريخ انعقاده).
الرسائل الجامعية	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان الرسالة" (الدرجة ماجستير أو دكتوراه، اسم الجامعة، السنة)، الصفحة.
الموسوعات	(رقم الهامش). اسم الموسوعة، اسم المحرر (مكان النشر: اسم الناشر، سنة النشر)، اختصار "عنوان البحث".
الوثائق الرسمية	(رقم الهامش). الجهة الحكومية الصادرة للوثيقة، عنوان الوثيقة، اسم المؤلف، رقم النشر (مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر)، أرقام الصفحات.
المصادر الإلكترونية	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان المرجع"، صاحب الموقع، الرابط أو الوصلة الإلكترونية الكاملة على الانترنت (تاريخ دخول الموقع).

المصادر والمراجع:

الكتب	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف، العنوان. مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر.
البحوث المنشورة في كتب	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف، "العنوان". في عنوان الكتاب، اسم المحرر الكامل، الصفحات. مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر.
الدوريات العلمية	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف، "عنوان المقال". اسم الدورية (رقم المجلد، العدد)، تاريخ النشر : الصفحات.

الصحف	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "عنوان المقال". اسم الصحيفة تاريخ النشر، القسم، الطبعة.
الأوراق العلمية المقدمة في المؤتمرات والمحاضرات	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "عنوان الورقة". عنوان المؤتمر، الجهة المنظمة، مكان انعقاده، تاريخ انعقاده.
الرسائل الجامعية	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "عنوان الرسالة". الدرجة ماجستير أو دكتوراه، اسم الجامعة، سنة الإجازة
الموسوعات	اسم العائلة لمؤلف البحث المنشور داخل الموسوعة، الاسم الأول للمؤلف. اسم الموسوعة، مكان النشر: اسم الناشر. سنة النشر.
الوثائق الرسمية	الجهة الحكومية الصادرة للوثيقة. اسم الوثيقة، اسم المؤلف. رقم النشر. مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر.
المصادر الإلكترونية	اسم المؤلف. "عنوان المرجع"، صاحب الموقع، الرابط أو الوصلة الإلكترونية الكاملة على الإنترنت.

خامساً: قواعد الاستكتاب للدورية:

- أ. يُشترط في الاستكتاب أن يتناول موضوعات ذات العلاقة بأولويات الدورية، وتهتم المنطقة، وتنسجم مع أهداف المركز.
- ب. يكون اقتراح موضوعات الاستكتاب من قبل هيئة التحرير، كما يجوز أن يتقدم بها المُستكتب لمدير التحرير، وفي الحالتين يكون إقرارها من قبل هيئة التحرير.
- ت. يقدم المؤلف إقراراً لمدير التحرير بعدم سبق نشر البحث، أو أجزاء مهمة منه، وعدم تقديمه للنشر إلى جهة أخرى.
- ث. يُبرم بالاستكتاب عقد بين المركز والمؤلف يتضمن حقوق الطرفين وواجباتهما.
- ج. صرف مكافأة المؤلف بعد التحكيم، كما هو موضح بعقد الاستكتاب.
- ح. يلتزم المؤلف بالقواعد والأصول العلمية المذكورة في اللائحة التنفيذية.
- خ. يُرفق بالعمل ملخصان، أحدهما باللغة العربية، والآخر باللغة الإنجليزية.
- د. الأعمال المستكتبة تخضع للتحكيم العلمي وفقاً للقواعد المذكورة في اللائحة التنفيذية.
- ذ. يحتفظ المركز بحقوق النشر والتوزيع للمادة المستكتبة لمدة (5) سنوات من تاريخ نشره.
- ر. يُطبع الاستكتاب ضمن أعداد الدورية.

سادساً: الإسهامات البحثية:

- أ. ترحب دورية "دراسات" بإسهامات المؤلفين في الشأن البحريني والخليجي والعربي.
- ب. جميع الآراء الواردة في هذه الدورية تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدورية أو مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.
- ت. لا تلتزم الدورية بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.
- ث. جميع حقوق النشر والتوزيع محفوظة للدورية.
- ج. لا يسمح بإعادة نشر الأعمال المنشورة في الدورية "تقليدياً أو إلكترونياً" دون الحصول على إذن خطي مسبق من الدورية.

سابعاً: الاشتراك السنوي

يرسل طلب الاشتراك الى عنوان الدورية باسم مدير التحرير بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

ثامناً: الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في الدورية يمكن الاتصال الإلكتروني المباشر بمدير التحرير على العنوان التالي

aaljar@derasat.org.bh

توجه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير تحرير دورية "دراسات" على البريد الإلكتروني الخاص بالدورية، StrategicJournal@derasat.org.bh.

أو العنوان البريدي الآتي:

دورية "دراسات"

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

ص. ب. 39443 ، المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 17752778 - 00973 - فاكس: 17754678 - 00973



مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies

www.derasat.org.bh

T: (+973) 17 754 757

F: (+973) 17 754 678

P.O.BOX:

39443, Riffa, Kingdom of Bahrain

www.derasat.org.bh